الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 59 - كانون الأول / ديسمبر 2022م

المحور الأول: انهيار الدولة القومية

- العلاقات الكردية العربية
- المجتمع الكونفدرالي الشرق أوسطي
- المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي
- الغرامشية ودفاتر السجن

المحور الثاني:
التدخلات الاستعمارية في الشرق الأوسط
(بريطانيا نموذجاً)

- الغزو الثقافي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط
- التكتلات الاقتصادية الاقليمية
- العلاقات البريطانية الخليجية

المحور الثالث: العلاقات في الشرق الأوسط

- الاستشراق بمفهوم حداثي
- العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي
- نشوء الدولة القومية المركزية والانتقال إلى الدولة متعددة الانتماءات

في العدد أيضاً:

- مسيرة الهجرة و(جنة أوروبا الموعودة)
- الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط.
- لواقع البيئي في سوريا قبل وبعد 2011م
- ضع اللاجئين السوريين في تركيا

الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط العدد ٥٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم
عواس علي
أحمد دالي
مصطفى شيخ مسلم
اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح السيد
حسن ظاظا
جاسم الهويدي
ياسر شوحان
هزار شكر

الإخراج الفني

كليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة: 18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27907104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد: 59 ـ كانون الأول ـ 2022

كلـــمة العـــدد — رئيس التحرير — ٣

انهيار الدولة القومية

العلاقات الكردية العربية - الجزء السادس والاخير — عبدالله شكاكي — ٤ - ١٤

المجتمع الكونفدرالي الشرق أوسطي — وليد محمد بكر — ١٥ - ٢٤

الغرامشية و دفاتر السجن ، آراء أنطونيو غرامشي في النظام العالمي — جمال الحراز — ٢٥ - ٣١

المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي — عبدالله أوج آلان — ٣٢ - ٤٦

التدخّلات الاستعماريّة في الشرق الأوسط (بريطانيا نموذجاً)

الغزو الثقافي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط — السعيد أبو المعاطي مرسي — ٤٧ -٥٣

المنطقة الأمنة... شرعنّة للميثاق الملّي — ليلى موسى — ٥٤ - ٥٧

التكتلات الاقتصادية الإقليمية — إسماعيل خالد محمد — ٥٨ - ٦٧

العلاقات البريطانية الخليجية — أحمد دالي — ٦٨ - ٧٤

القوى المهيمنة.. بين مطرقة الشعوب وسندان أزماتها القاتلة — فوزي سليمان — ٧٥ - ٧٩

العلاقات في الشرق الأوسط

الاستشراق بمفهوم حداثي — نوزاد جعدان — ٨٠ - ٨٣

العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي — حميد المنصوري — ٨٤ - ٩٦

نشوء الدولة القومية المركزية والانتقال إلى الدولة متعددة الانتماءات — جميل رشيد — ٩٧ - ١٠٧

مواضيع متنوعة

مسيرة الهجرة وجنة أوروبا الموعودة — حسين عمر — ١٠٨ - ١١٣

الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط — مصطفى شيخ مسلم — ١١٤ -١٢٠

الظواهر الطبيعية في منطقة «الجزيرة»، براكين «الرقة» إنموذجاً — محمد العزو — ١٢١ - ١٢٣

الواقع البيئي في سوريا قبل وبعد العام ٢٠١١م. — لقمان أحمى — ١٢٤ -١٢٩

وضع اللاجئين السوريين في تركيا — جيهان عبدو — ١٣٠ -١٣٦

كلمة العدد ٥٩

هيئة التحرير

كلمة العدد

ظلّ المجتمع الشرقي يبحث عن آليات الحلّ أمام تفاقم مشاكل الدولة القوميّة، وأمام تدهورها في خضم التدخّلات الغربيّة في الشرق الأوسط. فكان لابد من العودة إلى ذاكرة المجتمع الكونفدرالي الديمقراطيّ في الشرق أوسطي، والعودة إلى تاريخ العلاقات بين الشعوب في الشرق الأوسط. فالحلّ الوحيد أمام قدسيّة الدولة القوميّة التي تخدم الحداثة الرأسماليّة، والتي أصبحت عالة على الحداثة الرأسماليّة بالمقابل هو العودة إلى الثائرين في السجون والمعتقلات أمثال المناضل الثائر عبد الله أوجالان، وغرامشي وغيرهم من الذين حاربتهم الحداثة الرأسمالية بوسائلها الملتوية، وكان لا بد من العودة إلى دفاترهم وكراساتهم ومرافعاتهم التي نظموها خدمة للمجتمع، وهم في معتقلاتهم يناضلون من أجل الشعوب، رافعين راية النضال ضدّ المستعمرين والمحتلّين والطغاة وأصحاب اللون الواحد.

لقد أضحت القوى المستعمرة والمهيمنة بين مطرقة الشعوب وسندان أزماتها القاتلة، لذلك باتت تبحث هذه القوى التي لا تهدأ عبر كلّ أنواع الغزو للشرق الأوسط، سواء الغزو الثقافي أو أي نوع من غزو آخر، فمن خلال الاحتلال المباشر تحت ذرائع شتّى؛ من المنطقة الآمنة، أو الأمن القومي لدولهم الهشّة، التي تخاف من كومين واحد، أو تجمّع صغير لمجتمع ما، أو علاقة بين الشعوب، فالدول القوميّة تقتات على نشوء الدولة القومية المركزية والانتقال إلى الدولة متعددة الانتماءات، لكن بألوهيّة الدولة القوميّة، وليس بالتعددية واللامركزيّة.

لقد أضحى الصراع محتدماً ما بين المجتمعات المتطلّعة إلى الكونفدراليّة والتعددية واللامركزيّة، والباحثة عن الحرّيّة في خضم الدولة القوميّة البحتة، وبين هذه الدولة التي لها حدود خياليّة كأنّها قفص يقف عائقاً ما بين الشعوب التي اغتالتها هذه الحدود.

رغم أنّ الحداثة الرأسماليّة باتت تمتلك تراسانات الأسلحة والإعلام وكلّ أنواع الغزو الثقافي، من الاستشراق بوجه حداثي، وتكتّلات اقتصاديّة هائلة، وحروب خارج الشرق وتداعياتها على العالم بأسره، وعلى الشرق الأوسط بوجه خاص، لكنّ صمود الشعوب في الشرق الأوسط لا مثيل له في التاريخ.

لقد ارتأينا في هذا العدد أن نعالج قضايا الكونفدراليّة في الشرق الأوسط، لما تعانيه شعوب الشرق الأوسط من أزمات، وقضايا، فطرح كتّابنا مواضيع مهمّة مثل: المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي، وآراء أنطونيو غرامشي في النظام العالمي، والعلاقات الكرديّة العربيّة، والمجتمع الكونفدرالي الشرق أوسطي، والقوى المهيمنة.. بين مطرقة الشعوب وسندان أزماتها القاتلة، والغزو الثقافي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط، ونشوء الدولة القومية المركزية والانتقال إلى الدولة متعددة الانتماءات، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والعلاقات البريطانية الخليجية المنطقة الأمنة... شرعنّة للميثاق الملّي، والاستشراق بمفهوم حداثي، العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومسيرة الهجرة وجنة أوروبا الموعودة.

كان من الضروري أن ننوّع في المحاور كالعادة، فعالجنا مواضيع مثل: الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط، الظواهر الطبيعية في منطقة «الجزيرة»، براكين «الرقة» إنموذجاً.

في الختّام نشكر كلّ من شارك في إنجاح هذا العدد، ونتمنّى من قرّائنا الكرام أن ينال هذا العدد استحسانكم.

العلاقات الكرديّة العربيّة
(الجزء السادس والأخير)

عبد الله شكاكي

٧-إمارة بعلبك الأيوبية (١١٧٨-١٢٧٠):

استولى عماد الدين زنكي على بعلبك (لبنان) سنة 1139، وولّى عليها نجم الدين أيوب والد صلاح الدين، وفيها ترعرع صلاح الدين كما تقدم ذكره، وأخيراً استولى عليها صلاح الدين يوسف، وولّى عليها أحد أمرائه، وهو محمد بن المقدم، ثم عزله وأعطاها لأخيه تورانشاه سنة 1178، ثم حلّ مكانه فرخ شاه ابن أخي صلاح الدين، فلما مات الأخير سنة 1182، عين صلاح الدين عليها بهرام شاه، وفي سنة 1230 استولى عليها الأمير الصالح إسماعيل أخو الملك الأشرف موسى باسم أخيه، وتوفي فيها سنة 1233، ثم استولى على قلعتها الأمير الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل محمد من أيوبية مصر بالقوة، وبعد وفاته تولاها عدد من الولاة، إلى أن داهمها المغول سنة 1260.

٨ـ إمارة الكرك الأيوبية (١١٨٨ـ ١٢٦٣):

تقع إمارة الكرك[1] شرق بحيرة لوط في الأردن، وقد كانت تابعة للكونت رينولد (أرناط)، الذي وقع أسيراً وقُتِلَ بيد صلاح الدين، بعد استيلائه عليها في معركة حطين، وتولى حكومتها أخوه العادل سنة ١١٨٨، ثم أولاده وأحفاده من بعده، إلى أن سيطر عليها المماليك سنة ١٢٦٣.

٩ـ إمارة فارقين الأيوبية (١٢٦٠ـ١٢٠٠)

حكم الأيوبيون فارقين ومعها آمد، والمدن والقلاع التابعة لهما (رها- وحران- وخلاط)، بعد أن حرّروها من حكم بني إينال التركمان وذلك سنة ١١٨٣، الذين كانوا قد انتزعوها من حكامها الكرد الدوستكيين، وطردوا أولاد إينال ووزراءهم من أولاد نيسان خارج البلاد، لكن السلاجقة كانوا يطمعون في امتلاك آمد على الدوام، ومن أجلها وجهوا حملات عسكرية متلاحقة لسنوات عدة، وكان الفشل حليفهم في كل مرة، وبعد انتهاء السلطنة الأيوبية في مصر، وتجزئتها إلى عدة دول، وبالتالي ضعفت الدولة الأيوبية، حيث جعلت السلاجقة يفكرون مجدداً في امتلاكها، ولذلك وجهوا حملة عسكرية قوية سنة ١٢٤٠، وتمكنوا من انتزاع آمد، لكنهم فشلوا في امتلاك فارقين لشدة مقاومة أهلها، وبعد سنة أعادوا الهجوم ثانية بتشكيلة أقوى وأعظم، وألقوا الحصار على قلعة فارقين لعدة شهور، ومع ذلك لم يتمكنوا من تحقيق أي تقدم، ثم عادوا أدراجهم يجرون وراءهم أذيال الهزيمة، ومن ثم ضعفت الدولة السلجوقية بسبب نشوء خلافات بين الأسرة المالكة على السلطة، وقد انتهز الملك الأيوبي "ناصر الدين" الفرصة سنة ١٢٥٧، وتمكن من استرجاع آمد[2] من أيدي السلاجقة.

لكن هولاكو المغولي الذي اقترن اسمه بالسلب والخراب، كان قد استولى على بغداد، ومنها بعث برسالة إلى الملك الكامل الأيوبي يطلب فيها إعادة آمد وفارقين إلى السلطان السلجوقي آلپ أرسلان الرابع، ولما لم يتلق هولاكو الجواب، جهز حملة عسكرية في غضون سنة، وكلف ابنه "يسمو" بقيادتها، وألقت الحصار على فارقين من كل الجهات، وبعد سنتين من الحرب والحصار المحكم لم تستسلم القوات المقاومة في فارقين، لكن أمام استمرار الحصار والمجاعة والمرض الذي حل بأهالي فارقين، اضطر الملك الأيوبي إلى تسليم المدينة إلى المغول، حيث عملوا كعادتهم إلى نهب وسلب وتدمير المدينة بكاملها، وقتل النساء والأطفال بالآلاف، كما تم أسر الملك الكامل، حيث اقتيد إلى بغداد، وفيها أمر هولاكو بقطع رأسه وتعليقه في شوارع بغداد، وذلك حوالي سنة ١٢٦٠م.

سلسلة حكام فارقين الأيوبية في كردستان وسني حكمهم[3]:

1	الأوحد أيوب بن العادل بن أيوب بن شادي	1200-1210
2	الأشرف موسى بن العادل بن أيوب	1201-1220
3	المظفر شهاب الدين غازي بن العادل	12301220
	استيلاء المغول المؤقت	1230-1244
4	الكامل ناصر الدين محمد بن غازي بن العادل	1244-1260

(ثم استولى عليها المغول)

إمارة حسكيف الأيوبية

١ بتصرف عن (الدول الإسلامية – لين پول) ص 166.

٢- باللغة الكردية

Çaqar r 41 Yêldiz û Tîgrîs Amed – AMED

٣ لين پول ، الدول الإسلامية ، ص 154.

حسكيف٤ بلدة وقلعة قديمة ومشهورة في كردستان على نهر دجلة، وقد شهدت قلعتها منعطفات هامة في تاريخ كردستان، أهمها الدولة الخلدية (أورارتو)، ثم الامبراطورية الميدية، ويعتقد أن بداياتها تعود إلى المرحلة الأكادية من خلال آثارها، بحسب الأركيولوجيين (ومن بينهم الدكتور آزاد حموتو)، ومنها انطلق الأمير حسن بن مروان بن دوستك معلناً عن قيام الدولة الدوستكية الكردية، وتقع على نهر دجلة بين مدينتي آمد وجزيرة بوتان، حيث تأسست قلعتها سنة ٨٠٠ قبل الميلاد، وكانت لها أهمية عظيمة في العهود الآشكانية، والساسانية، والرومانية، والبيزنطية، واستمرت أهميتها حتى العهد الإسلامي، وفي العهد العباسي تحمّلت تبعات الحمدانيين العرب، والأرتقيين الأتراك، لتتشرف باستقبال الملك الأيوبي الكامل بن العادل بن أيوب سنة ١٢٣٢، الذي طرد بني أرتق من حسنكيف، وجعل ابنه الصالح نجم الدين أيوب حاكماً عليها، ثم ابنه تورانشاه، وفي سنة ١٢٦٠ تسلط المغول عليها، فاضطر الملك الموحد ابن تورانشاه إلى سك العملة باسم هولاكو، وبمجيء تيمورلنگ وسيطرته على الرها، أضطر حاكم حسكيف سليمان الأول إلى طاعته، لحماية أرواح شعبه وضمان استمرار

"حكم الأيوبيون فارقين ومعها آمد، والمدن والقلاع التابعة لهما (رها- وحران- وخلاط)، بعد أن حرروها من حكم بني إينال التّركمان وذلك سنة ١١٨٣، الذين كانوا قد انتزعوها من حكامها الكرد الدوستكيين، وطردوا أولاد إينال ووزراءهم من أولاد نيسان خارج البلاد، لكن السلاجقة كانوا يطمعون في امتلاك آمد على الدوام، ومن أجلها وجهوا حملات عسكرية متلاحقة لسنوات عدة"

حكمه، ومع مجيء فوج الآق قويونلو الأتراك في القرن الخامس عشر، جرت حروب دامية مع زعيمهم أوزون حسن، حيث خلّفت كثيراً من القتلى، واستمرت عشرين عاماً، وبموت أوزون حسن تمكن الأيوبيون بقيادة الملك خليل الثاني من تجريد قوة كردية هائلة، زحفت على الأرتقية، بدءاً من أسعرد (سيرت)، وتمكنت من استعادة حكمهم على مملكتهم حسكيف، وأثناء زيارة الملك خليل الثاني إلى حميه الشاه إسماعيل الصفوي، ومعه عدد من أمراء كردستان، تعرض ومن معه للسجن في تبريز، وخرجت حسكيف من يده، حيث حكمها الصفويون، لكن الملك خليل تحرر من سجنه مع اندلاع معركة چالديران سنة ١٥١٤، بواسطة أحد المتنفذين الكرد وعاد إلى بلاده، وبسبب المنافسة بين ولديه محمد وعلي، حدثت اضطرابات في المملكة وعجز الملك عن التوفيق بينهما، وفي لحظة يأس من تصرفات ولديه، وجد نفسه مضطراً إلى

٤ تكتب على شكل "حصن كيفا، حسكيف، حسنكيف»، ويلفظه الكرد عامة «حسكيف»، أما عن سبب التسمية فقد ورد في الشرفنامه: أن حاكم القلعة وبانيها قد ألقى القبض على رجل من أعيان العرب يدعى حسن، فزجّه في سجن القلعة، ولما طالت أيامه في السجن أرسل إلى الحاكم يقول: «إني قد أشرفت على الهلاك ولم يبق لي إلا أيام أو ساعات، فالرجاء من الحاكم أن يمنحني فرصة أركب فيها مهرتي التي جئت بها سابقاً، حتى أتجول بها ساعة أعرض على أنظاركم ما كنت أتمتع به من الفروسية وفن ركوب الخيل، وما لمهرتي من الأصالة، وبعدها أكون رهن إشارتكم في الإبقاء أو القضاء»، فأجابه الحاكم إلى طلبه وأذن بإحضار المهرة وركوبها، حيث وثب عليها حسن كالبرق، فجرى كالسيل الجارف في أنحاء القلعة، مبدياً حركات سريعة وألعاب غريبة، ثم عمد إلى مهماز فجأة يشد بعنف، وقفزت المهرة قفزاً من شرفة القلعة، وكان علوها ١٥٠ ذراعاً معمارياً، ونزل في لجة نهر دجلة الذي يمر بجانب القلعة، وتمزق بطن المهرة، وأخذ حسن في السباحة حتى بلغ ساحل السلامة واختفى عن الأنظار، فعلت أصوات المتفرجين في القلعة قائلة: حسن كيف ؟! وهكذا صارت اسم القلعة "حسنكيف». للمزيد راجع «شرفنامه»، ومحمد أمين زكي ترجمة محمد علي عوني ص ١٤٦.

تسليم مفاتيح قلعة حسكيف إلى خسرو باشا الوالي العثماني على آمد، سنة ١٥٢٤، وهذا الأمر مدعاة للأسف، وقد كافأه السلطان سليمان القانوني بتوليته على الرها لقاء سبعمائة ألف آقجة٥، وهكذا انقرضت آخر مملكة أيوبية، وألحقت حسكيف بالدولة العثمانية، ومما يؤسف له قلة المعلومات عن هذه المملكة ولم يدوّن سفرها بما تستحقها.

ندرج فيما يلي جدول حكام أيوبية حسنكيف مع سني حكمهم٦

1	الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل محمد	1237 - 1232
2	المعظم تورانشاه بن الصالح أيوب	1250 - 1237
3	الموحد تقي الدين عبدالله	1260 - 1250
	استيلاء المغول	1260
4	الكامل أبو بكر الأول	؟
5	العادل مجير الدين محمد	؟
6	العادل شهاب الدين غازي	؟
7	الصالح أبو بكر الثاني	1378-؟
8	العادل فخر الدين سليمان الأول	1378-؟
9	الأشرف شرف الدين أحمد الأول	؟
10	الصالح وبعده الكامل صلاح الدين خليل	1452 - 1432
11	الناصر	1452
12	الكامل أحمد الثاني	1452- ؟
13	العادل خلف	1461- ؟
	استيلاء الآق قويونلو	1461
14	خليل الثاني	؟
15	سليمان الثاني	؟
16	خليل الثاني (مرة ثانية)	؟
17	حسين	؟
18	سليمان الثاني	1524 - ؟

١٢ـ الدولة الزندية في إيران

إيران بلاد شاسعة تحدها من الغرب سلاسل جبال زاگروس (إيران والعراق)، ومن الشرق نهر جيحون- آمودايا (بلاد ما وراء النهر)، وشمالاً بلاد القوقاز وبحر قزوين وتركمانستان، وجنوباً الخليج العربي، وهي بلاد متقلبة الطقس وغالبية أراضيها صحراوية قليلة المطر، وتكثر الأراضي الخصبة في المناطق الكردية غرب إيران، ويعود بداية نشوء الدولة الإيرانية (الفارسية) إلى سنة ٥٤٩ ق.م، بعد انقلاب كورش الفارسي على الملك الميدي آستياگ، حيث سيطرت الأسرة الأخمينية الفارسية على إيران، ومصطلح إيران يعني بلاد الآريين ومن بينهم الكرد وليس الفرس وحدهم، وإن الميديين هم من قاوموا الاحتلال الآشوري وأسسوا الدولة الميدية سنة ٦٧٤ التي وضعت أساس الدولة الإيرانية.

تناوبت على حكم إيران حكومات كثيرة، فبعد سيطرة الاسكندر في سنة ٣٣١ ق.م وأحفادهم السلوقيين حكمها الآشكانيون (البارث) سنة ١٤٠ ق.م، ثم حكمها

٥ كل 200 آقجة تساوي قرش واحد.

٦ نقل الجدول عن (الدول الإسلامية ، ستانلي لين پول) ص 158-59.

الساسانيون في أعوام (٦٣٥-٢٢٦) م. وفي سنة ٦٣٧ م وقعت إيران تحت الحكم العربي الإسلامي لمدة مائة وثلاثين سنة. تناوبت على حكمها الأمويون والعباسيون. ثم استقلت بعض الولايات وشكلت دولاً مستقلة مثل: الدولة الصفارية في سيستان وخراسان وحتى شيراز. وحكم الديلم گيلان وفارس والعراق خوزستان وكردستان. كما حكمها الغزنويون وبعدهم السلاجقة. ثم المغول بقيادة هولاكو وبعده تيمورلنگ. ثم انقضت دولة المغول. ابتداء من عام ١٥٠٢ حلّت أسرة حاكمة جديدة على إيران وأصبح حكامها يلقبون بالشاهات. ثم حكمت عدد من الأسر من أجناس مختلفة: كردية وتركية وفارسية. مثل: الصفوية والأفغانية. الأفشارية والزندية والقاچارية. فالأسرة الصفوية (١٧٣٦-١٥٠٢) أسسها الشيخ صفي الدين الأوردبيلي. وأشهر حكامها هو الشاه إسماعيل بن حيدر بن جنيد حفيد صفي الدين من البطن الرابع. وفي عهده وصلت سلطة إيران إلى الاستقلال التام. واتخذ إسماعيل الأول مدينة تبريز عاصمة له. ثم استولى على عموم إيران. فامتد حدوده من نهر جيحون. حتى الخليج العربي. ومن أفغانستان حتى الفرات. وبسبب النشاطات المذهبية الشيعية للصفويين. وقعت معركة چالديران سنة ١٥١٤ التاريخية بينهم وبين العثمانيين (السنّة). التي كانت من نتائجها المأساوية تقسيم كردستان إلى قسمين (عثمانية- صفوية). لكن الشاه "إسماعيل الثاني (١٦٢٨-١٥٧٨) تمكن من استرداد بعض الولايات الغربية الكردية من العثمانيين"٧. ثم برزت أسرة أفغانية تنحدر من أصول تركية ترأسها محمود بن ويس. تمكن من خلع الشاه حسين الصفوي سنة ١٧٢٢ والقضاء على عاصمته أصفهان. واستمرت حكم الأسرة الأفغانية لمدة سبع سنوات. ثم حكمت قبيلة أفشار التركية سنة ١٧٣٦ بقيادة نادر قلي خان ودعي "طهماسب قلي

٧ لين پول ، ص 545.

" حسكيف بلدة وقلعة قديمة ومشهورة في كردستان على نهر دجلة، وقد شهدت قلعتها منعطفات هامة في تاريخ كردستان، أهمها الدولة الخلدية (أورارتو)، ثم الامبراطورية الميدية، ويعتقد أن بداياتها تعود إلى المرحلة الأكادية من خلال آثارها، بحسب الأركيولوجيين (ومن بينهم الدكتور آزاد حموتو)، ومنها انطلق الأمير حسن بن مروان بن دوستك معلناً عن قيام الدولة الدوستكية الكردية. "

خان". وامتد سلطته على: أفغانستان و پاكستان. واضطهد الكرد بقسوة بالغة حيث أجبر آلاف الأسر الكردية للهجرة إلى خراسان. ولكثرة أعداد الكرد فيها دعيت «كردستان خراسان». وانتهت بمقتل نادر شاه آخر حكامهم. ثم تبدأ المرحلة الزندية الكردية

نشأة الدولة الزندية

بعد الظلم والجور والاستبداد الذي لقتها الشعوب الإيرانية من الطاغية نادر شاه. بحيث لم يسلم من شره صغير أو كبير. شيخ أو إمام. سنّيٌ أو شيعي. أو من أي مذهب أو طائفة أو جنس آخر. فقد كان يكره الجميع. ويشك في كل فرد. معتقداً بأنه يحيك مؤامرة ضده. حتى أنه شك بابنه رضا قلي خان فكرهه كرهاً شديداً. وأمر بسمل عينيه. ويبدو أنه أصيب بمرض الوهم والقسوة. حيث صار يقتل الناس ليشفي غليله. ولخوف جنوده وحراسه وأمرائه منه. تآمروا جميعاً على

قتله، وعلى رأسهم رئيس حرسه من قبيلته الأفشار، حيث قُتِلَ سنة ١٧٤٧، واستولى أحد قتلته من جنوده الأفغان على الجوهرة المشهورة في تاجه، المسماة "گوه نور"، والتي آلت فيما بعد إلى تاج ملكة بريطانيا. بعد مقتل نادر شاه سفاح إيران حدثت اضطرابات وفوضى عارمة في إيران عامة، وتزاحم الأمراء للاستئثار بالسلطة من بينهم: محمد حسن خان زعيم القبيلة القاچارية التركمانية حاكم استراباد ومازنداران، وأسد خان الأفغاني حاكم آذربيجان، وهدايت خان حاكم گيلان، وهراقليوس حاكم گرجستان (جورجيا)، وأحمد خان على خراسان،وعلي مردان أحد رؤساء العشائر البختيارية الكردية الذي استولى على مدينة أصفهان، وأخيراً برز كريم خان زعيم القبيلة الزندية الكردية في لورستان. أثناء احتدام الصراع بين الجميع للاستحواذ على السلطة شكل علي مردان وكريم خان زندي حلفاً للظفر بالسلطة وتقاسمها فيما بينهما، وكانت الشهرة والقوة والصيت للأول أما كريم خان وجنوده فقد استحوذ على قلوب الأهالي أينما حلّ بأخلاقه وعدله، مما جعل علي مردان يحسده على شهرته ويخشى من عواقبه، ولذلك بدأ النفور يستولي عليه، ووصل إلى حد إعلان عدائه لكريم خان، وهذا ما جعل أهل أصفهان ينفرون من تصرفاته، وأخيراً نشب القتال بينهما، فانفض رجال علي مردان من حوله، وقتلوا زعيمهم سنة ١٧٥٣٨، ,أصبح كريم خان حاكم أصفهان والولايات الجنوبية من إيران وغدت سلطته واسعة، وعلى إثرها تحرك أسد خان خصمه وأعلن عداءه لكريم خان، واشتبكت قواتهما في معركة دامية وفي النهاية انتصر كريم خان على خصمه.

استقرت الأمور بعد الانتصار على أسد خان، وخضعت له فارس وجوارها، لكن العدو الأقوى والأشرس كان محمد حسن خان رئيس قبيلة قاچار التركية، الذي جاء مع جيش تيمور لنگ، بعد عودته من سوريا واستقر في مازنداران، فقد كان محمد حسن خان يتحين الفرص للانقضاض على كريم خان، خاصة بعد أن بسط الأخير سلطته على: فارس، وشيراز، وأصفهان، وشرق كردستان، حيث لم يبق في إيران سوى هذين الرجلين الخصمين، وكان محمد حسن خان قد بسط سلطته على أذربايجان، مستفيداً من هزيمة أسد خان، واشتدت المنافسة بينهما بقوة، حيث سيؤول حكم بلاد إيران للمنتصر من أحدهما. كان ميزان القوى مختلاً لصالح محمد حسن خان، لكن كريم خان إضافة إلى قوته الحربية كان يتمتع بقوة معنوية هائلة ومحبوباً لدى الشعب، وبدأ هجوم محمد حسن خان على أصفهان وامتد نحو شيراز وقد استبسلت قوات كريم خان في الدفاع ووقفت عامة الشعب إلى جانبه، حيث شنّ «شيخ علي خان» أحد زعماء قبيلة زند هجوماً مباغتاً بعد أن نقل أطفال ونساء القبيلة إلى الجبال الآمنة، وشق صفوف جنود العدو إلى قسمين للحيلولة دون التواصل مع قيادتها الميدانية، وانتشر الذعر والفوضى بين صفوف محمد حسن خان بعد قطع الإمدادات الغذائية وحاقت الهزيمة بجيش محمد حسن خان في شيراز ثم اصفهان وانسحبت إلى بلاده مازندران، ودخلها قوات كريم خان ظافراً.

استقبل الأهالي كريم خان بالترحاب وعمّهم السرور بلقائه، وخضعت له المدن الأخرى دون حروب، وانضم إلى جيشه آلاف المتطوعين وتابع حملته نحو مازندران، ولما نشب القتال سقط محمد حسن خان صريعاً في أرض المعركة ومن ثم فرّ جنوده من ساحة المعركة، وبهذه الوقعة الكبرى والانتصار العظيم انتهى كريم خان من ألد أعدائه، وآلت إليه حكم بلاد: مازندران، وگيلان، والديلم، وأذربايجان، وبقي فقط "فتح علي خان" أحد رؤساء عشيرة الأفشار الذي كان يساند أعداء كريم خان أثناء حروبه، فشن هجوماً عليه عندما كان متحصناً في

٨- زكي محمد أمين ، مشاهير الكرد وكردستان في العهد الإسلامي ج 2، نقلته من الكردية إلى العربية كريمة المؤلف، مراجعة وتنقيح محمد علي عوني ، مطبعة السعادة- مصر 1947 ص 73.

قلعة أورميه ولما تمكن منه ارتمى تحت قدمي كريم خان واستسلم له سنة ١٧٦٠، وبهذا الانتصار أصبح حاكم إيران الأوحد دون منازع. بعد أن تمكن كريم خان من جميع خصومه ودخلت الطمأنينة في قلوب الأهالي، بدأ ينظر في أمور الشعب وأحوالهم اليومية، فنشر العدل ومنعت المظالم عنهم وعاد الناس إلى ممارسة أعمالهم اليومية، وتقدمت الزراعة وتطورت الصناعة وكثرت الثروات وفاض الإنتاج وراجت التجارة، وعاش الناس في هناء وأمان.

كريم خان زندي

وبعد أن قضى كريم خان معظم حياته في الحروب استقر في مدينته شيراز التي اتخذها عاصمة لبلاده، و»عاش فيها براحة وأمان، وزيّنها بالمباني الجميلة»[٩]. كما اهتم ببناء الأبنية الفخمة والأسواق والحمامات والمساجد والحدائق، وزاد اهتمامه بأمور جنده ورجال دولته وأعوانه وشدّد على الظالمين وعمّم العدل بين الناس، ووافته المنية سنة ١٧٧٩م بعد أن حكم إيران حكماً مطلقاً ستةً وعشرون عاماً، وكان له من العمر ثمانون عاماً[١٠]، ودفن في مدينة شيراز عاصمته.

يعتبر «كريم خان» أول عاهل كردي يتولى الحكم على إيران عامة، بعد انقلاب كورش الأخميني على الملك آستياگ، آخر الملوك الميديين، فقد جمع في شخصه بين خصال الملك المستبد والعادل في آن واحد، ولم يتخذ لقب "شاه" على عادة أسلافه حكام إيران، بل اكتفى بلقب "وكيل الرعايا"، حيث كتب باسيلي نيكيتين بهذا الصدد: "لم يكن مجيء الكرد للسلطة ممثلين بشخص كريم خان زند الملك الإنساني العادل، إلا عهداً مبتوراً لأنه لم يدم طويلاً"[١١]. فلم يكن بالشديد الصلب لدرجة الطغيان، ولا بالحليم لدرجة الضعف، فقد "كان معتدلاً في غير إفراط، ومتسامحاً في غير تفريط"[١٢]، يصدر عقوبات قاسية لمن يستحقها، ويوكل أمر تنفيذها لأعوانه، لكن رحمته كانت تطغى على قسوته، حيث كان عفواً كريماً عندما يسقط أحد أعدائه تحت قدميه، فيمنحه حق الحياة والعفو، ويجعله صديقاً، فقد كان مثلاً في الشهامة والجرأة، والعفو عند المقدرة، يجعل معارضيه أسرى إحسانه، وكان دائماً بشوشاً وبهي الطلعة، ويتمتع بمباهج الحياة كلما سنحت له الفرصة، لكن دون إسراف أو تفريط، ودون أن يؤثر على شخصه كحاكم للبلاد. لم يكن كريم خان متفرداً في السلطة لوحده، فقد كان محباً للشورى، يجمع في مجلسه كبار العلماء والفضلاء والشعراء ويكرمهم، مع أنه كان أمياً، لم يدخل مدرسة أو كتّاباً لا في طفولته ولا في شبابه، وقد كتب عنه شاهين مكاريوس: «فحكم مدة طويلة حكماً لم يسمع في إيران بأحسن منه، واطمأنت قلوب الأهالي، وبطلت الأهوال والمذابح من بلادهم، ومنعت المظالم والمغارم، وراجت الصناعة والتجارة والزراعة، وتحسنت حال الأهالي تحسناً بيّناً، وكثرت موارد الثروة، وأقبل تجار الافرنج على إنشاء المعامل، والمتاجرة في كل أنحائها»[١٣]، وتقديراً منه للعلم، فقد جدد ضريح الشاعرين العظيمين من أبناء بلده، المدفونين في ضواحي شيراز، الشيخ سعدي الشيرازي، وحافظ الشيرازي، بما يليق بمكانتهما، وكان لهذا العمل وقعاً حسناً في نفوس أهل شيراز، فقد ذكر السير مالكولم الرحالة الانكليزي الشهير، أنه ذات يوم عندما كان كريم خان في موكبه عائداً من عمله إلى بيته، **هرع إليه شخص يصرخ طالباً العدل، فسأله**: كريم خان:من أنت وماذا تريد؟

٩- ديورانت ولّ ، قصة الحضارة ، م 41 ص 21 ، طبعة 5 دار الجيل 1988.

١٠- زكي محمد أمين ، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي ، ص 263 ، لكن شاهين مكاريوس أورد في كتابه "تاريخ إيران" ص 214 "أنه توفي عن خمس وسبعين عاماً".

١١- نيكيتين باسيلي ، الكرد ، ترجمة نوري الطالباني 1998 ص 300.

١٢- محمد أمين زكي ، مرجع سابق ص 263.

١٣- مكاريوس شاهين ، تاريخ إيران ، مطبعة المقتطف بمصر 1898 ص 213.

"يعتبر "كريم خان" أول عاهل كردي يتولى الحكم على إيران عامة، بعد انقلاب كورش الأخميني على الملك آستياگ، آخر الملوك الميديين، فقد جمع في شخصه بين خصال الملك المستبد والعادل في آن واحد، ولم يتخذ لقب "شاه" على عادة أسلافه حكام إيران، بل اكتفى بلقب "وكيل الرعايا"، ولم يكن متفرداً في السلطة لوحده، فقد كان محباً للشورى."

الرجل: أنا تاجر، وقد سرق جميع أموالي.

كريم خان: كيف حدث ذلك وأين كنت؟

الرجل: كنت نائماً.

كريم خان: (بشدة) لماذا نمت؟

الرجل: غلطت، وكنت أظن أنك صاح.

فأعجب كريم خان من جسارة الرجل وصراحته، وأمر وزيره بأن يدفع للرجل قيمة ماله المسروق، وبذل الجهود للعثور على هذا المال المسروق، كما ذكر "مالكولم" في وصف كريم خان: «عاش حياة سعيدة، ثم مات موتة أب حفّ به أسرته»١٤، ولهذا قيل عن أيام كريم خان: "إن النور الباهر الذي أوجده كريم خان أضاء جميع بلاد إيران، إلا أن قوة إشعاعه كانت محسوسة في شيراز أكثر من غيرها"١٥.

كانت مرحلة كريم خان زندي مشابهة لمرحلة صلاح الدين الأيوبي، اللذين حكما أمماً أخرى، وقد كتب القنصل الفرنسي في بغداد في رسالة إلى باريس سنة ١٧٦٣، ذكر فيها: "يبدو أن البلاد (إيران) قد استعادت عظمتها وازدهارها تحت زعامة كريم خان، ذي التصرفات الحكيمة والنفوذ الشخصي، فقد حلّ الأمان والطمأنينة محل الفوضى المريعة والاحتراب المستمر"١٦، كما استعادت مصر عظمتها في عهد صلاح الدين.

بعد رحيل كريم خان اضطربت الأحوال في إيران وتزعزعت أركان الدولة، لكن الفتنة الكبرى ظهرت ضمن عائلة كريم خان وأسرته، حيث حلّت الغيرة والحسد مكان المحبة والاحترام وهي عادة سيئة في المجتمعات الإقطاعية ومنها الكرد، ولذلك تعرض أولاد كريم خان الخمسة للتصفية من قبل أقربائهم وخرجت السلطة من يدهم سنة ١٧٩٤. وأخيراً اضطر «لطف علي خان» الحاكم الأخير إلى مغادرة گرمان، بعد أن أخضعها لفترة برفقة رجاله، وقد شنّ آقا محمد خان هجوماً قوياً على گرمان وفتحها عنوة، ثم ترك لطف علي خان رجاله وظل سائراً بمفرده حتى وصل إلى مدينة نرماشير١٧ القريبة من حدود أفغانستان، فاستقبله حاكمها بالترحاب واستراح ليلة في ضيافته، إلا أن هذا الحاكم طمع في الجائزة الكبيرة التي أعلنها آقا محمد خان، وغدر بضيفه فهجم عليه مع أعوانه، فدافع لطف علي خان عن نفسه قتال الأسود الكواسر وقتل الكثير منهم، لكنه سقط أخيراً من الألم لأنه كان مثخناً بالجراح، وتكالب القوم عليه فربطوه وساقوه على هذا الحال، حتى أوصلوه إلى آقا محمد خان وسلموه، حيث قام الأخير ففقأ عينيه ثم أمر بإعدامه سنة ١٧٩٤، وهكذا انتهت حياة هذا البطل الشجاع، وانتهت معه دولة كريم خان زندي التي استمرت خمساً وأربعون سنة، وآلَ ملك إيران إلى القاچاريين الأتراك. لكن المؤسف، بعد قيام الحكومة القاچارية التركية، عمد آقا محمد خان إلى استخراج

١٤-قاسملو د. عبد الرحمن ، كردستان والأكراد ، المؤسسة اللبانية للنشر بيروت ص 46.

١٥-المرجع السابق ص 262 نقلًا عن "علي رضا صاحب كتاب تاريخ الأسرة الزندية».

١٦-قاسملو مرجع سابق ص 45.

١٧- مدينة مشهورة ومن أعيان مدن گرمان "معجم البلدان".

عظام كريم خان ودفنه في عتبة سراياه، ليطأها بقدميه كل يوم ذهاباً وإياباً، وهذا العمل المشين يعبر عن مدى حقد القاچاريين الأتراك على الكرد.

وندرج فيما يلي جدولاً بأسماء حكام الدولة الزندية في إيران وسني حكمهم

1	كريم خان زندي	1779 - 1750
2	أبو الفتح بن كريم خان	1780 - 1780
3	صادق خان	1783 - 1780
4	علي مراد خان	1785 - 1783
5	جعفر بن صادق خان	1786 - 1785
6	لطف علي خان	1794 - 1786

١٣ـ الحكومة البراخوئية (١٧٥٢ـ ١٨٩٣)

تأسست هذه الحكومة من قبل تحالف العشائر البراخوئية الكردية منذ سنة ١٧٥٢م في بلوجستان وسيستان شرق إيران، وهذا التحالف العشائري قوامه الكرد، ثم انضم إليهم البلوجيون، والتسمية "براخو» تعني حرفياً «الإخوة والأخوات» أي تحالف الكرد مع شعب البلوج، وقد غادرت هذه العشيرة كردستان في زمن وسبب غير معلومين، لكنها كانت تعرف سابقاً بعشيرة «كرد گلي» (Kurd gel)، وهي العشيرة التي أسست فيما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين "مملكة الكرد- الكرت"، والتي دامت مائة وستة وثلاثين سنة، ويبدو أن تبدل اسم العشيرة حصل فيما بعد انتهاء مملكة الكرد، عندما انضمت العناصر الأفغانية، البلوجستانية، والسيستانية إليها، والتي كانت تقيم في إقليمي سيستان وبلوجستان، وبعد حدوث الاندماج دخلت في لهجتهم بعض المفردات الدراڤيدية بمرور الزمن. برز اسم البراخوئيين وانتشر صيتهم وصلابة جنودهم، جراء المساعدة التي قدموها للعاهل الإيراني نادر شاه (١٧٤٧-١٧٣٦)، في حملته على الهند، وهم الذين مكّنوه من فتح مدينة قندهار (أفغانستان) وما والاها، ونظير خدمتهم الكبيرة، أقطع "نادر شاه" لزعيم العشيرة البراخوئية عبدالله خان بلاد «كلهور» الهندية، ثم تقدم «عبدالله خان» يصحبه نجله «محبت خان" للاستيلاء على "داراجات» من بلاد البلوج، ثم تابع حملته لمحاربة العشائر القاطنة في كلهور، لكنه قتل في إحدى المعارك، ووقع ابنه محبت خان أسيراً لدى الحاكم الأفغاني "أحمد شاه درّاني»، وتوفي في سجنه[١٨]. ثم تولى ناصر خان ابن محبت خان شؤون الحكم في الإمارة البراخوئية، كحكومة تابعة لأفغانستان، بعد المعركة السالفة الذكر، وقد قام ناصر خان بإجراء إصلاحات إدارية في نظام الحكم، وأحدث إدارات ومؤسسات حكومية في مدن «مكران»، و «كه چ»، وامتد نفوذه إلى «كراجي»، ومدينة «پامپور» جنوب غرب گرمان، وما يميز عهد ناصر خان، أنه شيّد البنيان الفعلي للحكومة، وذلك بإقامة المؤسسات والإدارات الضرورية، وتصريف شؤونها بحزم وقوة وحكمة. كان قوام الحكومة تحالف العشائر البراخوئية، وهم الذين استأثروا بمعظم الوظائف، ولاعتبارات أمنية وعسكرية عمد ناصر خان إلى تقسيم مكونات التحالف العشائري إلى قسمين، ترأس زعامة أحدهما رئيس عشيرة رايزاني، أما القسم الآخر فقد تزعمه رئيس عشيرة زهري، لكي يتمكن من حشد القوة اللازمة متى لزم الأمر أو حدث خطر محدق، وبعد أن تمكن ناصر خان من تأمين

١٨- زكي محمد أمين ، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي ص 302 ، وهو مصدرنا الوحيد في هذه الفقرة.

حاجة البلاد من القوة العسكرية اللازمة، وتثبيت سلطته، وعدم وجود ما يعكر أمن البلاد واستقراره، اتخذ قراراً شجاعاً بعد أن فكر ملياً بعواقبه، وهو إلغاء التبعية للحاكم الأفغاني أحمد شاه، وكان هذا الإجراء حلماً يقض مضجعه في النوم واليقظة. أثار قرار ناصر خان ثائرة أحمد شاه، وجهز حملة عسكرية قوية على وجه السرعة، وقادها بنفسه نحو ناصر خان، وقد تمكن من إلحاق الهزيمة بقواته في "موستاتك»، واستمر في ملاحقته حتى مشارف «كلات»، عاصمة ولاية بلوجستان ومقر الحكومة البراخوئية، حيث ألقى الحصار عليها زهاء أربعين يوماً، لكنه لم يتمكن من اقتحامها لشدة مقاومة أهلها، فقد كان رئيس عشيرة كاميراني هو المسؤول عن أمن المدينة، مما دفع أحمد شاه إلى الاعتراف بالسيادة لناصر خان، مقابل التعاون معه وتقديم الدعم له في حال تعرضه لحروب خارجية، وكان ذلك الاتفاق بمثابة معاهدة صداقة وتعاون ودفاع مشترك، حسب تعابير ومصطلحات عصرنا الحالي، وهكذا أصبح ناصر خان أميراً مستقلاً على بلاده، بفضل شجاعته وحزمه وحسن إدارته في الحرب والسلم، ولذلك يعتبر ناصر خان المؤسس الحقيقي للحكومة البراخوئية، لكنه قبل أن يأخذ قسطاً من الراحة وافته المنية سنة ١٧٩٥م، تولى محمود خان الحكم خلفاً لوالده ناصر خان، وهو ما يزال طفلاً، فنازعه في الحكم عمه «بهرام خان»، وبدأ يحيك الفتن ويثير القلاقل ضده، التي أفضت إلى حرمان الأمير الصغير محمود خان من إرث أبيه، حيث خرجت من يده مدينة «كراجي» وغيرها، وتوفي سنة ١٨٢١م، ثم تولى بعده ابنه مهربان خان، الذي أبدى نشاطاً ملحوظاً وحماسة قوية، وهو شاب صغير في إدارة شؤون البلاد بحزم أكثر من أبيه، لكنه اشتبك مع أحمد يار بن بهرام خان ابن عم أبيه، الذي نافسه على كرسي الحكم، وأسفرت عن أسْره، ثم إعدامه في قلعة «كلات»، ثم حدثت فوضى عارمة شملت عموم مناطق الإمارة، وأسفرت

"شن آقا محمد خان هجوماً قوياً على رمان وفتحها عنوة، ثم ترك لطف علي خان رجاله وظل سائراً بمفرده حتى وصل إلى مدينة نرماشير القريبة من حدود أفغانستان، فاستقبله حاكمها بالترحاب واستراح ليلة في ضيافته، إلا أن هذا الحاكم طمع في الجائزة الكبيرة التي أعلنها آقا محمد خان، وغدر بضيفه فهجم عليه مع أعوانه."

عن انفصال بعض عشائر جاهلاوان وفقدان مناطق "هارانه»، و «داحيلي»، من جسم الإمارة، إضافة إلى توتر العلاقات مع الحكومة الأفغانية، وذلك في سنة ١٨٣٤ أيام الشاه الأفغاني شجاع الملك، كما توترت العلاقات مع الإنكليز الذين كان لهم حضور قوي في تلك المرحلة، حيث جرّد الإنكليز حملة عسكرية على الإمارة البراخوئية واستولت على "كلات"، وبعد مقتل الحاكم محراب خان في تلك المعارك انفصلت بعض أملاك الحكومة البراخوئية وضمت إلى أفغانستان، وتم تعيين شاه نواز خان حفيد محبت خان، أميراً وحاكماً على الحكومة البراخوئية. طلب ابن محراب خان النجدة من عشائر سيروان، ونوشيرواني، وتم تلبية الدعوة، حيث هاجموا معاً على كلات، واستردوها وأسروا قائد الحملة الإنكليزية، وعزلوا شاه نواز خان، ثم نصبوا بدلاً عنه ابن محراب خان أميراً على البلاد، باسم ناصر خان الثاني، ومن ثم أطلقوا سراح القائد الإنكليزي وأعادوه إلى

بلاده سنة ١٨٤٠. وفي سنة ١٨٤١ اعترفت الحكومة الإنكليزية بإمارة ناصر خان الثاني. بعد أن ثبّت ناصر خان الثاني حكمه على الإمارة ورسّخت علاقاته مع الحكومة الإنكليزية. قرّر قطع العلاقات مع الحكومة الأفغانية نهائياً. وأعلن عن تبعيته للحكومة الهندية. ومن ثم توفي ناصر خان الثاني سنة ١٨٥٧. حيث خلفه في الحكم أخاه «خدا داد خان» واستمر عهده في سلم ووئام طويلاً. ثم اعتزل الحكم سنة ١٨٩٣. "وتولى بعده مير محمد خان أميراً على البلاد"١٩. لكن تعذر الاستدلال لمعرفة مصير هذه الحكومة التي استمرت أكثر من مائة واثنين وأربعين سنة بسبب شح المصادر.

ندرج فيما يلي جدول بأسماء حكام الإمارة البراخوئية وسني حكمهم:

1	عبدالله خان	1752- ؟
2	ناصر خان حفيد عبدالله خان	؟ - ١٧٩٥
3	محمود خان بن ناصر خان	١٧٩٥- 1821
4	مهربان خان بن محمود خان	1821- ؟
5	محراب خان	؟
6	شاه نواز خان	؟ - 1840
7	ناصر خان الثاني	1840- 1857
8	خدا داد خان	1857- 1893
9	مير محمد خان	١٨٩٣- ؟

المراجع

1- أحمد الخليل ، عباقرة كردستان في القيادة والسياسة، كتاب الكتروني.

2- أحمد السعيد سليمان، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة، ج2 ص 358.

3- أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد 1960

4- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ.

5- ابن الأزرق الفارقي ، تاريخ ميافارقين.

6- باسيلس نيكيتين ، الكرد.

7- بهاء الدين ابن شداد، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، دمشق 1979.

8- ابن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة.

9- ج. ب. سيكال، الرها المدينة المباركة، دار الرها حلب 1988.

10- جمال رشيد أحمد، لقاء الأسلاف الكرد واللان ، لندن 1994.

11- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام ، ج 2.

12- حسن ظاظا ، دور الكرد في بناء مصر وبلاد الشام، دار شلير قامشلو 2018.

13- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.

14- دانا ادمز شمدت، رحلة الى رجال شجعان في كردستان، ترجمة و تعليق: جرجيس فتح الله، دار آراس ط2 1999 / أربيل.

15- ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث.

16- الذهبي ، سير أعلام النبلاء.

17- ستانلي لين بول، الدول الإسلامية، ترجمة محمد أحمد دهمان.

18- شرفخان البدليسي ، شرفنامه.

19- عبدالله أوجلان، من دولة الكهنة السومريين نحو الحضارة الديمقراطية.

20- عبد الله قره مان ، وطن الشمس ج 1-3، دار شلير قامشلي 2020.

21- عبد الرقيب يوسف ، الدولة الدوستكية.

22- أبي الفداء (إسماعيل الأيوبي) ، تقويم البلدان.

23- فيليب حتي ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ج 1.

24- قادر محمد حسن، إسهامات الكرد في الحضارة الإسلامية، دار سبيريز اربيل.

25- الكندي ، تاريخ ولاة مصر ، بيروت 1987.

26- كمال أحمد مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد ملا عبد الكريم.

27- محمد أمين زكي ، مشاهير الكرد وكردستان ، ج2.

28- محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العصر الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني.

29- المقدم الشيخ عبد الوحيد، تاريخ الشعب الكردي منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر.

30- المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، جزء 4.

31- نيكيتا أليسييف ، السلطان نور الدين زنكي.

32- ول ديورانت ، قصة الحضارة م 41 طبعة 5، دار جدل 1988.

33- ياقوت الحموي ، معجم البلدان.

34- صحيفة الحياة، العددان 10997- 10998 آذار 1993.

١٩-المصدر السابق ص 304 ، منقولًا عن دائرة المعارف الإسلامية. ولم تذكر المصادر تاريخ نهاية الحكومة البراخوئية.

المجتمع الكونفدرالي الشرق أوسطي

وليد محمد بكر

لمحة موجزة لتاريخ شعوب «ميزوبوتاميا» والشرق الأوسط:

شهدت حواف جبال "زاغروس وطوروس" بدايات الاستقرار البشري في جبالها والسكن في كهوفها، فالإنسان هو كائن اجتماعي يعيش ككل متكامل مع الآخرين، حيث تحوُّل البشرية من مرحلة الصيد والحياة الهمجية إلى مرحلة تربية الحيوان وزراعة الأرض والاستقرار وتطورت فيها الحياة "النيوليتيكية"، والتي سميت بالثورة الزراعية وتدجين الحيوانات في السهول المجاورة لها وخاصة في أحواض الزاب ودجلة والفرات، فبدأ بتنظيم ذاته كعشائر وقبائل، وزاد التعاون فيما بين تلك المجموعات العشائرية بشكل طوعي لا تعرف الاستغلال ولا الاستبداد، بل عرفت بالمساواة والتشارك، مما خلق بذلك جواً من الديمقراطية الطبيعية، وعاشوا حياة هنية ومستقرة لتوافر الخيرات والغلال من معادن وأخشاب ولاستخدامهم الفدان في الزراعة.

تطورت الحياة لديهم أفضل من أماكن أخرى، فوُصفت بالجنة، وثم توحدت عدة عشائر مشكِّلة (كونفدرالية العشائر) والشخص الذي يقودها يسمى "أميراً» في منطقة جغرافية سميت بـ»الإمارة". وبعدها أنشئت القرى والمدن الصغيرة، وتشكلت علاقات متبادلة بين الإمارات (المدن) لتتحد على شكل (كونفدراليات المدن)، ثم لتنتقل إلى الأقوام والأمة وتدخل مرحلة الدولة والمِلك، مما جعلها محط أطماع شعوب أخرى، حيث كان يعم مناطقها القحط والجفاف. كانوا يتعرضون لهجمات وغزوات الساميين والعيلاميين والأكاديين والآشوريين والبابليين من الجنوب والغرب، مما اضطر الكرد الجبليين المكونين من العشائر والقبائل أن يتحدوا فيما بينهم على شكل كونفدراليات عشائرية وقبلية للتصدي ومهاجمة الغزاة حتى في عقر دارهم، وعندما تخور قواهم يصعدون للجبال.

بين الألف (الرابع والثاني) ق.م أسس أجداد الكرد عدة ممالك منها:

«اللولويين، الكوتيين، الهوريين، الكاشيين»، في شمال وشرق سومر(كردستان اليوم)، ولكن الأقوام الأخرى تتشبه بهم في إنشاء الممالك، فيضطر الكرد للدفاع ومن ثم الهجوم، فالملك "جوديا" لأجل الدفاع عن مملكته يستولي على أكاد وبابل/٢٢٠٠-٢٠٠٠/ق.م، وبعدها الكاشيين /١٦٥٠/ق.م، وهم بذلك يشكلون الحقبة البابلية الثالثة،وكذا الهوريين يشكلون امبراطورية واسعة عاصمتها (أوركيش) شرق عامودا ويتحالفون مع الميتانيين بعاصمتهم الجديدة "واشوكاني" قرب سري كانيه، ويسيطرون على ميزوبوتاميا لمدة/٦٠٠/عام، لتمتد سيطرتهم حتى البحر المتوسط، ويقيمون تحالفات مع الحثيين والمصريين ويمنحون ما يشبه إدارات ذاتية لشعوب المنطقة من (أكاديين، بابليين، آشوريين) لكن تسقط على يد الآشوريين في /١١٦٢/ ق.م. يستغل العرب الآراميين صراع الآشوريين ويتوسعون في المناطق الشمالية والشرقية من سوريا ويؤسسون عدة ممالك، والتحالف الكونفدرالي الميدي مع الأكاديين والبابليين والأسكيت ينهي الحكم الجائر للآشوريين في /٦١٢/ ق.م. لكن تسقط ميديا في /٥٥٠/ ق.م على يد البارثيين ليحكموا المنطقة معاً حتى قدوم الإسكندر المقدوني/٣٣١/ ق.م، ليدوم الصراع في المنطقة بين الفرس والروم حتى قدوم الإسلام للمنطقة، لتعيش المنطقة حياة كونفدرالية بإمارات تدير نفسها لكن تحت سلطة الخلافة الإسلامية (الأموية، العباسية) وكذلك تحت سيطرة السلاجقة، ولتتوحد البلاد على يد الأيوبيين لأكثر من مئتي عام، وتقع المنطقة تحت غزوات المغول والتتار، ومن ثم ظهور العثمانيين وسيطرتهم لأكثر من أربعة قرون بنظام حكم جائر لسلاطين بعباءة إسلامية.

المجتمع الكونفدرالي الشرق أوسطي كما يراه المفكر عبد الله أوجلان:

يُعرِّف المفكر "أوجلان" في مرافعته الرابعة تحت اسم (أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط) الصادر عام/٢٠١٠/، الكونفدرالية الديمقراطية بأنها «نظام اتحادي مبني على أساس (المساواة والمصالح المشتركة) بين المجتمعات، ليس فيها أي نوع من الحكم «أو القوة بل تنضم بإرادتها وتدير نفسها بنفسها»، كما كانت في المجتمعات الطبيعية منذ انطلاق البشرية».

لقد توصل الفيلسوف ÷عبد الله أوجلان× من خلال تحليلاته المنطقية لثقافة الشرق الأوسط إلى مقترحات في البرنامج السياسي الديمقراطي لكونفدرالية الشرق الأوسط إلى ما يلي:

1- يجب بناء سقفي للكلياتية الثقافية باسم (كونفدرالية الأمم الديمقراطية) في الشرق الأوسط، بحيث لا تعترف بحدود الدولة القومية الحالية، ولا بتقسيماتها الفظة، فقد عاشت مجتمعات وأمم المنطقة عبر التاريخ فترات متداخلة فيما بينها وأنشأت حضارات

غنية، والمثال التاريخي (كانت تعيش"٧٢" ثقافة وقومية في مدينة بابل)، وكانت العديد من القبائل والأقوام والأديان والمذاهب تعيش متداخلة معاً عبر التاريخ، كما أنَّ الوطن المشترك للأمم وكافة المكونات المتنوعة لها أمثلة كثيرة في التاريخ. فمفهوم المجتمع والأمة النقية منافٍ للعلم، والدولة القومية المستندة إلى الوحدانية في كل شيء قد تسبب بآلاف المجازر والآلام والحروب. إن كونفدرالية الأمم الديمقراطية؛ هي كونفدراليات مرنة ومنفتحة الأطراف وهي ملائمة للوقائع التاريخية وتشكل تعبيرها المثالي، وهي كومونات ديمقراطية للوحدات والمكونات الوطنية والاجتماعية المنضوية ضمنها، وتتحلى تشكيلاتها بامتيازات التنفيذ وفقاً للمبادئ الديمقراطية، وهي من أروع الأمثلة على (الإدارة الديمقراطية للمجتمع). لا تشاد أمم الكونفدرالية الديمقراطية بقوة (السلطة والدولة) بل هي انضمام طوعي حر، تمثل مصالح الأمة جمعاء في الحرية والعدالة والمساواة، وهي أثمن أشكال المجتمع المستقبلي، ومنفتحة على الكونفدراليات الأكبر، أما تشييدات الدول المعتمدة على قوة السلطة والدولة فهي لا تخدم كافة المكونات بل المصالح الأنانية للطبقة (الأوليغارشية) المسيطِرة.

2- المجتمع الذي تتخذه الكونفدرالية الديمقراطية أساساً لها هو المجتمع الاقتصادي الإيكولوجي، ويعترف بالسوق الذي يخدم احتياجات المجتمع الضرورة، بعيداً عن الاستغلال والاحتكار والمضاربات، فأفضل علاقة للإنتاج تكون مُلكية كومونالية جماعية للأرض ولوسائل الإنتاج، وليست خاصة سواءً للفرد أو الدولة، وتكون للمرأة وهي أساس الاقتصاد دوراً كبيراً فيها، بحيث لا تؤدي إلى ظهور الأزمات ولا إلى تلويث البيئة وتهديد المناخ.

3- علاقة الكونفدرالية الديمقراطية مع الدول القومية ليست صراعاً ضدها ولا انصهاراً في بوتقتها، إن الرفض التام للدولة أو القبول التام بها لا يخدمان أهداف الحرية والمساواة والديمقراطية، بل هي علاقة مبدئية

" عاشت مجتمعات وأمم المنطقة فترات متداخلة فيما بينها وأنشأت حضارات غنية، وكانت العديد من القبائل والأقوام والأديان والمذاهب تعيش متداخلة معاً عبر التاريخ، كما أن الوطن المشترك للأمم وكافة المكونات المتنوعة لها أمثلة كثيرة في التاريخ، فمفهوم المجتمع والأمة النقية منافٍ للعلم، والدولة القومية المستندة إلى الوحدانية في كل شيء قد تسبب بآلاف المجازر والآلام والحروب. "

تستند إلى الاعتراف ببعضهما وتحدد العلاقة بينهما بدستور ديمقراطي، وكلما أثبتت الكونفدرالية الديمقراطية تفوقها وكفاءتها في حل القضايا الاجتماعية؛ فسيتم تخطي الدولة القومية تدريجياً، ولكن إن انتصرت الثورة على الدولة وأنشأت دولة أخرى بديلة، فلن يفيد في حل قضايا الحرية والديمقراطية العالقة، ولكن هذا لا يعني أن تبقى بلا عناصر دفاعية لتحمي المجتمع أو توقف نضالها، فيلزمها قوات دفاع شعبية في كل الأوقات ضد هجمات الدولة القومية الرأسمالية، ولا تكتفي الكونفدراليات بتنظيم نفسها ضمن الدولة؛ بل تتعداها إلى تشكيل اتحادات كونفدرالية عليا وإقامة علاقات دبلوماسية واسعة.

4- إن الإصرار على الدولة القومية يعني المزيد من الحروب والاشتباكات والتوترات والتي لا تزال قائمة في الشرق الأوسط، وهي المشاكل النابعة من أشكال الظلم التاريخي. وفي سبيل وضع حد لهذه الأمور؛ فإن درب الكونفدرالية

الديمقراطية هو درب السلام والعدالة والحرية لتلافي التوترات وتذليل كافة تراكمات الظلم والاستبداد التاريخي بحق كافة الشعوب والمجتمعات، وخاصة (الكرد، الآشوريين، الروم، العرب) والمجموعات المسيحية والعلويين واليهود، فالإصرار على الدولة القومية يعني الاستمرار في الأزمة العراقية بين الكرد والعرب وبين السنة والشيعة (والنظام السوري والإخوان والكرد وغيرهم)، والصراع (الإسرائيلي – الفلسطيني) ومشاكل كشمير، أفغانستان، بلوجستان، كردستان، لبنان..(ناغورني كاراباخ، أوكرانيا) وتداعيات أزمات الدول العربية التي ظهرت فيها انتفاضات الربيع (تونس، ليبيا، اليمن..)، وفي بعض الدول الأفريقية.

5- أما الحركات المناهضة للرأسمالية (الفامينية، البيئية، الشبابية) وحتى الحركات اليسارية، والثقافية والمناطقية والإقليمية والوطنية الأخرى؛ فإنها إذا لم تتخطَّ وتتجاوز مفاهيم الحداثة الرأسمالية والدولة القومية، ولم تُعطِ المعنى والمفهوم الحقيقي لإيديولوجيتها الحزبوية وأنشطتها النقابية وروابطها وتجمعاتها بشأن الحقيقة وبناها المتمحورة حول مختلف مصطلحات ونظريات ومؤسسات الحداثة، كسبيل حل للقضايا التي تعاني منها والتحامها وتكاملها مع المقومات النظرية البيئوية للعصرانية الديمقراطية، فستُصاب بأمراض شتى ولن تصل لأهدافها وتبقى بلا تأثير.

6- إن التيارات الإيديولوجية والسياسية المناهضة للحداثة الرأسمالية مرغمة على الارتكاز إلى نشاطات علم الاجتماع الذي يتعدى السوسيولوجيا «الوضعية»، وتحطيم الاحتكار العلمي المسخر في التهافت على خدمة النظام القائم، وبإمكان إنشاء الوحدات الأولية للنشاطات في علم الاجتماع وفي شتى مجالات العلاقات الاجتماعية على شكل أكاديميات ومعاهد حسب الحاجة، حيث يتميز بإرث غني من الخبرة في ثقافة الشرق الأوسط، والذي بدأت منه أولى مراحل انتشار الأديان والطرائق والمذاهب الدينية. وتُعتبر فعاليات المجتمع المدني مثالاً، تواجه التيارات الفامينية الوهن والفشل مراراً بخصوص تقصيرها في تحليل الجنسوية ذي الحاكمية الذكورية الذي تستند إلى قوة الهرمية والسلطة والدولة المتحكمة بـ»المرأة"، فيجب إنشاء كومونات خاصة متمحورة حول حرية المرأة، وذلك يتطلب شخصيات خارقة. فيستحيل دمقرطة ثقافة الشرق الأوسط ما لم تبتعد عن ثقافة الإرث الهرمي والسلطوي والدولتي، وما لم تزداد الممارسات الإيديولوجية والسياسية وتطوير المجتمع الأخلاقي والسياسي.

7- إن تاريخ المدنية في الشرق الأوسط هي تاريخ مضاد ومدمِّر لجميع العناصر المطرودين والمهمشين اتجاه المرأة والشبيبة، واتجاه مجتمع الزراعة والقرية والعشائر المستقرة والرحّالة (البدو العرب، التركمان، والكرماج). وأصحاب المذاهب والعقائد الباطنية، يعتبرون القوة والمادة الأساسية في عملية "التحول الديمقراطي" وبناء المجتمع الديمقراطي. ويجب اعتبار الشرق الأوسط مهبط كافة الأديان التوحيدية والمذاهب، وكذلك موطن من اعتبروا أقليات (الإيزيديين، العلويين، السريان، الأرمن، الهيلينيين، اليهود)، والنظر إليهم بأنهم كنوز ثقافية في المنطقة، فلا بد من السماح لها بالتمتع بالحرية والحياة التي تعمُّها (المساواة، الحرية، الديمقراطية)، في كل الشروط وتقييمها ضمن إطار (العصرانية الديمقراطية)، ويعد ذلك مهمة تاريخية لا غنى عنها.

الدولة القومية ونظام الحداثة الرأسمالية خلقت عالماً من المآزق والأزمات:

إن الحداثة الرأسمالية، والتي تمر اليوم بأزمة بنيوية بمرتكزاتها الثلاث (الدولة القومية، الرأسمال المالي، الصناعوية)، تعد السبب الرئيسي لأكبر الحروب في التاريخ البشري، والتي راحت ضحيتها الملايين من البشر، وألحقت أضراراً كبيرة بالبيئة والطبيعة وتسبب المجاعة والبطالة.

الدولة القومية هي أشد أنواع السلطة القمعية، فتبني مجتمعاً متجانساً منمَّطاً مستلَباً، وعندما تلاقي معارضة؛ فإنها تتحول

إلى شوفينية وفاشية، وتصبح الدولة القومية ديناً للدولة وقادتها الملوك آلهةً لها، وتعمل على تقديس المصطلحات كـ(الأمة، الوطن، النشيد، العلم..)، ويتم فيها تأجيج النعرات الطائفية والشوفينية. الحدود والوطن أصبح في الدولة القومية بمثابة سجن للمواطن، ويخلق جيشاً من العبيد العصريين، ويعلمونهم في المدارس (والثكنات ودور العبادة) كيف يكونوا مواطنين تابعين وثنيين يعبدون الدولة، فتمارس البيروقراطية على ظهر المجتمع الذي تدجّنه وتروّضه في قفص حديدي، لتسيطر الذهنية الذكورية التي طورتها الهرمية على المرأة حتى تصبح أداةً لرأس المال والسلطة. إن الدولة القومية هي مصيدة للمجتمعات وشبكة قمع واستغلال واضطهاد للشعوب التي صبغت كلها بلون واحد.

العصرانية الديمقراطية وأبعادها في سوسيولوجيا الحرية للمفكر عبد الله أوجلان:

إن تاريخ المدنية المظلم والاحتكارات والهيمنة الرأسمالية التي يقوم بالقصف الايديولوجي طيلة آلاف السنين، قد طمس كيانات المجتمع التاريخية. يقول المفكر «أوجلان» في المجلد الثالث "سوسيولوجيا الحرية": «لو كان علم الاجتماع قد نجح في تحقيق أهدافه، لما آلت البشرية خلال القرون الأربعة الأخيرة إلى ما آلت إليه راهناً، بعد تعرضها لهذه الدرجة من الحروب المهوّلة والمجازر العرقية والإبادة المجتمعية، هذا بالإضافة إلى الهوّات الشاسعة بين الأغنياء والفقراء وما تعانيه الأخيرة من البطالة والهجرة وتفسخ واهتراء ثقافي وتردٍّ أخلاقي، وأصبح المجتمع (القروي – الزراعي) محكوم عليه بالفناء، والدمار البيئي الذي يذكرنا بيوم المحشر. خمسة آلاف عام ونظام المدنية العالمي يكاد يستنفد كل الوسائل الثقافية، المادية والمعنوية حصيلة تهجمه عليه تحت ذريعة الحل، فتضخمت المدن كالسرطان، وأصبح الاقتصاد احتكارات عالمية عبر أساليب غير أخلاقية من قبيل كسب المال بالمال لا يمكن كبح جماحها، وبقي بالمقابل

"إن الإصرار على الدولة القومية يعني المزيد من الحروب والاشتباكات والتوترات والتي لا تزال قائمة في الشرق الأوسط، وهي المشاكل النابعة من أشكال الظلم التاريخي. وفي سبيل وضع حد لهذه الأمور؛ فإن درب الكونفدرالية الديمقراطية هو درب السلام والعدالة والحرية لتلافي التوترات وتذليل كافة تراكمات الظلم والاستبداد التاريخي بحق كافة الشعوب والمجتمعات، وخاصة (الكرد، الآشوريين، الروم، العرب،) والمجموعات المسيحية والعلويين واليهود."

العاطلون عن العمل والبؤساء المقهورون، وأمست الدولة الأداة المعبودة، فالدولة القومية المبنية على احتكارات السلطة تقوم بنخر مجتمعاتها من الداخل، وبالمقابل بقي حشد المواطنين الرعية الذين باتوا حمقى كلياً ولا علاقة لهم بتاتاً بالمجتمع الأخلاقي والسياسي. الحداثة الرأسمالية العالمية لم يتبقَّ لها سوى أدوات إيديولوجية تُعقَدُ عليها الآمال هي (الدينوية) المفتقدة لوظيفتها الأخلاقية، و(الجنسوية) التي تنشر السلطة في جميع مسامات المجتمع، و(القوموية) الغارقة في الشوفينية بما يضاهي القبلية ألف مرة، و (العلموية) التي لم يبق لها أي هدف سوى إظهار سبل الربح الأعظم لاحتكارات رأس المال والسلطة. إن نظام المدنية والرأس المال العالمي الذي عمره خمسة آلاف عام عموماً وأربعة قرون خصوصاً قد وصل لقاع الأزمة الذهنية والبنيوية، والرأسمالية المالية الصائرة قوة كونية مهيمنة هي أسطع برهان على ذلك، أما العالم الذي تدار عجلاته بيد الرأسمالية المالية فهو عالم المآزق والأزمات».

العصرانية الديمقراطية مقابل الحداثة الرأسمالية:

يرى المفكر أوجلان أن «العصرانية الديمقراطية كانت على الأغلب خياراً تم بلوغه حصيلة البحوث الناجمة عن تلك البحوث، والجهود الحثيثة والالتزام بالإرث الديمقراطي الإيجابي للتاريخ الذي أكن له أقصى درجات التقدير والاحترام. أؤمن أن عمل اللحظة استناداً إلى التاريخ يتميز بقيمة منهجية لا استغناء عنها. "التاريخ لحظة حالية واللحظة تاريخاً" وإدراكاً منا بأن المستقبل بمر من اللحظة، ولا أؤمن بوجود مستقبل لمن هو عاجز عن حل أو تحليل لحظته وراهنه. يجب عدم تصور الحضارة الديمقراطية كخيال "عصر ذهبي ماضي" أو "يوتوبيا" معنية بالمستقبل، بل هي تعبير أساسي عن معنى نمط الحياة المتحقق في الفكر والممارسة كحاجة يومية ولحظة ماسة. فلا هي لوم للذكريات القديمة ولا هي سلوان والتهاء بأحلام المستقبل، ولا هي إبداعات لحظية ولا حالة وجود (أبدية – أزلية). قد يكون من الأسلم نعت حالة الوجود كذكاء الطبيعة الاجتماعية المرن وكوحدة ضمن الاختلاف، بحيث تتسم بآفاق حرية عليا كعصرانية ديمقراطية، وهي تكتسب وجودها كقطب ديالكتيكي مضاد لمدنيات العصور الكلاسيكية».

لأجل إنجاح المساعي في تعزيز العصرانية الديمقراطية في مرحلة الأزمة المنهجة والبنيوية لهيمنة الرأسمالية المالية العالمية التي نمر بها؛ لا بد من التعرف على الأبعاد الرئيسية للعصرانية الديمقراطية:

١ – بُعد المجتمع الأخلاقي والسياسي (المجتمع الديمقراطي):

تُعرِض العصرانية الديمقراطية المجتمع الأخلاقي والسياسي كمجتمع ديمقراطي «كومونالية ديمقراطية»، مقابل المجتمع الرأسمالي المصنف تحت ظل الدولة القومية، التي اختزلت الأخلاق والسياسة إلى أدنى مستوياتها في ظل حكم الدولة القومية، الذي أنشأ مواطناً نمطياً حوصر وكُبح جماحَ تغيّره وتنوعه. مقابل ذلك؛ فالمجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يشهد اختلافاته فعلاً وبأوسع نطاق، فكل المجموعات الاجتماعية يمكنها العيش معاً على أساس الاختلاف المتكون حول ثقافاتها وهوياتها الذاتية الخاصة بها، دون إرغامها على قبول الثقافة أو المواطنة ذات النمط الواحد، وتستطيع الكشف والتعبير عن طاقاتها الكامنة وتحويلها إلى حياة فاعلة ونشيطة. يقول في ذلك المفكر أوجلان: «المساواة والحرية لن تكون ثمينتين إلا استناداً إلى الاختلاف، ولا تكتسبان إلا بنمو السياسة الديمقراطية في المجتمع الديمقراطي ويتم صونهما بالدفاع الذاتي». الليبرالية التي تدعو إليها الحداثة الرأسمالية في الحرية الفردية، تؤدي إلى الدكتاتورية في كل المجالات من الدولة إلى العائلة.

القانون الذي تفرضه الدولة على المجتمع ليس عادلاً، بل هو احتكار الطبقة والقومية الحاكمة المضمَّن بقانون خالٍ من الأخلاق، وكأنها حالة حرب مفروضة على المجتمع في كل مساماته، وتظهر ذلك في المآزق والأزمات، وعقد آلاف الاجتماعات تحت اسم "المناخ" لن تحل الأزمة، لأن الرأسمالية الصناعوية النَهِمة لا تعرف الأخلاق في التعامل مع الطبيعة لأجل الربح الأعظمي. إن المجتمع الذي تغلغلت فيه إدارة الدولة القومية هو تجمعٌ تم الحط من شأنه إلى درجة الشلل، بسبب سيطرة البيروقراطية عليها حتى في ذهنه وإرادته، يهدد وجودها ووحدتها وتكاملها، وكأنها سيف «ديموقليدس» عليها تقطعه إرباً إرباً. لقد انتصر نظام "هتلر" في الدولة القومية والتي تعتبر رديفة له، من حيث قضائها على المجتمع السياسي وكأنه ما زال حياً يدير الرأسمالية، يقول المفكر «أوجلان» في هذا المجال: «المجتمع الذي يفتقر إلى المبدأ السياسي إنما هو جثةٌ هامدة، وقد يعبِّر عن المجتمع المستَعمَر في أغلب الأحوال، إن تاريخ المدنية هو تاريخ تطبيق الخناق على المجتمع السياسي، وتقزيمه وتهميشه، من خلال شلل وظيفته وتثبيط فاعليته».

تقوم الدولة القومية بقمع النضال السياسي لصالحها، وترى أن التحول الطبقي هو فضيلة تدل على التقدم الحضاري، وقد اعتبره "الماركسيون" أيضاً بأنه أحد ضرورات المادية التاريخية وجسراً لا بد للتاريخ أن يمر عليه لأجل التقدم والتطور، لكنه بالعكس يُعَدُّ تراجعاً أخلاقياً وتهاوى اجتماعياً، وكأن الماركسية تدعو إلى الرأسمالية كأمر لا بد منه، يقول المفكر "أوجلان": «إن عهد الحداثة الرأسمالية؛ هو العهد الذي يعاني فيه المجتمع الأخلاقي والسياسي من أقصى حالات العطالة، نتيجة لتصعيد النزعة الفردية للسلطة والاحتكارية إلى أعلى مستوى، فالدولة القومية تَوَلِّد هكذا مجتمع، بل لا يبقى شيء اسمه مجتمع، وكأن المجتمع مصهورٌ في بوتقة الدولة القومية والشركات المموِّلة».

لذلك فالعصرانية الديمقراطية تقوم على حماية المجتمع بممارسة السياسة الديمقراطية، مقابل "النزعة الفردية مقابل الدولة القومية الاحتكارية"، ويقوم بإحياء التعددية الثقافية وإنعاش المساواة بوصفه مجتمعاً يفكر ويناقش جميع شؤونه الاجتماعية، ضمن مجتمع ديمقراطي عصري يسود فيه المبدأ الأخلاقي والسياسي وتلعب دوراً عظيماً، فتعيش فيه الوحدة ضمن الاختلاف والمساواة والحرية.

٢ – بُعد المجتمع الإيكولوجي الصناعي:

يصف المفكر "أوجلان" الرأسمالية بأنها ليست شكلاً اقتصادياً بل هي عدوٌ لدود له، فهو تنظيم منهج يرتكز إلى هيمنةٍ ثقافية إيديولوجية، يعتمد في جوهره على نهب وسلب فائض القيمة وكل القيم الاجتماعية، وتحوِّل العالَم إلى حالةٍ لا يطيق العيش فيها سوى ثُلَّةٌ من الأغنياء في سبيل تأمين الربح الأعظمي، وتعتمد في ذلك على شرعيةٍ إيديولوجية متعددةُ الجوانب، لتجعلها من دعامات السلطة لإخفاء جوهرها ووجهها الحقيقي قانونياً، تمارس القمع والاستغلال، وعن طريق الاقتصاد السياسي تعرِض نفسها بأنها الحقيقة. يعطي الفلاسفة للاقتصاد تعريفاً بأنه احتياجات الإنسان الضرورية في سوقٍ خالٍ من الاحتكار واستغلال فارق الأسعار، يرى المفكر «أوجلان» الاقتصاد كالتالي: «إن إصرار الليبرالية على اعتبار الرأسمالية اقتصاداً هو محض هراء، فهي تستند على ألاعيب ربح الاحتكار وصولاً إلى أشكال الحروب والأزمات، تقوم الرأسمالية على إخراج الاقتصاد برمته كونه نشاطاً يلبي الحاجات الضرورية للمجتمع. إن كل احتكارات المدنية عموماً والرأسمالية خصوصاً (الزراعة، التجارة، التمويل أجهزة السلطة، الدولة القومية) هي عامل أساسي يكمن وراء جميع التحريفات الاقتصادية والأزمات الخانقة والمجاعات والفقر والكوارث البيئية على مدى التاريخ، وتتنامى فيها التحريفات الإيديولوجية التي تتضمن جميع أنواع الدوغمائيات الدينية والميتافيزيقية والعلموية، ويتصاعد القُبُح بصيغته تحريفاً للفن، وتنتعش الرذائل كحالة لانعدام الأخلاق وتفشي الفساد».

إن الاقتصاد يبلغ معناه الحقيقي في العصرانية الديمقراطية، حيث ترى قيمة الاستخدام كحاجة أولية أساسية، وقيمة المقايضة كاقتصاد حقيقي للسوق دون الربح، وذلك يقطع الطريق أمام التمايز الطبقي وعدم الإضرار بالإيكولوجيا، ودون تهميش كدح العامل والمرأة المجاني، يقول المفكر "أوجلان": «التكامل الصناعي والإيكولوجي لقيمة الاستخدام وقيمة المقايضة يعد أساساً للبعد الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية، إذ يستند سقف الصناعة إلى حدود الإيكولوجيا وتأمين الاحتياجات الأولية، والصناعة التي تظهر في هذه الحالة هي صناعةٌ إيكولوجية». ويرى أن الاقتصاد المسخَّر لخدمة المجتمع البشري لا يمكن أن يؤدي إلى البطالة وأزمات وحروب محلية وإقليمية ودولية، ولا إلى اختلال التوازن بين مجتمع "القرية – الزراعة" والمجتمع المديني، إذ وُلجت مجتمع المدينة والصناعة والاقتصاد إلى مرحلة التعاظم السرطاني، وترك المجتمع التاريخي ومجتمع القرية – الزراعة للفناء. إن العصرانية الديمقراطية لا تعترف بالبطالة والفقر ولا تترك مجالاً للاحتكار؛ بل تخفض الفوارق بين البُلدان، وتحول تناقضات القرية –

> **”ينبغي حكماً عدم الخلط بين الإدارات الديمقراطية وبين حُكم الدولة الإداري التي تعتمد على السلطة، فالدولة تحكم، بينما الديمقراطيات تقوم بالإدارة على الرضا الجماعي. الكونفدرالية الديمقراطية ليست وليدة اليوم؛ بل هي نظام يمثل مكانه في سياق التاريخ بكل ثقله، والتاريخ بهذا المعنى هو كونفدرالي وليس دولتياً مركزياً، في حين أن الحياة الاجتماعية أدنى إلى الكونفدرالية.“**

المدينة إلى علاقات تكامل وتبادل، وتعمل ضد الاستغلال والتمايز الطبقي، وتقوم بإعمار البيئة وإنعاش الزراعة وعدم ترك الناس بلا عمل، وعدم تعرض المجتمع إلى القحط والفقر والمجاعة والموت، وذلك بتفعيل الاقتصاد المستند على المجموعات الإيكولوجية، وتوزيع سكان المدن عليها، والعمل بشكل فعلي على العمل الجماعي في كومونات زراعية صناعية، للقضاء على البطالة والملكية سواء للفرد أو الدولة، لأنه لا يمكن للأسرة ولا للدولة تلبية متطلبات الاقتصاد العصري.

٣ – بُعد المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي:

إن نظام الكونفدرالية الديمقراطي في العصرانية الديمقراطية هو نظير ومقابل الدولة القومية في الحداثة الرأسمالية، ويمكن تسمية ذلك ”بالإدارة السياسية“ التي هي ليست بدولة، يقول في ذلك المفكر ”أوجلان“: «ينبغي حكماً عدم الخلط بين الإدارات الديمقراطية وبين حُكم الدولة الإداري التي تعتمد على السلطة، فالدولة تحكم، بينما الديمقراطيات تقوم بالإدارة على الرضا الجماعي. الكونفدرالية الديمقراطية ليست وليدة اليوم؛ بل هي نظام يمثل مكانه في سياق التاريخ بكل ثقله، والتاريخ بهذا المعنى هو كونفدرالي وليس دولتياً مركزياً، في حين أن الحياة الاجتماعية أدنى إلى الكونفدرالية، والدولة التي تتهافت على المركزية ترى أنه لا يمكن ضمان مصالحها إلّا بمركزية مشددة، وفي الكونفدرالية تتجنب المركزية بحكم اتخاذها المجتمع ”وليس الاحتكار“ أساساً، إن إدارات جميع العشائر والأقوام تسمح دائماً بالكونفدرالية المتميزة بالعلاقات الرخوة، بل حتى الإمبراطوريات تتميز في بُناها الداخلية بعددٍ لا محدود من الإدارات المختلفة».

إن الدولة القومية تمارس أقصى درجات المركزية باستيلائها على مراكز الاحتكار المسماة بالسلطة، ويترك المجتمع خائر القوى، في حين أن الممارسات التي نراها تحت اسم ”الديمقراطية البرجوازية“ تهدف أساساً إلى تأمين شرعية احتكار السلطة، لذا تكتسب الدولة القومية وجودها تأسيساً على إنكار الديمقراطية. إن الكونفدرالية الديمقراطية باتت خَياراً مطروحاً بقوة، وخاصة بعد انهيار الاشتراكية المشيدَة وتشييد دولة مركزية صارمة، بعد أن كانت تعيش على شكل كونفدراليات في روسيا الاتحادية، وأيضاً عجز حركات التحرر الوطني عن النجاح، وكذلك الحركات الثورية خلال القرنين الأخيرين يعود سببه إلى اعتماد أن الدولة القومية ثورية أكثر، فيما يعتبرون أن الكونفدرالية الديمقراطية شكلاً سياسياً رجعياً.

الكونفدرالية الديمقراطية تستطيع النفاذ من السلبيات إلى أن تصبح وسيلة لتسييس المجتمع عبر سياسة ديمقراطية، فبمقدور كل إثنية وثقافة وجماعة دينية وحركة فكرية ووحدة اقتصادية بناء نفسها كوحدة سياسية شبه مستقلة للتعبير عن ذاتها، والحق في نقاش والبت في شؤونها بجدية ضمن ديمقراطية تشاركية مباشَرة، على عكس الدولة القومية، التي تقوم بتنميط المجتمع وتقمعه وتبعده عن ممارسة السياسة، لذلك على الكونفدرالية

الديمقراطية والاتحادات السياسية أن تنظم نفسها في كل قرية وحي في المدينة، من الوحدات الإيكولوجية إلى وحدات المرأة الحرة والدفاع الذاتي والشبيبة والتعليم والصحة والأمور الاقتصادية، ويمكن تسميتها بـ»اتحاد الوحدات الفيدرالية".

وبما أن الدولة القومية في أساسها نظام عسكري ومعظم الدول القومية هي ساحة حروب، تغلف الدول القومية المجتمع بدرع "عسكرتاري" من الداخل والخارج، وما المؤسسات المدنية سوى تغطية على هذا الدرع، والانقلابات العسكرية والمدنية هي ثمرة طبيعية للدولة القومية، لذا لأجل الحماية المشروعة للمجتمع والمؤسسات؛ يجب بناء وحدات الدفاع الذاتي في النظام الكونفدرالي الديمقراطي، كإحدى مؤسسات السياسة الديمقراطية، في هذا الصدد يقول المفكر "أوجلان": «لا يمكن للكونفدرالية الديمقراطية كبح جماح نزعة الدولة القومية في تلك العسكرتارية إلّا بأداة الدفاع الذاتي، فالمجتمعات المحرومة من الدفاع الذاتي تغدو وجهاً لوجه أمام خسران هوياتها وخاصياتها السياسية وديمقراطياتها، لذلك لا يمكن الحديث عن قدرة المجتمع من حماية هويته أو تأمين تسييسه، أو ممارسة السياسة الديمقراطية إلّا عندما يكون قادراً على الدفاع عن ذاته. فالكونفدرالية الديمقراطية مُرغمَة في الوقت نفسه، وذلك في ظروف عسكرة المجتمع بأجمعه، على تنظيم ذاتها كنظام للدفاع الذاتي».

الأنظمة القوموية الدكتاتورية المركزية والربيع العربي (الشعوب):

بدأت الانتفاضة الشعبية في سوريا في منتصف آذار/٢٠١١/، وكانت أهدافها في البداية لأجل الحرية والتغيير السياسي السلمي الديمقراطي، لكن بعد عدة أشهر تحولت إلى العسكرة والقتل، وتدخلت أطراف خارجية فيها، منها لدعم المنتفضين في تغيير نظام حكم الأقلية المستبد، وأخرى حليفة لدعم النظام كي لا يسقط وينهار، لتظهر جماعات مسلحة إسلامية راديكالية كـ"داعش والنصرة» وغيرها العشرات من الفصائل المسلحة، بغاية إسقاط النظام واستلام السلطة، وبدعم واضح من تركيا الجارة الشمالية، عقدت اجتماعات ومؤتمرات سياسية لإيواء اللاجئين بقصد الاستفادة منهم كورقة رابحة لاستخدامهم في أمور شتى، وتحويل "ثوار" الأمس إلى مرتزقة، لتنعم من دعم الأمم المتحدة، وتهديد أوروبا بهم لمنافع مادية ومصالح سياسية، وجمع المنشقين من الجيش والقيام بتدريبهم وتسليحهم وإعادتهم لمقاتلة النظام، وكذلك لتسيير الأجندة التركية في احتلال وإفشال أي إدارة كردية تستفيد من الفراغ الحاصل، ولتصبح تركيا جسراً وممراً لكل المتشددين الإسلاميين من العالم إلى العراق وسوريا، وبدعم مادي من دول الخليج، وخاصة السعودية وقطر، في ظروف القتل العام والفوضى كان لا بد من شعوب شمال وشرق سوريا وبقيادة (الشعب الكردي) الأكثر تضرراً من سياسات الأنظمة الحاكمة، من اتخاذ الخط الثالث بعيداً عن خط النظام المتهالك والخط المرتهن إلى الأجندة التركية الإخوانية السلفية، كمسار للخط الوطني، للحفاظ على مناطقهم والدفاع عنها من المسلحين المتشددين وإدارة شؤون المواطنين فيها بإرادة حرة ومشاركة كافة المكونات فيها، فتم الإعلان عن تشكيل وحدات حماية الشعب والإدارة الذاتية الديمقراطية بكافة الشرائح الاجتماعية عام /٢٠١٤/، كبديل عن السلطة المركزية والنظام الجائر الذي يعمل للحفاظ على السلطة بشتى الوسائل، تأسست الإدارة انطلاقاً من ثوابت أخلاقية وطنية جوهرها إنساني وقوامهما العيش المشترك والسلم الأهلي والعمل بمبادئ الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب، بعيداً عن التطرف القومي أو الديني، كمفهوم لا غنى عنه لإيقاف نزيف الدم وكحل دائم ومستدام لسوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، يحافظ فيه كل مكون من الفسيفساء السوري على خصوصيته الذاتية ضمن وطن حر مشترك للجميع.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا:

بعد تأسيس الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، ولأجل تنظيم المجتمع، تشكل مجلس تشريعي مكون من كافة الأطياف التي تعيش في المنطقة، لتشرِّعَ القوانين التي ستسير عليها الإدارة. وبعد دراسات ونقاشات مستفيضة تم الإعلان عن العقد الاجتماعي، وهو بمثابة دستور يضمن حقوق وواجبات كافة فئات الشعب، وتم تشكيل وانتخاب إدارات كومينات الأحياء والقرى والبلدات وثم المجالس لتسهيل خدمة المواطنين من كافة الجوانب وتأمين الحاجات الأساسية، لهم وإنشاء البلديات لإعادة البنية التحتية التي أهملت من قبل النظام والتي تعرضت للتخريب جراء سنوات من معارك الدفاع والتحرير ضد ما تسمى الجيش الحر والجماعات الإرهابية، وكذلك القيام بإعادة تأهيل الكثير من المنشآت الاقتصادية وبناء الجديد منها حسب حاجة الأهالي، من ترميم وإصلاح صوامع الحبوب والمطاحن لتأمين القوت اليومي، وكذلك إنشاء معامل للزيوت والأعلاف والنسيج، وإنشاء محالج القطن وغيرها، ودعم منشآت تربية المواشي والمداجن، ودعم الزراعة وإنشاء البيوت البلاستيكية، واستخراج البترول وبناء مصافي حديثة لتأمين الحاجة للمحروقات، وإعادة تأهيل سد الفرات لتوليد الكهرباء.

وعلى الصعيد الاجتماعي قامت – ولا تزال – بإيواء النازحين في المخيمات وتأمين حاجاتهم الأساسية، والاهتمام بمزارات الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ليحيى الوطن، ومساعدة أهاليهم في العيش الكريم، والاهتمام بجرحى الحرب، وكذلك مساعدة المرأة في تأمين حقوقها الطبيعية وإدارة اقتصاد خاص بها، وتم فتح الكثير من المشافي العامة والاختصاصات الهامة كمشفى القلب والعين والكلية الصناعية، وافتتاح المراكز الصحية، والاهتمام برياض الأطفال وبالشبيبة ورعايتهم بفتح منشآت رياضية وثقافية فنية لهم. وعلى الصعيد الثقافي قامت الإدارة الذاتية بدعم وإنشاء العديد من المنتديات والاتحادات الثقافية والمنابر الإعلامية والصحفية، لدعم ثقافات كافة المكونات، وطباعة الآلاف من الكتب المدرسية والثقافية وإقامة معارض سنوية للكتب والمسابقات الأدبية والفنية، وتقوم بدعم الفلكلور والتراث الشعبي وإحيائه من جديد وإقامة المهرجانات الفنية. وفي مجال التربية والتعليم أُهِّلت وافتتحت المئات من المدارس من الابتدائية وحتى الثانوية ولكل مكون الحق في تعلم لغته الأم إلى جانب اللغة العربية، وتم افتتاح العديد من الجامعات والكليات والمعاهد لاستكمال الطلاب دراستهم العليا في مناطق الإدارة الذاتية وبشكل مجاني. ولأجل حماية المواطنين من الفوضى والتخريب؛ تم بناء قوى أمن داخلي، وللدفاع عن الشعب والمكتسبات تم بناء وحدات من قوى عسكرية انضمت إليها المرأة بشكل فعال وكذلك كافة المكونات والأطياف الذين تصدوا ومازالوا لأي قوة تهدد أمن الأراضي المحررة أو تعمل لتخريب التوافق والتكامل والأمن المجتمعي.

المراجع:

– عبد الله أوجلان «مانيفستو الحضارة الديمقراطية – أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية» – ترجمة زاخو شيار – المجلد/4 – مطبعة الشهيد هركول – الطبعة/3.

– عبد الله أوجلان «مانيفستو الحضارة الديمقراطية – سوسيولوجيا الحرية» – ترجمة زاخو شيار – المجلد/3 – الطبعة/3 – أيلول/ 2018.

– عبد الله أوجلان «الدفاع عن الشعب» – ترجمة زاخو شيار- تاريخ الطبع / شباط/ 2005.

– عبد الله أوجلان من مرافعة «أزمة المدنية» ص /254/.

– عبد الله أوجلان "سوسيولوجيا الحرية» ص/291-292/.

– المصدر السابق ص/293-294/.

– المصدر السابق ص/293-294/.

– المصدر السابق ص/301/.

– المصدر السابق ص /305-306/.

– المصدر السابق ص/306/.

– المصدر السابق ص /312-313/.

– المصدر السابق ص/317/.

الغرامشية و دفاتر السجن

آراء أنطونيو غرامشي في النظام العالمي

جمال الحراز

تمهيد

ربما كان الفيلسوف اليوناني كورينليوس كاستورياديس الوحيد الذي صاغ لنا أجوبة ملائمة لواقعنا وملائمة للخطاب الغرامشوي، حيث كتب في فقرة أسماها براكسيس ومشروع في كتابه القيّم «تأسيس المجتمع تخيلياً «، نحن ندعو براكسيس ذلك الفعل الذي يتم التطلع ضمنه إلى الآخر أو إلى الآخرين على أنهم كائنات مستقلة بذاتها، ويتم اعتبارهم على أنهم العامل الجوهري في تطوير استقلالهم، إن السياسة الحقيقية والتربية الحقيقية، والطب الحقيقي جميعها تنتمي إلى فلسفة الممارسة "البراكسيس". داخل البراكسيس ثمة شيء ينبغي فعله، من حقيقة الطبيعة الفكرية للإنسان والمجتمعات والكيانات أن تصيبها التغيرات أو تخضع للتغيير سواء في أنماطها التقليدية، أو في ممارساتها الفكرية ، أو في أنظمتها السياسية والاقتصادية، وهذا يدل أن تلك المجتمعات والكيانات في حاجة ماسة إلى أن تكشف خارجيتها بعدما مضى عليها دهر من الزمن وهي غافية في ماهيتها.

والسؤال الذي نود طرحه هنا هو:

كيف قرأ أنطونيو غرامشي التغيرات في الأنظمة العالمية، وعلى ماذا اعتمد؟

بطبيعة الحال هنا أن السؤال عن ماهية التغيرات في الأنظمة العالمية إنما هو تحصيل حاصل وبديهي، فهو يتحرك في فضاء لا ينتمي إلى تاريخ ثابت وسياسة ثابتة وفلسفة ثابتة سواء على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والإيديولوجي. في هذا البحث سأحاول أن أحدد موقع هذه الرؤية كما يراها غرامشي، الأمر الذي يجعل مجال البحث في دائرة يحددها الخطاب السياسي والجيوسياسي، وعلاقة كل ذلك بغرامشي.

إن المتابع للكتابات والأفكار والفلسفة التي طرحها أنطونيو غرامشي السياسية منها والثقافية والاجتماعية، يرى أن هناك علاقة جدلية و ثالوثاً يحكم هذه الكتابات كنظام ، هذا الثالوث المتمثل في الفلسفة، والسياسة، والتاريخ، حيث يعتبر غرامشي الفلسفة البعيدة والمنعزلة عن الواقع وأحداثه، وصراعاته، ولا توثقه، أو تحياه، هي فلسفة لا تاريخية، بمعنى أنها لا تتعامل مع وقائع تاريخية متغيرة، لأنها ساكنة، وما استوفت شرطها التاريخي، وعندما نقول بالتاريخية هنا فإننا لا نعني سرد الوقائع، وأرخنتها بقدر ما نعني بها مجموعة القوانين التي تحكم تطور الوجود .هنا تكمن أهمية فكر غرامشي الفلسفي والسياسي، فهو في الحقيقة لا ينظر إلى الواقع بعين واحدة، ولا يبحث في جانب على حساب الجانب الآخر , فهو يتعامل مع الواقع المتكثر، والمتعدد، والمتغير، والمحكوم بأكثر من سلطة، ابتداء بالسلطة التقليدية بمؤسساتها المتعددة إلى السلطة السياسية، ناهيك عن السلطة الشعبوية المتمثلة بالخطاب الديني الرمزي، أو الشعبي، حيث يستعمل غرامشي هذه التعابير حتى يفرّق بين الدين النخبوي ، والدين الخيالي، دين العاطفة والتجمهرات الشعبوية، بين الدين الرسمي ، والسياسي محرك العصر.

أولاً : غرامشي و الظروف والإشكاليات المحيطة بحياته :

لا يمكننا أن نجعل من دفاتر السجن فكرة خارجة عن النسق الغرامشي، وبعيداً عن حياته، وعصره السياسي، وتطوره الثقافي لأن هذه الكراسات وثيقة مكملة لحياة غرامشي، وعصره السياسي، وبالتالي اذا ما غضضنا النظر عن موقعها وأهميتها وطبيعة كتابتها, فإننا في الحقيقة نغض النظر عن جانب مهم وخطير في السيرة الذاتية لهذا المفكر العظيم، وكذلك حقيقة الكراسات التي كتبها .

يقول غرامشي عن كراسات السجن أنها بؤرة حياتي الداخلية، وعدد ما كتبه غرامشي في زنزانته بلغ (٣٣) كراساً .

أما عن الظروف التي حكمت كتابة هذه الكراسات, فهي كُتبت في اللحظة التاريخية لهزيمة الثورة (البروليتارية) في أوروبا وتحديداً في ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى, وبشكل دقيق نقول إن هذه الكراسات كتبت في الأزمة البنيوية والهيكلية للرأسمالية، وأزمة تشكل البديل البروليتاري الثوري من الجهة الأخرى، بمعنى هل تكون البروليتاريا البديل المنطقي للأزمة الرأسمالية؟

إن مشكلة هذه الأزمة من المفترض إنها سياسية، وتكون معالجتها سياسية أيضاً، وهذا بطبيعته يترك انعكاساته على طبيعة كتابة كراسات السجن، لكن عندما نقرأ ترتيب فصول الكراسات نجد أن التركيز على موضوع المثقف، وعلاقته بالمجتمع، والتاريخ،

وهـذا واضح خـــلال دراســـة كتـــابه كالآتي :

١.قضايا التاريخ والثقافة
٢. ملاحظات حول السياسة
٣. فلسفة الممارسة (البراكسيس)

الذي يطرح نفسه الآن لماذا العمل السياسي جاء بعد العمل الثقافي؟ ولماذا لا نجد قضايا نضالية وثورية تقودها البروليتاريا ؟

هـــل غرامشـــي انصـــرف عـــن العمـــل السياسي النضالي إلى خطاب الثقافة والمثقفين؟ وهل الإصلاح الثقافي يسبق العمل الثوري والسياسي؟

هذه الرسالة وغيرها تطـرح نفسـها أمـام الـنص الغرامشـوي، وإن كنـا نعلـم بـأن هنـاك ظروفاً مختلفة واجهـت عملية نقـل الكراسـات الأمـر الـذي أثّر علـى طبيعة ترتيـب الأقسـام.

ناهيـك عـن ظـروف المراقبـة والمعاقبـة المفروضـة مـن قبـل السـلطات الفاشـية علـى العمـل السياسي .

ثانياً: غرامشي والتغيرات الدولية والنظام العالمي:

إن المفهوم الجوهري الذي طرحه غرامشي هو مصطلح /interregnum/ أي التغيرات التي تصيب الأنظمة القائمة لتصعد بدلاً عنها قوى أخرى مهيمنة, وهذه باختصار الفكرة التي أراد غرامشي إيصالها إلى العالم بدلاً من استخدام مصطلحات الهيمنة والاحتلال وصراع الدول فيما بينها, وكذلك نظريات المؤامرة والتي انصبت في مجملها على مفهوم الفجوة المعرفية أو فجوة غاليليو كما لمح إليها، أي البحث عن تفسيرات سهلة لظاهرات معقدة متل التغيرات في النظام الكوني والنظام العالمي وكذلك تفسيرات حدوث الأزمات الاقتصادية وغيرها.

”لا يبحث غرامشي في جانب على حساب الجانب الآخر، فهو يتعامل مع الواقع المتكثر، والمتعدد، والمتغير، والمحكوم بأكثر من سلطة، ابتداء بالسلطة التقليدية بمؤسساتها المتعددة إلى السلطة السياسية، ناهيك عن السلطة الشعبوية المتمثلة بالخطاب الديني الرمزي، أو الشعبي، حيث يستعمل غرامشي هذه التعابير حتى يفرق بين الدين النخبوي ، والدين الخيالي، دين العاطفة والتجمهرات الشعبوية، بين الدين الرسمي ، والسياسي.“

لقد مرت أوروبا في مراحل تاريخها الحديث بأربع فترات متميزة هي :

١. ثورات الربيع الأوروبي ونشوء توازنات وهيمنة بين عامي ١٨٤٥-١٨٧٥:

كما يمكن وصف هذه الفترة بأنها فترة مهيمنة: كان هناك بالفعل اقتصاد عالمي كانت بريطانيا العظمى في قلبه. انتشرت المذاهب الاقتصادية المتوافقة مع السيادة البريطانية، ولكنها عالمية في الشكل (الميزة النسبية، والتجارة الحرة، والمعيار الذهبي) انتشرت تدريجياً خارج بريطانيا, ودعمت القوة القسرية هذا الأمر. حافظت بريطانيا على توازن القوى في أوروبا، وبالتالي منعت أي تحد للهيمنة من قبل أي قوة أرضية. كان لبريطانيا أيضًا سيطرة مطلقة على البحار والقدرة على فرض الطاعة على الدول المحيطة لقواعد السوق.

٢. التغيرات السياسية والجغرافية العميقة في أوروبا بين عامي ١٨٧٥ـ١٩٤٥

وفي هذه الفترة تم عكس كل هذه الخصائص, لقد تحدت دول أخرى السيادة البريطانية, تزعزع ميزان القوى في أوروبا, مما أدى إلى حربين عالميتين. حلت الحمائية محل التجارة الحرة, وفي النهاية تم التخلي عن معيار الذهب وتفتت الاقتصاد العالمي إلى تكتلات اقتصادية. كانت فترة غير مهيمنة .

٣. نشوء النظام العالمي المهيمن و متعددة الأقطاب عامي ١٩٤٥ـ١٩٦٥ :

وفي هذه الفترة بعد الحرب العالمية الثانية, أسست الولايات المتحدة نظامًا عالميًا مهيمنًا جديدًا كان هيكله الأساسي مشابهًا لبريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر, ولكن مع المؤسسات والمذاهب التي تتكيف مع اقتصاد عالمي أكثر تعقيدًا والمجتمعات الوطنية الأكثر حساسية للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية.

٤. تبلور النظام العالمي أحادي القطب بين عامي ١٩٦٥وحتى الآن .

في هذه المرحلة ما بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات, أصبح من الواضح أن النظام العالمي القائم على أساس القطب الواحد لم يعد يعمل بشكل صحيح. خلال السنوات غير المؤكدة التي تلت ذلك, ظهرت ثلاث احتمالات للتحول الهيكلي للنظام العالمي:

- إعادة بناء الهيمنة مع توسيع سياسات الإدارة على غرار الخطوط التي تصورتها اللجنة الثلاثية .

- تفكك أكبر للاقتصاد العالمي حول المجالات الاقتصادية المتمركزة في القوى العظمى.

- نشوء القوى المضادة التي قام بها العالم الثالث والتي كانت بمثابة مقدمة للمطلب المشترك لنظام اقتصادي دولي جديد.

انطلاقًا من هذه التعليقات التوضيحية المؤقتة, قد يبدو تاريخيًا - لكي تصبح دولة مهيمنة - أن تنشئ وتحافظ على نظام عالمي يكون عالميًا في مفهومه, أي ليس نظامًا يكون فيه الدولة المهيمنة تستغل الآخرين بشكل مباشر , بل بالأحرى نظام يمكن لمعظم الدول الأخرى (أو على الأقل تلك التي قد تجد نفسها في دائرة هذه القوة المهيمنة) أن تراه متوافقًا مع مصالحها الخاصة. يصعب تصور مثل هذا النظام من خلال مصطلحات مشتركة بين الدول فقط, لأن هذا من المرجح أن يسلط الضوء على الاختلافات في مصالح الدول. من المرجح أن يعطي الأولوية للفرص المتاحة لقوى المجتمع المدني للعمل على نطاق عالمي (أو نطاق المجال الذي تسود فيه الهيمنة).

يعتمد مفهوم النظام العالمي ليس فقط على تنظيم النزاعات بين الدول, ولكن أيضًا على مجتمع مدني معولم, أي نموذج إنتاج معولم يؤسس روابط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في البلدان المعنية. "وبالتالي, فإن الهيمنة العالمية هي توسع للهيمنة الداخلية - القومية - التي أنشأتها الطبقة الاجتماعية المهيمنة".

تاريخيًا, تم تنفيذ أشكال الهيمنة من هذا النوع من قبل الدول القوية التي شهدت ثورات اجتماعية واقتصادية حقيقية. لا تغير الثورة الهياكل الاقتصادية والسياسية الداخلية للدولة المعنية فحسب, بل إنها تطلق العنان أيضًا للطاقات التي تتجاوز حدود تلك الدولة, وبالتالي, فإن الهيمنة العالمية هي في مراحلها الأولى توسع خارجي للهيمنة الداخلية (الوطنية) التي أنشأتها الطبقة الاجتماعية المهيمنة.

أصبحت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة, والتكنولوجيا المرتبطة بهذه الهيمنة

الوطنية نماذج يتم الاقتداء بها في الخارج. إن مثل هذه الهيمنة المتوسعة تتعدى على البلدان الأكثر هامشية بطريقة الثورة السلبية. لم تشهد هذه البلدان نفس الثورة الاجتماعية العميقة. ولم يتم تطوير اقتصاداتها بالطريقة نفسها. لكنها تحاول دمج عناصر نموذج الهيمنة دون تعطيل هياكل السلطة القديمة, في حين أنها قد تتبنى بعض الجوانب الاقتصادية والثقافية للجوهر المهيمن. فقدرة البلدان المحيطة على تبني نماذجها السياسية أقل, تمامًا كما في إيطاليا. حيث اتخذت الثورة السلبية شكل الفاشية في فترة ما بين الحربين العالميتين. إن أشكالًا عديدة من الأنظمة العسكرية البيروقراطية توجه الثورة السلبية في أطراف اليوم. في نموذج الهيمنة العالمي. تكون الهيمنة أكثر كثافة وتماسكًا في المركز وأكثر اتساعًا بالتناقضات في الأطراف. وبالتالي فإن الهيمنة على المستوى الدولي ليست مجرد نظام بين الدول, إنه نظام داخل الاقتصاد العالمي بنموذج إنتاج مهيمن يتخلل جميع الدول ويربطها بنماذج إنتاج ثانوية أخرى, إنها أيضًا مجموعة من العلاقات الاجتماعية الدولية التي تربط الطبقات الاجتماعية في مختلف البلدان. يمكن صياغة الهيمنة العالمية على أنها هيكل اجتماعي. وبنية اقتصادية. وهيكل سياسي معاً .

ثالثاً : دور قوى الهيمنة العالمية والآليات التي تتبع لها :

إن إحدى الآليات التي يتم من خلالها التعبير عن المعايير العالمية للهيمنة العالمية تتجسد في المنظمات الدولية ومنظمات الظل .

في الواقع. تعمل المنظمات الدولية كعملية تتطور من خلالها مؤسسات الهيمنة وأيديولوجيتها.

من بين الخصائص التي تظهر الدور المهيمن للمنظمات الدولية، يمكننا ذكر ما يلي:

"تبلور النظام العالمي أحادي القطب بين عامي ١٩٦٥وحتى الآن، ففي هذه المرحلة ما بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، أصبح من الواضح أن النظام العالمي القائم علىّ أساس القطب الواحد لم يعد يعمل بشكل صحيح. فخلال السنوات غير المؤكدة التي تلت ذلك، ظهرت ثلاث احتمالات للتحول الهيكلي للنظام العالمي، وتمّت إعادة بناء الهيمنة مع توسّيع سياسات الإدارة."

١.تحتوي هذه المنظمات على القواعد التي تسهل توسع النظام العالمي المهيمن على كافة المجالات والأصعدة.

٢.هذه المنظمات هي نتاج للنظام العالمي وقوى الهيمنة العالمية.

٣. هذه المنظمات تشرع أيديولوجيا و قواعد النظام العالمي وقوى الهيمنة العالمية.

٤.تستوعب هذه المنظمات نخب البلدان وخبراتها ومواردها .

٥.تستوعب هذه المنظمات الأفكار المضادة لقوى الهيمنة العالمية.

تحتوي المنظمات الدولية على قواعد تسهل توسع القوى الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة ولكن مع السماح للمصالح التابعة بإجراء تعديلات بأقل قدر من الضرر.

وتعتبر القواعد التي تحكم السياسة النقدية العالمية والعلاقات التجارية ذات أهمية خاصة. وهي مصممة في المقام الأول لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه. تسمح

بالاستثناءات للتعامل مع المواقف الإشكالية؛ وقد تتم مراجعتها في ظروف معينة.

بالمقارنة مع قاعدة المعيار الذهبي، تقوم المنظمات الدولية بالمزيد من تقديم الضمانات للشواغل الاجتماعية المحلية في البلدان النامية مثل البطالة، شريطة أن تكون السياسات المحلية متوافقة مع هدف الاقتصاد العالمي الليبرالي.

حيث يسمح نظام سعر الصرف العائم الحالي أيضًا بالعمل على المستوى الوطني مع احترام الشرط التالي: الالتزام بمواءمة السياسات الوطنية مع مصالح الاقتصاد العالمي الليبرالي.

وعادة ما يتم إنشاء المنظمات وقواعدها من قبل الدولة التي تفرض الهيمنة, حيث تهتم الدولة المهيمنة بضمان موافقة الدول الأخرى وفقًا للتسلسل الهرمي للسلطات داخل هيكل الهيمنة بين الدول. يتم استشارة بعض دول الدرجة الثانية أولاً ويتم تأكيد دعمها, ويتم السعي للحصول على الموافقة من بعض البلدان الأكثر هامشية على الأقل. يمكن ترجيح المشاركة الرسمية لصالح القوى المهيمنة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو يمكن أن تكون على أساس دولة / صوت واحد كما هو الحال في معظم المؤسسات الدولية الكبرى الأخرى.

هناك هيكل تأثير غير رسمي يعكس المستويات المختلفة للسلطة الحقيقية سياسياً واقتصادياً، وهو ما يشكل الأساس لإجراءات صنع القرار الرسمي، كما تلعب المؤسسات الدولية دورًا أيديولوجيًا, فهي تساعد على تحديد المبادئ التوجيهية لسياسات الدولة وإضفاء الشرعية على بعض المؤسسات والممارسات على المستوى الوطني. إنها تعكس توجهات مواتية للقوى الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة.

تستحوذ المنظمات الدولية على أعظم مواهب البلدان المحيطية، مذكّرةً بالممارسة السياسية للتحول. الأفراد في البلدان المحيطية، حتى لو فكروا في الانضمام إلى المنظمات الدولية بفكرة تغيير النظام من الداخل، محكوم عليهم

"تعتبر القواعد التي تحكم السياسة النقدية العالمية والعلاقات التجارية ذات أهمية خاصة. وهي مصممة في المقام الأول لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه، تسمح بالاستثناءات للتعامل مع المواقف الإشكالية؛ وقد تتم مراجعتها في ظروف معينة، بالمقارنة مع قاعدة المعيار الذهبي، تقوم المنظمات الدولية بالمزيد من تقديم الضمانات للشواغل الاجتماعية المحلية في البلدان النامية مثل البطالة، شريطة أن تكون السياسات المحلية متوافقة مع هدف الاقتصاد العالمي الليبرالي."

بالعمل ضمن هياكل الثورة السلبية, وفي أحسن الأحوال، سوف يساعدون في نقل عناصر التحديث إلى الأطراف، ولكن فقط إذا كانت متوافقة مع مصالح السلطات المحلية القائمة. الهيمنة مثل الوسادة, تمتص الضربات, وعاجلاً أم آجلاً سيجد المعتدي المحتمل الراحة عليها. فقط عندما يتم تأسيس المشاركة في المؤسسات الدولية بحزم على حدٍ اجتماعي وسياسي واضح للهيمنة - من خلال الاعتماد على كتلة تاريخية ناشئة ومضادة للهيمنة - ستكون قادرة على تشكيل تهديد حقيقي, لكن الاستيلاء على المواهب من الأطراف يجعل هذا السيناريو غير محتمل للغاية، كما يحتمل أن يمتص التحول الأفكار المضادة للهيمنة ويجعلها متوافقة مع عقيدة الهيمنة.

شكّل مفهوم الاكتفاء الذاتي على سبيل المثال، في البداية, تحديًا للاقتصاد العالمي من خلال الدعوة إلى التنمية المستقلة المحددة داخليًا. في الماضي، تغير معنى هذا المصطلح

ليعني "الدعم من منظمات الاقتصاد العالمي للبرامج الاجتماعية في البلدان المحيطية". تهدف هذه البرامج إلى تمكين سكان الريف من تحقيق الاكتفاء الذاتي ووقف الهجرة الريفية إلى المدن، من أجل الحصول على مستوى أفضل من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين السكان الذي لا يستطيع الاقتصاد العالمي الاندماج فيه بشكل صحيح، وهكذا يصبح الشعور الجديد بالاكتفاء الذاتي مكملاً ومفيداً لأهداف الهيمنة على الاقتصاد العالمي. لذلك، يمكن رفض الطريقة التي تهدف إلى إحداث تغيير في بنية النظام العالمي باعتباره ضلالًا تامًا.

إن فرص استيلاء الراديكاليين على قوة البنية الفوقية للمنظمات الدولية ضعيفة للغاية، مهما قال دانيال باتريك موينيهان، فإن راديكالي العالم الثالث لا يسيطرون على المنظمات الدولية، وحتى لو فعلوا ذلك، فلن يحصلوا على أي شيء. فكل هذه الهياكل الفوقية ضعيفة الصلة بالقواعد السياسية الشعبية، إنهم مرتبطون بالطبقات الوطنية المهيمنة في البلدان المركزية، ومن خلال هذه الطبقات، لديهم قاعدة أوسع في هذه البلدان، وفي الأطراف يتصلون فقط بالثورة السلبية.

خاتمة البحث :

كل ما سبق في هذا البحث أنه هناك إشكالية لدى غرامشي وهي توزيع الأولويات، إن اهتمام غرامشي في الدفاتر هو بالإشكالية الثقافية والسياسة وإشكالات قطاعات النشاط الإنساني، هنا تكمن أصالة غرامشي، فيكون هنا المثقف والسياسي المحور الذي ترتبط به كل القضايا السياسية، والثقافية، والإيديولوجية.

إن المفاهيم السياسية وطبيعة الفكر الثوري، والنضالي، لا تنتهي في المشروع الغرامشي بقدر الوصول إلى معناه الجديد المعاصر، أي تغيير الوظيفة من معناها السياسي و النضالي، والثورة، البروليتاريا والاشتراكية، و هذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة نظر وتأويل جديد .

إن إصرار غرامشي على دور المثقف في الحياة السياسية والاجتماعية والتاريخية، كان حتى يؤسس دعائم المجتمع المدني، وينشط من مؤسساته، بأية صفة كانت ، حتى لا تتكرر حالات القمع، والتسلط على رقاب المجتمع ،وهذا بطبيعة الحال يستدعي الإصلاح الثقافي والاجتماعي والسياسي في وجدان وذهنية الشعوب التي لا تزدهر إلا بتحرر الشعوب ووعيها، وكان غرامشي بارعاً في تصور هؤلاء عندما قال :

"لماذا تبقى الشعوب غير مبالية تجاه الأفكار التي هي أداة لتحررهم وتبقى أسيرة الاستغلال، ولماذا يكافح الناس من أجل عبوديتهم بدلاً من تحررهم"؟

مصادر البحث :

1. أنطونيو غرامشي ، الأمير الحديث ،قضايا السياسة في الماركسية، الطبعة الأولى بيروت ، دار الجمل 2017م .
2. أنطونيو غرامشي ، دفاتر السجن ، ترجمة عادل غنيم ، دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1994م
3. روبرت كوكس ،غرامشي الهيمنة والعلاقات الدولية ، مجلة الدراسات الدولية، بغداد 1983م

جمال الحراز / جمهورية مصر العربية

المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي

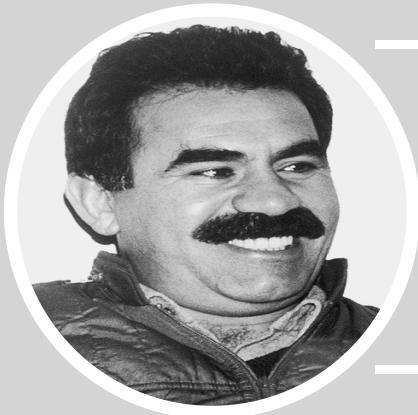

عبد الله أوجالان

تَخُوضُ كونفدراليةُ المدينةِ نضالاً عنيفاً ضد النزعةِ المركزية. استمرّت هذه النضالاتُ والتمرداتُ طيلةَ أربعةِ قرون، حيثُ لَعِبَت العديدُ من المجموعاتِ القرويةِ وشبهِ الكادحةِ دورَها فيها، كما أدى فُرَقاءُ الحِرَفيّين أيضاً دوراً أساسياً خلالها. وبَعدَ مرحلةٍ دمويةٍ مروِّعة، ولأسبابٍ مختلفة (أيديولوجية، تنظيمية، وقيادية)، انهَزَمَتْ تجاربُ الكونفدراليةِ الديمقراطية لتلك المدنِ والأرياف، وذلك حيالَ المونارشيةِ المركزيةِ وحيالَ الدولةِ القوميةِ التي ظهرَت على شكلِ نزعة. ولو أنها لَم تُهزَم، لَربما كان تاريخُ أوروبا سيُدَوَّنُ بعنوانٍ مغاير. وألمانيا الفيدراليةُ الراهنةُ تَشهَدُ تَحَوُّلاً طبيعياً ثقيلَ الخُطا من فاشيةِ الدولةِ القوميةِ البورجوازية صوبَ هذا النموذجِ القديم، ولكن، ليس ككونفدراليةٍ ديمقراطية، بل كفيدراليةٍ بورجوازية.

فقد تحقَّقَ الانفجارُ الأصلُ في مدنِ إنكلترا وهولندا. فكَونُها مركزاً للثوراتِ الثلاث، ومعايشتُها لتلك الثوراتِ بكلِّ حدَّتِها قد لَعِبَ دوره في ذلك. فالثوراتُ التجاريةُ والماليةُ والصناعية بَلَغَت نَصرَها أصلاً في أمستردام ولندن. فقُمِعَت الكونفدراليةُ الكومونياليةُ في كِلا البلدَين بكلِّ بساطة. إلا أنّ شعبَ المدنِ والأريافِ الأخرى لَم يَستَسلِمْ بسهولة للمركزِ والدولةِ القومية. ولهذا السبب تَطَلَّبَ الأمرُ إنجازَ الثورتَين الهولندية والإنكليزية خلالَ القرنَين السادس عشر والسابع عشر. أما المدينتان الرائدتان لهاتَين المرحلتَين الثوريتَين، فكانتا أمستردام خلال القرنَين السابع عشر والثامن عشر، ولندن خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين. فكِلا المدينتَين هما مَركَزا عالَمِ العصرِ الحديث. لقد كانتا تَتحكّمان بنظامِ المدنيةِ المركزيةِ العالميةِ التي مَرَّت بتحولاتٍ عظمى. وكانتا مَركزَي القوةِ المهيمنة. وهكذا تعاظَمَ تعدادُهما السكانيُّ وتناقضاتُهما بسرعة، فبَدَأَت البنيةُ السرطانيةُ للمدينة تظهرُ في هذه المرحلة. وانتَقَلت بِبُنيَتِها المَريضةِ إلى فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الشرقية، روسيا، الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وأفريقيا على التوالي. لقد كان القرنُ العشرون «الفترةَ» التي بَدَأَت فيها المدينةُ تجزمُ بتفوقِها في التاريخ. وإلى جانبِ المدنيةِ القديمة، فقد كانت براديغما التمدن الرأسماليِّ تحتلُّ مكانَها بدلاً من العالَمِ البراديغمائيِّ للمجتمعِ الريفيِّ الكومونالي الذي لعبَ دوراً رئيساً على مدى اثنتَي عشرة ألف سنة. بالتالي، لَم تَعُدْ المدينةُ مجردَ مركزٍ للتجارةِ والمالِ والصناعة؛ بل وباتت في الوقتِ نفسِه مركزاً لهيمنةِ الرؤيةِ العالمية بأكملها. هذه البراديغما المتمأسسةُ بأعشاشِها الجامعيةِ والعلميةِ الأكاديمية، ثم بمشافيها وسجونها، وبطبقاتِها وبيروقراطياتها؛ كانت تَجهَدُ لبسطِ نفوذِها بوجهةِ النظرِ الوضعيةِ المتَصَلِّبةِ مَحَلَّ الرؤيةِ العالميةِ الأُخرَويةِ[1] Eschatology المركزيةِ القديمة. وفي الحقيقة، فقد كانت الوضعيةُ الدينَ الجديدَ للطبقةِ البورجوازية. إلا أنها كانت تَنظُرُ إلى موضوعِ عرضِها لنفسِها على أنه أمرٌ عمليٌّ أكثر نجاحاً، بعد أنْ تلبسَ قناعَ «العلموية»، وتستفيدَ من العلوم التي تضاعفت أهميتُها على نحوٍ خارق.

إنّ المدينةُ ممكنةٌ بلا قواعدِ أو بُؤَرِ رأسِ المالِ والسلطة. بالتالي، فالخَلاصُ الحقيقيُّ للمدينةِ المُرغمةِ على لعبِ دورِ قواعدِ الاستغلالِ والقمعِ طيلةَ تاريخ المدنية، أمرٌ ممكنٌ بالوصولِ إلى حالةِ مجتمعِ المدينةِ السياسية وبالإدارةِ الديمقراطية. أي، بالإمكانِ إنقاذُ المدن التي تقتضي الظهورَ بمظاهر تدلُّ على الغنى الفاحشِ في التاريخ مِن التحولِ إلى كومةٍ مِن البنى السرطانية؛ وذلك بتطويرِ إدارتها الديمقراطية والكونفدراليةِ أكثر فأكثر.فالتاريخُ ليس فقط مجردَ مجموعِ أكوامِ السلطاتِ والدولِ بصفتِها أداةَ الحروب والبُنى المهترئة والأوضاعِ اللاإنسانية؛ بل إنه مليءٌ أيضاً بأمثلةِ الحضارةِ الديمقراطيةِ التي تُضاهيها بأضعافٍ مضاعفة. كلُّ الأنظمةِ العائلية والقَبَليةِ والعشائرية وكونفدرالياتها، وجميعُ ديمقراطياتِ المدن (وأثينا هي مثالُها الأبرز حسبما هو معلوم) والكونفدراليات الديمقراطية، والأديرةِ والمدارس والكُلِّيّات، والكوموناتِ والأحزاب المنادية بالمساواة والمجتمعاتِ المدنية، والطرائق الدينيةِ والمذاهب، والجماعات الدينية والفلسفيةِ غيرِ المتحولة إلى سلطة، والتعاونياتِ النسائيةِ والمجالسِ والمجموعاتِ التكافليةِ غيرِ المُدَوَّنةِ والتي لا حصرَ لها، وغيرُها من المجموعاتِ الاجتماعيةِ العملاقة؛ جميعُها ينبغي إدراجُها في لائحةِ الحضارةِ الديمقراطية. ولكنْ للأسف، لم يُكتَبْ تاريخُ هذه المجموعاتِ بمنوالٍ ممنهج. بَيْدَ أنه بإمكانِ التعبيرِ الممنهج لهذه المجموعاتِ أنْ يَكُونَ التاريخَ الإنسانيَّ الحقيقي.رغمَ معاناةِ منهجيةِ الدولةِ القومية في راهننا من القضايا ثقيلةِ الوطأة، ورغمَ زيادةِ تَصَدُّعاتِها مع مرورِ كلِّ يوم؛ إلا أنها لا تزال تتميزُ بمنهجيةٍ هي الأكثر حصانةً على الأصعدة القوميةِ والإقليمية والكونية. فمقابلَ الدولِ القومية (التي يُناهزُ تعدادُها المئتَين) المتمثلةِ في الاتحاداتِ الإقليمية (وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية–

١- الرأي الأُخرَوي: الإيمان بالأُخرَويّات كالبعث والحساب (المترجمة).

كندا–المكسيك، وجنوب شرقي آسيا) والأمياتِ العالمية (هيئة الأمم المتحدة)؛ فإنّ نقصاً جديّاً يَسُودُ نظامَ الحضارةِ الديمقراطيةِ الذي يتجسدُ في مختلفِ اتحاداتِ الكادحين والشعوبِ غيرِ المتحولة إلى دولةٍ وسلطة، كالمنتدى الاجتماعي العالمي الرخوِ والهُلاميّ. إنّ النقصَ هنا ذو أساسٍ أيديولوجيٍّ وبنيويّ. ولأجلِ تلافي هذا النقص وتذليلِه، فمن الأهميةِ بمكانٍ تطويرُ الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ العالميةِ والكونفدرالياتِ الديمقراطيةِ القومية إقليمياً ومحلياً، وإنشاءُ أحزابها وأجهزةِ مجتمعها المدني.

إنّ الدولةَ القومية، وبوصفِها المتقطعةَ الثالثةَ الأهمَّ في الحداثة، تُعَدُّ الصياغةَ الأداتيةَ الأولية لممارسةِ الرأسماليةِ في غزوِ المجتمعِ واستعمارِه. فبينما تَعرضُ الليبراليةُ نفسَها على أنها تكامُلُ الأهداف (إجماليُّ المُثُل والأهداف)، نَجِدُ الدولةُ القوميةُ معناها كصياغةٍ أساسيةٍ للسلطة. إذ أنّ ما واجَهَه المجتمعُ طيلةَ سياقِه التاريخيِّ من غزوٍ واستعمارٍ هو الأشملُ نطاقاً في الداخلِ والخارج، ما كان سيتحققُ لولا قالبُ الدولةِ القومية. فالموضوعُ الذي مارسَت عليه علومُ الاجتماعِ التعميةَ والتحريف، وأَضفَت عليه أَكوامَ القوالبِ الدوغمائيةِ أكثر من غيره، هو الدولةُ القوميةُ مرةً أخرى. إذ لا يزال من العسيرِ القول بأنه أُجرِيَت تحليلاتٌ شاملةٌ بشأنِ الدولة. حتى إنّ ماركسياً مثل لينين، ولدى انعكافِه على إنجازِ أحد أعظمِ الثوراتِ الاجتماعيةِ في التاريخ؛ قد عَجِزَ أثناءَ تحليلِه «قضيّتَي الدولة والسلطة» عن فصلِهما عن الدولةِ القومية، التي تُشَكِّلُ إحدى دعاماتِ الحداثة. ناهيكَ عن النجاح، بل ولَم يتمالكْ نفسَه مِن تقييمِ تحويلِ السوفييتات (الاتحادات) –التي هي تنظيمُ المجتمعِ الديمقراطي– إلى دولةٍ قومية على أنه ترسيخٌ وضمانٌ للثورة؛ بالرغمِ من كلِّ انتقاداته. والدولةُ القوميةُ الصينيةُ اليوم خيرُ مثالٍ عملاقٍ للبرهان على الموقف عينه من خلالِ أكبرِ خدماتها للرأسمالية العالمية.يجبُ قبلَ كلِّ شيء تَصَوُّرُ الدولةِ القومية (دولة الأمة) كأعلى سقفٍ لأشكالِ السلطة. ذلك أنه ما مِن شكلٍ للدولة يشتملُ على السلطة بقدرِ ما هي

> **تخوض كونفدرالية المدينة نضالاً عنيفاً ضد النزعة المركزية. استمرت هذه النضالات والتمردات طيلة أربعة قرون، حيث لعبت العديد من المجموعات القروية وشبه الكادحة دورها فيها، كما أدى فرقاء الحرفيين أيضاً دوراً أساسياً خلالها. وبعد مرحلة دموية مروعة، ولأسباب مختلفة (أيديولوجية، تنظيمية، وقيادية)، انهزمت تجارب الكونفدرالية الديمقراطية لتلك المدن والأرياف، وذلك حيال المونارشية المركزية وحيال الدولة القومية التي ظهرت على شكل نزعة.**

الدولةُ القومية (قد يَكُون من الأصح القول بأمة الدولة). والسببُ الأساسيُّ في ذلك يرجعُ إلى ارتباطِ الشريحةِ العليا من الطبقة الوسطى بسياقِ التحولِ الاحتكاري على نحوٍ متزايد. ينبغي ألا يَغيبَ عن البالِ بتاتاً أنّ الدولةَ القوميةَ بذاتها هي أرقى أشكالِ الاحتكارِ الشامل. فالاحتكاراتُ التجاريةُ والصناعيةُ والماليةُ تُوَطِّدُ أقصى درجاتِ التحالفِ مع احتكارِ السلطة خلالَ طورِ الدولةِ القومية. ما هو قائمٌ هنا هو الاتحادُ الأكثر تَقَدُّماً لإجماليِّ الاحتكارات. هذا وينبغي التفكيرُ بالاحتكارِ الأيديولوجي أيضاً على أنه جزءٌ لا يتجزأ من احتكارِ السلطة ضمن هذا المضمار. إنّ أحدَ أكثرِ الميادين التي مارسَت فيها علومُ الاجتماعِ حركةَ التشويش والتضليل، هي تلك المعنيةُ بالاحتكارات. إذ تُبدِي عنايةً فائقةً لأجلِ مَوضَعَةِ أجهزةِ السلطة – بصفتِها مؤسساتٍ عابرةً للاقتصاد– بشكلٍ منفصلٍ عن الاحتكاراتِ التجاريةِ والصناعيةِ والمالية. هكذا تَرغب في عرضِ السلطةِ عموماً والدولةِ خصوصاً وكأنهما ظاهرتان مختلفتان عن ظاهرةِ الاحتكار. هذه

هي إحدى النقاطُ الأساسية التي تُبقي على علومِ الاجتماع قاصرةً معلولة. إذ لا يمكن إيضاح الفرق بين الاحتكاراتِ الفَواقتصادية واحتكاراتِ السلطة، إلا من جهةِ اقتسامِ العمل. وفيما عدا ذلك، فالتكاملُ الذي بينها تاريخيٌّ حاسم. إني مضطرٌّ لذِكرِ جملةٍ وجدتُها مؤثرةً جداً لفرناند بروديل. يقول بروديل: «السلطةُ أيضاً تُكَدِّسُ كما رأسُ المال». وكأنه أمسَكَ بخيطِ التكاملِ الذي بينهما. علماً أنه عَلاّمةٌ حكيمٌ سَلَّطَ الضوءَ على الموضوع من زوايا عدة.لا تُكَدِّسُ السلطةُ كرأسِ مالٍ فحسب، بل هي حالُ رأسِ المالِ الأكثر تجانساً وصفاءً وتكديساً عبر التاريخ. وإن كتَبتُها بالخط العريض: السلطةُ هي حالُ رأسِ المال الأكثر تجانساً وصفاءً وتكديساً عبر التاريخ. أما رؤوسُ الأموالِ الأخرى الفَواقتصادية، فتَتَراكمُ وتَستَبدِلُ الأيادي وتَنتَظِمُ بمنوالٍ مختلف. أما السببُ وراء النظر إليها واعتبارِها جميعاً كاحتكارات، فهو لأنها فَواقتصادية (عابرةٌ للاقتصاد)، ولأنها تتميزُ بماهيةِ الاستيلاءِ على القيمِ الاجتماعيةِ عموماً وعلى فوائضِ القيمِ الاجتماعيةِ خصوصاً (الاستيلاء = الاحتكار). ذلك أنّ كلَّ التسريباتِ المستقاةِ من المجتمع ذات نوعيةٍ احتكارية، ضريبةً كانت، أم ربحاً استثمارياً، أم نهباً وسلباً علنياً. لذا، فمصطلحُ «الاحتكار» مناسب، وينبغي إدراكه بشكلٍ حسن.يتجسدُ الفارقُ المميِّزُ للدولةِ القومية ضمن التاريخ، في توحيدها جميعَ تلك الاحتكارات ضمن نطاقها بشكلٍ حسن. هكذا يغدو التكامُلَ الأقصى لرأسِ المال، وتنتهلُ قوتَها مِن وضعها هذا. وكونها الأداةَ الأكثر تأثيراً في تراكمِ رأسِ المال، إنما يتأتى من وضعها هذا. إنّ الدولةَ القوميةَ التي شَادَها الحزبُ البلشفيّ[٢]، وظهورَها في مواجهتِنا على شكلِ تكامُلٍ كلياتيٍّ ماردٍ لرأسِ المالِ بَعدَ مرورِ سبعين سنةً عليها، كان مُربكاً لنا جميعاً بدرجةٍ شديدة. علماً أنّ هذا الوضعَ مفهومٌ لآخرِ درجة. في حالِ النظرِ إلى الموضوعِ من زاويةِ تحليلِ الدولةِ القومية. فتنظيمُ الدولةِ القوميةِ هو الحالةُ النموذجيةُ والأقصر طريقاً لتنظيمِ رأسِ المال على شكلِ دولة. فعن طريقِ الدولةِ القومية يمكن تنظيم الرأسماليةِ الأكثر خصوصية، لا الاشتراكية. فكيفما يَكُونُ تصييرُ البغلِ فَرَساً أمراً ممكناً، كذا فتصييرُ أو اعتبارُ الدولةِ القوميةِ اشتراكيةً أمرٌ ممكن بالمِثل!ورغمَ ذلك، فإنه لا يمكن إيضاحُ أَحَدِيَّةِ الدولةِ القومية، بِفصلِها عن القوالبِ والصياغاتِ التاريخيةِ للدولة. فمهما ارتقت بدرجةِ تبايُنها واختلافها عن الأشكالِ التاريخيةِ الأسبق منها، إلا أن المُعَيِّن هنا هو التراكمُ التاريخي للسلطة. لِنَنظُرْ إلى إنكلترا كأولِ بلدٍ نَظَّمَ الدولةَ القومية: فإنكلترا كانت في مطلعِ القرن السادس عشر مُحاصَرَةً بين فَكَّي سلطاتِ إسبانيا وفرنسا من جهةٍ وسلطةِ النورمان[٣] من جهةٍ أخرى. خطرُ الزوال واضحٌ هنا. في حالٍ لَم تُنَظِّمْ نفسَها كدولةٍ قومية. فهي كانت مَلَكيةً تتعاقبُ السلالاتُ الحاكمةُ عليها بالتوالي. واقتصادُها مبنيٌّ على الهجراتِ الوافدةِ عن طريقِ أوروبا منذ العهدِ النيوليتي. أما فارقُها الذي يُمَيِّزُها عن البلدانِ الأوروبيةِ الأخرى، فهو أساساً موقعُها كجزيرة. وهي تُشَيِّدُ دولتَها القوميةَ استناداً إلى هذه الظروف التاريخيةِ الملموسة. ويُظهِرُ التاريخُ بكلِّ شفافيةٍ ووضوحِ مدى زيادةِ قوةِ الجنيه الاسترليني[٤] في تلكَ المرحلة، وكيفيةِ سريانِ ذلك بالتكاتفِ مع الاستدانةِ من جانب، ومع التَحَوُّلِ الاحتكاري

٢ الحزب البلشفي: البلشفية أو البلاشفة تعني الأكثرية. وقد أطلقت جماعة الجناح اليساري من أنصار لينين في حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي هذا التعبير عن نفسها، حيث شهد المؤتمر الثاني لعصبة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة تدشين الحزب البلشفي عام ١٩٠٣، والذي قاد البروليتاريا والفلاحين الكادحين تحت قيادة لينين في الصراع للإطاحة بالأوتوقراطية القيصرية وإقامة نظام اشتراكي محلها. (المترجمة).

٣ النورمان: وتعني «رجال الشمال». هم خليط عدة شعوب اسكندنافية قامت بمغامرات عديدة بين القرنين التاسع والثاني عشر. استقروا في الدانمارك والسويد والنرويج. كانوا ذوي أصول جرمانية لهم ثقافتهم الخاصة، اعتادوا المِلاحة، وإن كان معظمهم فلاحين. تخصصوا بالإغارة لأجل السلب والنهب منذ بداية القرن التاسع. كانوا وثنيين، وبعد استقرارهم في فرنسا أصبحوا نصارى ومزارعين. تميزت ثقافتهم بالتنوع والانفتاح. أسسوا مملكة صقلية عام ١١٣٠ بعد استقرارهم في النورماندي الحالية وتوجههم نحو إنكلترا وفرنسا وجنوب إيطاليا (المترجمة).

٤ الاسترليني: هو الجنيه الاسترليني أو «الباوند» للتسهيل. هو العملة المتداولة في المملكة المتحدة وتوابعها ومقاطعات بريطانيا وجبل طارق وجزر فوكلاند. ويعتبر ثالث أكبر احتياطي العملة بعد الدولار الأمريكي واليورو، ورابع عملة أكثر تداولاً في سوق الصرف الأجنبي بعد الدولار واليورو والين الياباني (المترجمة).

الأقصى المُطَبَّق على الاقتصاد. هذا ومن المعلوم انكبابُ إنكلترا على الثورة الصناعية أيضاً، في سبيلِ تحقيقِ انطلاقةٍ مهيمنة. وهذا ما مفادُه أنه لولا الاعتمادُ على التاريخ الإنكليزيّ عموماً وعلى تاريخ السلالاتِ خاصة، ولولا وجود السلالة فيه على وجهِ التخصيص؛ فدعكَ من تأسيسِ الدولة القومية الإنكليزية، بل من المحال حتى التفكيرُ بها. فالسلالةُ هي قالبُ الدولةِ الأشمل نطاقاً والأطول أَمَداً على مر التاريخ. وعدمُ تَخَلّي إنكلترا عن التباهي بالسلالاتية إلى الآن، هو على صلةٍ وثيقةٍ بهذا الجانب من التاريخ. بينما الديمقراطياتُ والجمهورياتُ ضيقةُ النطاق جداً. والإمبراطوريات قالبٌ أكثر اختلافاً. من هنا، يستحيل تشكيل الدول عموماً والدول القوميةِ على وجه الخصوص، دون وجودِ تراكماتِ السلطةِ كاحتكارٍ متسربٍ بأصفى أشكاله عبر آلاف السنين.نادراً ما يتَمُّ التطرّقُ إلى أواصرِ الدولةِ القومية مع المصادر الثيولوجية. لكنّ هذا الموضوعَ مهم إلى أبعدِ حد. فقد أنارَ كارل شميث الحقيقةَ بأحدِ جوانبها، عندما أشار إلى أنّ جميعَ المصطلحاتِ السياسية المعاصرةِ تنبع من المصادرِ الثيولوجية (علم الإلهيات). فأيُّ شخصٍ يتحلّى بِتَعَمُّقٍ سوسيولوجيٍّ يَقِظٍ، لا يُلاقي صعوبةً في تشخيصِ الدينِ وتَصَوُّرِ الإله ارتباطاً به، بأنهما الشكلُ الأقدم للهويةِ المجتمعية. ينبغي النظر إلى الدينِ والإلهِ على أنهما من ضروراتِ عصورِ الذهنية، أكثر من كونهما هويةً تَصَوُّريةً مقصودة. إنّ التصورَ الجَمعيَّ قد أفضى إلى تعبيرِ المجتمعِ عن هويتِه من خلال أقدسِ المصطلحات، بحيث أدى إلى أنْ يَعتَبِرَ المجتمعُ هذا التعبيرَ الهَوِيّاتيَّ على أنه واحدٌ من سُبُلِ البقاءِ صامداً وثابتاً. وفي جذورِ الألوهية يَكمُنُ تقديسُ الوجود الاجتماعي. وكلما تسارَعَ الانفصالُ مع مرورِ الزمنِ بين السلطة والدولة من جهة، وبين المجتمعِ من جهةٍ ثانية؛ أُخرِجَت حصَّةُ القدسية والألوهيةِ من كونها الهويةَ الجَمعية للمجتمعِ برمته، لِتَغدُوَ حِكراً على أصحابِ السلطةِ والدولة. فالهيمنةُ الأيديولوجيةُ تلعبُ دوراً مهماً هنا. إذ يتم التنويه إلى أنّ السلطةَ والدولةَ نابعتان من الرب. بالتالي، فإنّ الطريق قد

"إن ماركسياً مثل لينين، ولدى انعكافِه على إنجازِ أحد أعظم الثوراتِ الاجتماعيةِ في التاريخ؛ قد عجزَ أثناءِ تحليلِه "قضيتي الدولة والسلطة" عن فصلِهما عن الدولةِ القومية، التي تشكّل إحدى دعاماتِ الحداثة. ناهيكَ عن النجاح، بل ولم يتمالكْ نفسَه من تقييمِ تحويلِ السوفييتات (الاتحادات) – التي هي تنظيمُ المجتمعِ الديمقراطي- إلى دولةٍ قومية على أنه ترسيخٌ وضمانٌ للثورة؛ بالرغمِ من كلِّ انتقاداته"

فُتِحَ بذلك أمام مزاعمِ أصحابِ السلطة والدولة بأنهم هم أيضاً مقدَّسون وإلهيون. فقد بات ليس عسيراً بلوغُ مصطلحَي المِلك– الإله ودولة الرب. هذا ولن يتأخر اصطلاحا رسولِ الربِّ وظلِّ الإلهِ عن النماء على التوالي.

رغم نزوعِ الدولةِ العلمانية إلى إظهارِ نفسِها على أنها خارجَ هذا السياق، إلا أنّ ذلك غيرُ صحيح. فالعلمانيةُ التي هي مبدأٌ أساسيٌّ للجماعةِ الماسونية المستاءةِ من تأثير الكنيسة، والتي تطغى عليها الأصولُ اليهودية؛ إنما تنتهلُ وجودَها من هذا المصطلح بنسبةٍ ساحقة، بحُكمِ طبيعتها كقطبٍ مقابلٍ لمبدأِ الروحانية. ينبغي التبيان علانيةً أنه لا العلمانيةُ دُنيَوِيّةٌ بقدرِ ما يُعتَقَد، ولا الروحانيةُ أُخرَوِيّةٌ بقدرِ ما يُعتَقَد. فكِلا المصطلحَين دُنيَوِيّان واجتماعيان. بينما القوالبُ الأيديولوجيةُ الدوغمائيةُ هي التي فَتَحَت هُوَّةَ الفرق بينهما،بناءً عليه، من المُتَوَقّع انعكاسُ التَصَوُّرِ ذي الأصول الإلهية للسلطة والدولة على عصرنا الراهن كما هو عليه طيلة

العصورِ بأكملها. هذا ومن غير الممكن عدم التفكير بتَأثُّرِ الدولة العصرية من هذا الانعكاس. فقد عُجِنَ المصطلحُ بهذا المنوالِ على مرِّ التاريخ. من هنا، فمصطلحا الدولةِ العلمانيةِ والسلطةِ متناقضان وغامضان.

إنّ الدولةُ القوميةُ مشحونةٌ بالمصطلحات الإلهية أكثر ما يُعتَقَد، وتابعةٌ لمراسيمِ التقديسِ بما لا يُشاهَدُ في أيةِ مرحلةٍ تاريخية. فالمصطلحاتُ التي تعتمد عليها وتختارها تَصَوُّراً لها من قبيل: «الوطن»، «العَلَم»، «المركزية الاحادية»، «الاستقلال»، «القدسية»، «النشيد الوطني»، و»قِصَص البطولة»؛ إنما تتميز بنصيبها من الألوهية بما يَفوقُ ما هي عليه لدى المُلوكِ–الآلهة. ما مِن دولةٍ تَخَصَّنَت بالدروعِ الأيديولوجيةِ والقانونية والسياسية والاقتصاديةِ والدينية، بقدرِ ما عليه الدولةُ القومية. مُؤَكَّدٌ أنّ الدافعَ الأساسيَّ لذلك يكمن في تَحَوُّلِها إلى بوابةِ رزقٍ لبيروقراطيةٍ مدنيةٍ–عسكريةٍ متضخمة للغاية. فلدى سَحبِ مناصبِ الدولةِ من تحتِ البيروقراطية، فستصبحُ آنئذٍ أَشبَهَ بسمكةٍ خارجةٍ من الماء. أي أنّ الدولةَ بالنسبة للبيروقراطيةِ هي مسألةُ حياةٍ أو موت. والتِحافُ الدولةِ بأقصى درجاتِ الإفراطِ في الألوهية على صِلَةٍ كثيبةٍ بخاصيةِ البيروقراطية تلك. كما أنّ الدافعَ وراء التركيزِ البليغِ على الدولة، وإقامةِ القيامةِ من أجلها في ظلِّ الحداثةِ الرأسماليةِ بما لم يحدث في عهدِ أيةِ حداثةٍ أخرى؛ إنما يكمنُ مرةً أخرى وراء التغييرِ الجاري في بُنيتها الطبقيةِ تلك. هذا وثمة أواصرُ وثيقةٌ وكثيبةٌ بين مصطلحِ وحدةِ الآلهة وبين التشديد على الحداثة والدولة القومية وعلى «الوحدوية– المركزية الاحادية» بصورةٍ خاصة. فكيفما تمَّ القضاءُ على بعض القبائلِ والأقوام، وتصفيةُ آلهتها معها، وصهرُها بالتالي ضمن بوتقةِ القبيلةِ أو القوم الحاكم؛ كذا فقد تمَّ صهرُ آلهتها أيضاً في بوتقةِ إلهِ القبيلةِ أو القوم الحاكم، وبالتالي توحيدها. وإذ ما نظرنا إلى اصطلاحِ وحدة الآلهة ضمن إطارِ هذا الواقع السوسيولوجي، فسنبلغ فحواه بسهولةٍ أكبر. ذلك أنه يتضمن الاستعمار والصهر.

إنّ تاريخُ مركزيةِ ووحدويةِ الدولةِ القومية إلهيٌّ بشكلٍ كثيفٍ للغاية. فتجريدَ المجتمعِ الموجودِ في طَبيعتها من السلاح كلياً، ونقلَ احتكارِ التسلح تماماً إلى الدولة يؤدي إلى الوحدوية. فما يتحقق هنا مضموناً هو احتكارٌ استغلاليٌّ واستعماريٌّ مذهل. ومُنَظِّرو الهيمنةِ يتصدرُهم هوبز ومكيافيلي، قد بَسَطوا أهمَّ خدماتِهم أمام الاحتكارِ الرأسمالي بتعريفهم للدولةِ العصرية باسمِ العلموية. فتركيزُ كلِّ الأسلحة في بنيةٍ أُحاديةٍ منفردةٍ بذاتها تحت اسمِ رفاهِ المجتمع، يعني تعريةَ المجتمعِ من قوته السياسية، وبالتالي من وجوده الاقتصادي بما لا نظير له في أيةِ مرحلةٍ تاريخية. ونظراً لِكَون الدولة والسلطة ستتحركان كاحتكار في نهايةِ المطاف، فلن تبقى أيةُ قيمةٍ اجتماعيةٍ إلا وتَستَولِيان عليها بقوةِ السلاح الكثيفِ الذي بين يَدَيها. وسوف تُضفِيان الشكلَ على المجتمعِ كما تشاءان، وستقضيان على ما لا تشاءانه. علماً أنّ ما جرى في التاريخ قد حَصَلَ تأسيساً على هذا المنوال. حيث تَحَقَّقَت إباداتٌ لا يصدقُها العقلُ ولا يَسَعُها الخيال.

وباعتبارِ الدولةِ القوميةِ قاسِم مشترك لكافةِ الاحتكارات، فهي لا تقتصرُ على بناءِ ذاتها على خلفيةِ سلبِ الثقافةِ الاجتماعية المادية وغزوِها واستعمارها، بل وتؤدي دوراً مصيرياً في صهرِ الثقافةِ المعنويةِ أيضاً. إذ غالباً ما تُضفي الطابعَ الرسميَّ على المعاييرِ الثقافيةِ لأثنيةٍ أو جماعةٍ دينيةٍ حاكمة، وذلك باسمِ الثقافة الوطنية؛ ثم تَشُنُّ الحربَ ضد جميعِ الكيانات الثقافية المتبقية. وبذريعةِ أنها «تضَرُّ بالوحدة القومية»، فهي تُهَيِّئُ النهايةَ المحتومةَ لجميعِ اللغات والثقافات الموجودة في جميعِ الأديانِ والأثنيات والأقوام والأمم واللغاتِ والثقافاتِ التي لا تَبرح محافظةً على وجودها منذ آلاف السنين. وهي تَعمَلُ ذلك باللجوءِ إلى العنفِ أو الإغراءِ الماديّ. وهكذا باتت اللغات، الأديان، المذاهب، والقبائل والعشائر الأثنية، والأقوام والأمم ضحيةَ هذه السياسة، أو بالأحرى ضحيةَ هذه الإبادة بما لا ندَّ له في أيةِ مرحلةٍ من مراحلِ التاريخ. بل إنّ الإباداتِ الماديةَ (الجسدية) مقابل

الإباداتِ المعنويةِ ليست حتى كحجمِ الأُذُن في الجَمَل. بالتالي، تتمُّ التضحيةُ بالقيمِ اللغويةِ والثقافيةِ ومجموعاتِها المتسربلةِ إلى يومنا منذ آلاف السنين، تحت ذريعةِ طيشِ بناءِ «الوحدة الوطنية»، وكأنها ممارسةٌ مقدسة.

إنّ مفهومَ الدولةِ القومية بشأنِ «الوطن» أكثر إشكاليةً بكثير. فالحدودُ الجغرافيةُ التي تتبعُ لسيادةِ الدولةِ وتخضعُ لاحتكارها بأيِّ شكلٍ كان، يتم تصويرُها على أنها «الوطن المقدس». في الحقيقة، لقد صُيِّرَ الوطنُ مُلكيةً مشتركةً لحلفاءِ الاحتكار. والنظامُ الذي شَيَّدوه تأسيساً عليه، أكثر عُمقاً في استعمارِه من استعمار المستوطَنات القديمة. فإنْ كان ثمة بلد مستعمِرٌ واحدٌ فقط قديماً، ففي الدولةِ القومية العصرية ثمة أشكالٌ استعماريةٌ مسلَّطةٌ على «وطنها المقدس» بقدرِ تعداد أنواعِ الاحتكارات فيها. فكيفما جُرِّدَت الشعوبُ المستعمَرةُ من أسلحتها، كذلك فقد جُرِّدَ شعبُ «الوطن المقدس» أيضاً من أسلحته، متروكاً بلا مقاومة تجاه شتى أنواع الاستغلال. حيث أُخضِعَت شتى كياناتِه الثقافيةِ المادية والمعنوية، وعلى رأسها قواه العاملة، لاستغلالٍ مضاعَف. إذ لا يُمكن إشباع جشعِ احتكاراتِ البيروقراطية المتضخمةِ كالوَرَم بأيِّ شكلٍ آخَر.أمّا دبلوماسيةُ الدولةِ القومية، فيجري تشكيلُها في سبيلِ تأمينِ التنسيقِ مع الدول القومية الأخرى التي هي احتكاراتٌ خارجية، ولمتابعةِ شؤونِ النظامِ العالمي للدول القومية. ذلك أنّه من المستحيل الإبقاء على دولةٍ قوميةٍ واحدةٍ صامدةً لأربعٍ وعشرين ساعةً فقط، في حالِ عدمِ اعترافِ الدول القومية الأخرى بها في الخارج. وعلةُ ذلك مخفيةٌ في منطقِ النظام الرأسمالي العالمي. إذ لا يمكن لوجودِ أيةِ دولةٍ قومية أنْ يَدُومَ دون رضى القوة المهيمنة. فقِصصُها جميعاً مكتوبةٌ في دفترِ المهيمن. ومن يَشُذُّ عن القاعدة، إما أنْ يتعرض لعاقبةِ صَدَّام، أو يُطاحُ به بعد تَعريضِه للإفلاس بالحصارِ الاقتصادي. هذا ويُفتَرَضُ سلفاً أنّ كلَّ دولةٍ قوميةٍ تَعلَمُ علمَ اليقين أنه يستحيلُ تكريسُ وجودِها، دون إذنٍ من القوة المهيمنة. فحتى دولتا الاتحادِ السوفييتي والصين عجزتا عن البقاء خارجَ إطارِ هذه القاعدة.

فإحدى أهمِّ الخصائصِ الأساسية الأخرى للدولة القوميةِ هي انغلاقُ بُنيَتِها قدرَ الإمكان إزاءَ الكيانات التعددية والسياسية المختلفة. وسببُ ذلك مفهوم. فالكياناتُ التعدديةُ والسياسية المغايرة ستُشَكِّلُ حجرَ عثرةٍ على دربِ استغلالِ الاحتكارِ لها ضمن الحدودِ القائمة. فإذ ما اكتَسَبَ المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسي وجودَه بكياناتٍ مغايرة بحُكمِ طبيعته، وبالأخص الكيانات السياسية الديمقراطية؛ فإنّ مساحةَ الاحتكاريين سوفَ تَضِيقُ على نحوٍ خطير. وقد ابتُكِرَت مصطلحاتُ استحالةِ اقتسامِ الهيمنة، وحدة الوطن، والبنية الوحدوية المركزية وغيرها لهذا الغرض. المَرَامُ هنا هو عدم اقتسامِ قِيَم البلد مع شعبِه ومجموعاتِ مجتمعه. وتؤدي هذه الذريعةُ دوراً رئيسياً حتى في إبادةِ الثقافةِ المعنوية أيضاً. فعلى الرغمِ من كونِ التعدديةِ السياسيةِ الديمقراطيةِ النظامَ الأنسبَ للحريةِ وللمساواة المتأسسةِ على التباين؛ إلا إنّ كلَّ نزوعٍ في هذا المنحى، يُعكَس ويُظهَرُ على أنه ممارسةٌ خطيرةٌ وخروجٌ على القانون لأنه «يُهَدِّدُ وحدةَ الوطن ونظامَه».ربما تكون الدولةُ القوميةُ الممثل الأكثر تواطؤاً مع القوةِ المهيمنة من خلال الهويةِ القومية التي تُحَفِّزُها وتُفَعِّلُها بالأكثر. إنها المتواطئُ الأكثر وفاءً مع النظامِ الرأسمالي العالمي تحت كسوةِ القومية. ما مِن مؤسسةٍ بقدرِ الدولة القوميةِ تابعةٌ وخادمةٌ للقوةِ المهيمنة، أي للقوةِ المحوريةِ للرأسمالية العالمية. وكونُها استغلاليةً واستعماريةً على الصعيدِ الداخليّ، إنما ينبع من خاصيتِها هذه. بقدرِ ما تَدَّعي أيّةُ دولةٍ قوميةٍ القوميةَ تَكُون حينئذٍ خادمةً لقوةِ الهيمنةِ للنظامِ العالميِّ بالمثل. أما الدولتيةُ القومية التي أَعَدَّتها القوةُ المهيمنةُ بعنايةٍ فائقة، وحَدَّدَت ملامِحَها، وصَيَّرَتها بِيَدَيها نظاماً طيلة أربعة قرونٍ بأكملها؛ فاعتبارُها بأنها الدولةُ الأكثر قوميةً إنما مفادُه الجهل المُطبق بالحروبِ المذهلةِ لقوةِ الهيمنة للنظامِ الرأسماليِّ العالمي.

”إن الدولةِ القوميةِ مشحونةٌ بالمصطلحات الإلهية، وتابعةٌ لمراسيم التقديس بما لا يشاهِدِ في أيةِ مرحلةٍ تاريخية. فالمصطلحاتُ التي تعتمد عليها وتختارها مثل: "الوطن"، "العِلم"، "المركزية الاتحادية"، "الاستقلال"، "القدسية"، "النشيد الوطني"، و"قِصص البطولة"؛ إنما تتميز بنصيبها من الألوهية بما يفوق ما هي عليه لدى المُلوكِ – الآلهةُ، فما مِن دولةٍ تحصنت بالدروعِ الأيديولوجيةِ والقانونيةِ والسياسية والاقتصادية والدينية، بقدرِ ما عليه الدولةُ القومية“

لدى تحليلِ مصطلحِ الدولة القومية، فمن المهم بمكان عدم التوصل إلى نتائجَ خاطئةٍ بخلطِها مع بعضِ المواضيعِ الأخرى. ينبغي أولاً صياغةُ تعريفٍ حسنٍ لمصطلحِ الدولةِ القومية. فعلى الصعيدِ التنظيميّ، كانت الدولُ طيلةَ سياقِ التاريخ تُحَدِّدُ إطارَها بأعضائها المنتمين إليها، وكانت عموماً تُعَرِّفُ نفسَها بموجبِ ذلك. أي أنّها كانت مضطرةً لفرضِ قبولِها كدولةٍ كوادر يعملون على إقناعِ بعضهم بعضاً، والإعلاءِ من شأنِ بعضهم بعضاً، بل وحتى على تأليه بعضِهم بعضاً. وقد تَغَيَّرَ هذا التعاطي مع الدولة القومية. حيثُ باتت تفرضُ القبولَ بها ضمن إطارِ عظمةِ إله الدولةِ القوميةِ وجلالِه وقدسيتِه، ولَم تقتصرْ في عرضِ نفسِها بهذا النحوِ على كوادرِ الدولةِ فحسب، بل وعلى جميعِ أفرادِ المجتمعِ التابعِ لها، والذين أَسمَتهم بالمواطنين؛ وكأنَ المجتمعَ برمته قد صُهِرَ في بوتقةِ الدولة القومية. وهذا هو الحدثُ المسمّى بالحبس داخل القفصِ الحديدي. ومن المحال إدراك الدولةِ القومية أو الحداثة، ما لَم تُفهَمْ هذه الحقيقة. فأولُ الأمور التي تزيدُ من صعوبةِ الفهمِ السليمِ للدولةِ القومية، هو تقييمُها بالتداخلِ مع الجمهورية والديمقراطية. فمثلما أنّ الدولةَ القومية ليست بجمهورية، فقد تأسست بناءً على التضادِّ مع فلسفةِ الجمهورية ومؤسساتها ووظيفتِها الأساسية. أي أنّ الدولةَ القوميةَ إنكارٌ للجمهورية. من هنا، فالرؤيةُ التي لا تزال تَسُودُ اليسار، وتُعَدُّ الرؤيةَ الرسميةَ ليسارِ الاشتراكيةِ المشيدة طيلة قرن ونصف، والتي مفادُها: «الديمقراطية والاشتراكية مستحيلتان دون الدولةِ القومية المركزية»؛ إنما هي خداعٌ رهيبٌ للذات، وقد شوهِدَت نتائجُها الوخيمةُ في تصفيةِ عددٍ جَمٍّ من الاشتراكيين والديمقراطيين في ألمانيا خصيصاً، وعلى رأسهم روزا لوكسمبورغ؛ وتمت معاناتها في انهيارِ نظامِ الاشتراكية المشيدة. ما مِن ضلالٍ أو زيغٍ آخَر ألحَقَ خسائر بهذا الحجمِ الفادحِ بالاشتراكية والديمقراطية. لا يمكن للجمهورية والديمقراطية أنْ تتميزا بمعانيهما الحقيقية، إلا عبر تعدديةِ كياناتِ السياسةِ الديمقراطية في مواجهةِ احتكاريةِ الدولة القومية. حينها فقط يَكُون بالإمكان تحقيق وطنيةٍ قيِّمَةٍ وعيش حياةٍ مشتركةٍ ضمن الاختلاف تحت ظِلِّ نَسَقِ السياسة الديمقراطية التعددية في الجمهورية الديمقراطية.يُلاحَظ في راهننا مساعي احتكاراتِ الرأسمالِ الماليِّ العالمي في إعادةِ هيكلةِ الدول القوميةِ ذات البنى القديمة ضمن الشروط التي تندفعُ فيها وراء الهيمنة. نزعةُ النيوليبرالية تلك أمرٌ مفهوم، حتى وإنْ كانت تَرمي إلى أهدافٍ مغايرةٍ ومختلفة (وبالأخص تضليلها بالقناعِ الديمقراطي). فالاحتكاريةُ الوطنيةُ عاجزةٌ من عدةِ جوانب عن مُجاراةِ الاحتكار العالمي، وعن تلبيةِ متطلباتِ السياساتِ العالمية. بالتالي، فهي تتسببُ بالانسداد فيما يتعلق بتَكامُلِ النظام. أي أنّ الأنشطةَ المعنيةَ بإعادةِ هيكلتِها، لا ترمي إلى القضاءِ على الدولة القومية، بل إلى إرفاقِها برَغباتِ الرأسمالِ الماليِّ الجديدِ المهيمن عالمياً.

لا تتورعُ الدولةُ القوميةُ عن استخدامِ القوالبِ الأيديولوجيةِ الأربعةِ الرئيسيةِ

بشكلٍ متداخل وتوفيقيٍّ متمفصلٍ لبَسطِ هيمنتها الأيديولوجيةِ وتسريبها إلى صفوفِ المجتمع. فالقوميةُ التي تُعَدُّ شكلاً أيديولوجيّاً أساسيّاً للدولةِ القومية، قد حُوِّرَت إلى جوهرٍ دينيٍّ محض. فبقدرِ ما تَكُونُ الدولةُ القوميةُ حداثويةً رأسماليةً، فالقوميةُ أيضاً دينٌ حداثويٌّ بالمِثل. حيث أُعِدَّت كدِينٍ اجتماعيٍّ للفلسفة الوضعية. ينبغي التفكيرَ بالوطنيةِ على أنها كطبيعةٍ اجتماعية ضدَّ المجتمعِ الوطني. بهذا المعنى، فالقوميةُ أيديولوجيةٌ مناهِضةٌ للأمة بالأكثر. كما وتُقَدِّمُ القوميةُ أعظمَ خَدَماتِها إلى احتكاراتِ الاستغلال، من خلالِ بسطِ الهيمنةِ الأيديولوجية الرأسماليةِ على الأمةِ التي تُعتَبَر ظاهرةً ديمقراطية. بذلك تُحَوِّلُ الأمةُ بِرِمَّتِها إلى مُلكٍ ومستعمَرةٍ مشترَكَين حتى أقصى درجة للاحتكاراتِ المتحالفة (احتكارات التجارة، الصناعة، المال والسلطة). وتؤدي وظيفتها هذه خصوصاً تحت رداءِ الدين القوموي الوضعي لأقصاه.بالإمكانِ تحديدُ البُعدِ الثالثِ للطبيعةِ الاجتماعية إدارياً متمثلاً في النظامِ الكونفدرالي الديمقراطي. ورغمَ كلِّ مخاطرِ التقسيم، إلا إنّ الشرحَ وفق الأبعادِ الثلاثةِ قد يَكُونَ مفيداً وناجعاً. فالمهمُّ هو تَداخُلُ الأبعاد. قد يَكُونُ ممكِناً إقامةُ شيءٍ ما مكانَ أحدِ الأبعاد مزاجياً، لكنّ ما سيَظهَرُ آنذاك لن يَكُونَ نظامَ الحداثة الديمقراطية، بل شيئاً آخَر. فثلاثيُّ الحداثةِ الرأسماليةِ أيضاً متداخِل، وأبعادُها تَشتَرِطُ بعضَها بعضاً.

يؤلِّفُ النظامُ الكونفدراليُّ الديمقراطي في الحداثة الديمقراطية نظيرَ الدولةِ القوميةِ التي تُعَدُّ الصياغةَ الرسميةَ للحداثةِ الرسمية. بالإمكان تسميةُ ذلك بـ»شكلِ الإدارةِ السياسية» التي ليست بدولة. وهذه بالذات هي الميزة التي تَمنَحُ النظامَ خصوصيتَه وخاصيتَه. ينبغي قطعاً عدم الخلط بين الإدارات الديمقراطية وحُكمِ الدولة الإداري. فالدولُ تَحكُم، بينما الديمقراطياتُ تَقومُ بالإدارة. الدولُ تعتمدُ على السلطة، بينما الديمقراطياتُ تعتمدُ على الرضا الجَمعي. التعيينُ أساسٌ في الدول، في حين أنّ الانتخابَ أساسٌ في الديمقراطيات. كما أنّ الضرورةَ الاضطراريةَ أساسٌ في الدول، والطوعيةُ أساسٌ في الديمقراطيات. هذا وبالمقدور الإكثار من الفوارق المشابهة.

الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ ليست أيَّ شكلٍ إداريٍّ يخصُّ يومَنا الراهن مثلما يُعتَقَد. بل هي نظامٌ يحتلُّ مكانَه في سياقِ التاريخ بكلِّ ثِقَلِه. والتاريخُ بهذا المعنى كونفدراليٌّ وليس دولتياً مركزياً. لكنّ شكلَ الدولةِ معروفٌ كونَه بات رسمياً للغاية. في حين أنّ الحياةَ الاجتماعية أدنى إلى الكونفدرالية. أما تهافُتُ الدولةِ الدائمُ على المركزيةِ المُفرِطة، فهو لأنها تَتَّخِذُ من مصالحِ احتكاراتِ السلطةِ التي تَرتَكِزُ إليها أساساً لها. وإلا، فلا يمكنها صَون هذه المصالح في حالِ العكس. أي، لا يمكنُها ضَمانها إلا بمركزيةٍ مُشَدَّدةٍ للغاية. بينما العكسُ يَسري في الكونفدرالية. إذ على الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ تَجَنُّبُ النزعةِ المركزيةِ قدرَ المستطاع، بحُكمِ اتخاذِها المجتمعَ (وليس الاحتكار) أساساً لها. ونظراً لأنّ المجتمعاتِ ليست نمطية، بل تتألف من عددٍ جَمٍّ من المجموعات والمؤسساتِ والتبايُنات؛ فهي تَشعُرُ بضرورةِ تأمينِ وصَونِ تَكامُلِها جميعاً ضمن تناغمٍ وتآلُفٍ مُتَّسِقٍ مشتَرَك. بالتالي، فالإدارةُ المُفرِطةُ في المركزيةِ تفسح الطريق مِراراً أمام الانفجارات في ظلِّ هذه التعدديات. والتاريخُ مليءٌ بعددٍ لا محدودٍ من هذه الأمثلة. أما الكونفدرالية الديمقراطية، فتُعاشُ أكثر، نظراً لتَناسُبِها مع مقدرةِ كلِّ مجموعةٍ ومؤسسة واختلافٍ على التعبير عن ذاته. أما كونها نظاماً غيرَ معروفٍ كثيراً، فيَعودُ لبنيةِ المدنيةِ الرسمية وأيديولوجيتِها المهيمنة. أي أنّ المجتمعاتِ كونفدراليةٌ أساساً في التاريخ، وإنْ لَم تُعَرَّف رسمياً على هذا النحو. وإداراتُ جميعِ العشائر والقبائل والأقوام تَسمَحُ دائماً بالكونفدراليةِ المتميزةِ بالعلاقاتِ الرخوة. حيث تُكدَمُ وتتضَرَّرُ استقلالياتُها الذاتيةُ في حال العكس. وهذا بدوره ما يُبَعثِرُ صفوفَها ويَنثُرُ كيانَها. بل حتى أنّ الإمبراطورياتِ تستند في بُناها الداخلية إلى عددٍ لا محدودٍ من الإداراتِ المختلفة. إذ قد تَتَّحِدُ شتى أنواع الإدارات القَبَلية والعشائرية

والقومية والسلطات الدينية والمَلَكِيّات، بل وحتى الجمهوريات والديمقراطيات، تحت مِظَلّةِ إمبراطوريةٍ واحدة. بهذا المعنى، فمن المهم بمكان الإدراكُ أنّ هذه الإمبراطورياتِ التي يُعتَقَدُ أنها مركزيةٌ أكثر من غيرِها، تُعتَبَرُ ضرباً من ضروبِ الكونفدرالية. أما نموذجُ الحكمِ المركزيّ، فهو نموذجٌ إداريٌّ يحتاجُه الاحتكار، لا المجتمع.

يدلُّ مسارُ الحداثةِ الرأسمالية على الفترةِ التي بَلَغَتْ الدولةُ فيها أقصى درجاتِ مَركزيتِها. فبالاستيلاءِ على مراكزِ القوةِ السياسيةِ والعسكرية في المجتمع من قِبَلِ أعتى أشكالِ الاحتكارِ المسماةِ بالسلطة، وبتَركِ المجتمعِ خائرَ القوى إلى أبعدِ حدّ، وبلا إدارة أو توجيهٍ سياسياً وعسكرياً؛ باتت المونارشياتُ الحديثةُ والدولُ القوميةُ المُطَوَّرَةُ على التوالي أشكالَ حُكمٍ جَرَّدَت المجتمعَ من القوةِ والسلاحِ إلى أقصى درجةٍ عسكرياً وسياسياً. وما الظاهرةُ المسماةُ بنظامِ القانونِ والرفاهِ الاجتماعي سوى تكريسٍ لحاكميةِ ونفوذِ الطبقةِ البورجوازية. بينما تَكاثُفُ الاستغلال، والأشكالُ الجديدةُ التي اتَّخَذَها لنفسِه، جعلَ من وجودِ الدولةِ القوميةِ ضرورةً اضطرارية. أما الدولةُ القومية، التي يمكننا نعتُها بالسقفِ التنظيميّ الأقصى لدولةِ السلطةِ المركزية، فهي شكلُ الحُكمِ الأساسيُّ الذي تَعمَل به الحداثة. في حين أنّ الممارساتِ التي تُنعَتُ بأنها «ديمقراطية البورجوازية» كرداءٍ يُدَثِّرُها ويُواريها، تهدفُ أساساً إلى تأمينِ شرعيةِ احتكارِ السلطة لدى المجتمع. حيث تَكتَسِبُ الدولةُ القوميةُ وجودَها تأسيساً على إنكارِ الديمقراطيةِ بل والجمهوريةِ أيضاً. فالديمقراطيةُ والجمهوريةُ شَكْلا حُكمٍ مختلفان عن الدولة القومية بِحُكمِ ماهيتهما،سواءٌ من حيثُ أساسِها التاريخيّ، أم على صعيدِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ المعقَّدة راهناً. فإنّ الحداثة الديمقراطيةَ لا تختارُ الكونفدراليةَ الديمقراطيةَ كنموذجٍ سياسيٍّ أساسيٍّ لها عن عبث. بل إنها تُعَبِّرُ بذلك عن السقفِ السياسيّ للمجتمع الأخلاقي والسياسي. سيُصبِح فهمُ الكونفدراليةِ الديمقراطية عسيراً، في حالِ عدمِ الاستيعابِ الكاملِ بأنّ الطبيعةَ الاجتماعيةَ ليست نمطيةً متجانسةً أو أُحاديةً مُتَكَشِّفَةً عن تراصٍّ كليّ. وما تاريخُ المدنيةِ الرسميةِ في غضونِ القرون الأربعةِ الأخيرة سوى تاريخ فرضِ التبعيةِ على مجتمعٍ متعددِ الأثنياتِ والثقافات، والمتنوعِ بكياناته السياسية، والمتميزِ بدفاعه الذاتي؛ وإخضاعِه لضربٍ من ضروبِ الإبادة (الإبادات الثقافية عموماً، والفيزيائية من حينٍ لآخَر)؛ وذلك تحت اسم الأمةِ الواحدةِ المتجانسة. بينما تُعَدُّ الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ تاريخَ الإصرارِ على الدفاع الذاتي والتعدديةِ الأثنيةِ والثقافيةِ والكيانات السياسية المختلفة تجاه ذاك التاريخ. وما وراء الحداثة استمرارٌ لتاريخ صراعِ الحداثةِ ذاك، ولكنْ بأشكالٍ جديدة.

ومقابلَ تَصَدُّعِ الدولةِ القومية، التي تمّ تقديسُها في عصرِ المالِ العالمي ككيانٍ هو الأكثر ألوهيةً في القرنَين الأخيرَين، فإنّ الحقائقَ الاجتماعيةَ التي قَمَعَتها وصَهَرَتها في بُنيتها عنوةً قد انتعَشَت ثانيةً لتَغدوَ حديثَ الساعةِ مجدَّداً، وكأنها تثأرُ لنفسِها منها. وهذه المراحلُ هي سياقاتٌ مترابطةٌ ببعضِها بعضاً. فمفهومُ عصرِ المال في الربح يقتضي تغييرَ الدولةِ القوميةِ بالضرورة. وضرورةُ التغييرِ هذه تؤدي دوراً مهماً في كَونِ الأزمةِ بنيوية. أما قيامُ النيوليبرالية بإعادةِ هيكلةِ الدولة القومية، فلَم يُكتَبْ له النجاحُ بأيِّ شكلٍ كان. وتجاربُ الشرق الأوسط تعليميةٌ مفيدة على هذا الصعيد.

يُواجِهُ النظامُ الديمقراطيُّ معضلةَ حلِّ قضاياه الشكليةِ بنجاح، لدى تعزيزِ وجودِه في خضمِّ هذه الظروف، التي هو مُرغمٌ على جعلِ نفسِه ضمنها مرئياً أكثر وبصورةٍ تدريجيةٍ كعصرانيةٍ مضادة. ولهذا السببِ بالذات، سَعَينا لتبيانِ أنّ الكونفدارليةَ ليست غريبةً عن التاريخ، وأنها الجوابُ الأفضلُ بالنسبةِ لطبيعةِ مجتمعنا الراهنِ المزادةِ تعقيداً. وذَكَرنا مِراراً أنّ السبيلَ الأفضل للمجتمعِ الأخلاقيّ والسياسيّ في التعبير عن ذاته هي السياسةُ الديمقراطية. فالسياسةُ الديمقراطيةُ هي نمطُ إنشاءِ الكونفدراليةِ الديمقراطية. وتنتَهِلُ ديمقراطيتَها من هذا النمط. وعندما تسعى الحداثةُ المضادة،

التي تزدادُ مركزيتُها طردياً، إلى تأمين سيرورتِها من خلالِ أجهزةِ السلطة والدولة المتغلغلةِ حتى أدقِّ مساماتِ المجتمع الداخلية؛ فهي بذلك تَكُون قد قضَت أصلاً على الساحةِ السياسية. مقابل ذلك، فلدى قيام السياسة الديمقراطية بمنحِ كلِّ شرائحِ وهوياتِ المجتمعِ فرصةَ التعبير عن ذاتها والتحولِ إلى قوةٍ سياسية، إنما تَكُون بذلك قد شَكَّلَت المجتمعَ السياسيَّ أيضاً، لِتَدخُلَ السياسةُ أجندةَ الحياةِ الاجتماعيةِ مجدَّداً. من المحال حلُّ أزمةِ الدولة، دون اللجوءِ إلى السياسة. لذلك تنبع الأزمةَ نفسَها من دحضِ ورفضِ المجتمعِ السياسي. من هنا، فالسياسةُ الديمقراطيةُ هي السبيلُ الوحيدُ لتَخَطّي أزمات الدولة المتجذرة في يومنا الحاضر. وإلا، فالبحثُ عن دولةٍ أكثرَ تَشَدُّداً وصرامةً في مركزيتها، فلن يُجنِّبَ التعرضَ لانكساراتٍ قاسية.

تُشيرُ هذه المؤثراتُ مرةً أخرى إلى أنّ الكونفدراليةَ الديمقراطيةَ باتت خَياراً مطروحاً بقوة. والسببُ الرئيسيُّ والأولُ لانهيارِ الاشتراكيةِ المشيدة، هو التذرُّعُ بالدولةِ المركزيةِ بغيةَ القضاءِ سريعاً على الكونفدراليةِ التي تحتويها، بعد أنْ كانت هذه الكونفدراليةُ رائجةً في مطلعِ تجربةِ روسيا الاتحادية. كما أنّ عَجزَ حركات التحرر الوطني عن النجاح، بل وتَهَمُّشَها خلالَ مدةٍ وجيزة، هو على صلةٍ كثيبةٍ بعدمِ تطويرِها السياسةَ الديمقراطيةَ والكونفدرالية الديمقراطية. فضلاً عن أنّ ما يَكمُن في أساسِ فشلِ تجاربِ الحركاتِ الثوريةِ البارزةِ خلال القرنَين الأخيرَين، هو في الأساسِ اتخاذُها موقفاً يَرى الدولةَ القوميةَ ثوريةً أكثر، بينما يَعتَبِرُ الكونفدراليةَ الديمقراطيةَ شكلاً سياسياً رجعياً. أما الشخصياتُ والحركاتُ، التي اعتَقَدَت بتحقيقِ التحولاتِ الاجتماعيةِ العظمى بطرقٍ مختَصَرة من خلالِ التشبثِ بالدولةِ القوميةِ التي هي سلاحُ الحداثةِ الرأسماليةِ الجوهريّ، فقد أدرَكَت بشكلٍ جدٍّ متأخِّرٍ أنها أصابَت نفسَها بهذا السلاح.

ومثلما تتّسمُ الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ بالقدرةِ على تجاوُزِ السلبياتِ الناجمة عن منهجيةِ ونظامِ الدولةِ القومية، فهي أيضاً

"الرأسماليةَ نظامُ تراكُمِ الربحِ ورأسِ المال، أكثر مما هيَ شكلُ مجتمعٍ. كما أنها ليست نظاماً مناسباً لوَصفِ ظاهرةٍ شاملةٍ جداً كالحداثة. ورغمَ استخدامي مصطلحَ الحداثةِ الرأسماليةِ مراراً، إلا أني شَدّدتُ دوماً على ضَرورةِ فهمِ ذلك على أنه يعني دمغَ الحداثةِ بطابَعِها. إلى جانبِ ذلك، ومن خلالِ نعتي للوجهِ الثاني من الحداثة بالحداثة الديمقراطية (يمكن تغييرُ اسمِها في حالِ إيجادِ اسمٍ أكثر ملاءَمة)"

أنسبُ وسيلةٍ لتسييسِ المجتمع. إنها بسيطةٌ وقابلةٌ للتطبيق. حيث بمقدورِ كلِّ مجموعةٍ وأثنيةٍ وثقافةٍ وجماعةٍ دينيةٍ وحركةٍ فكريةٍ ووحدةٍ اقتصاديةٍ بناءُ نفسِها كوحدةٍ سياسيةٍ شبهِ مستقلةٍ للتعبيرِ عن ذاتِها. ينبغي تقييمُ البنيةِ الفيدرالية أو شبهِ الاستقلالِ أو المصطَلحِ المسمى بالكينونةِ الذاتيةِ ضمن هذا الإطار والنطاق. فلكلِّ كيانٍ ذاتيٍّ فرصتُه في بناءِ كونفدراليته، بدءاً من المستوى المحليّ إلى المستوى العالميّ. والعنصرُ الأكثر أساسيةً لكلِّ محليةٍ هو الحقُّ في النقاش والبتِّ في القرارِ بحُرّيّة. كما أنّ كلَّ وحدةٍ فيدراليةٍ أو ذاتيّةٍ هي فريدةٌ من نوعِها، لأنها تفسحُ المجالَ أمام تطبيقِ الديمقراطيةِ المباشَرةِ التي أُطلِقَ عليها اسمُ «الديمقراطية التَّشارُكِيّة». وهذا هو السببُ وراء انتهالِها قوتَها التامةَ من مدى قابليتِها تطبيقَ الديمقراطيةِ المباشرة. وهذا بالذات ما يُشَكِّلُ حجتَها في التَحَلّي بدورٍ أساسيّ. وبقدرِ ما تَكُونُ الدولةُ القوميةُ إنكاراً للديمقراطيةِ المباشَرة، فإنّ الكونفدراليةَ الديمقراطية، وعلى النقيض، هي

شكلُ تكوينِ وتفعيلِ الديمقراطية المباشرة.

وباعتبارِ أنّ العناصرَ الفيدراليةَ خلايا نواتيةٌ في الديمقراطيةِ التّشارُكِيّةِ المباشرة، فهي عناصرٌ مُثلى لا نظيرَ لها من حيث مُرونَتُها في التحول إلى اتحاداتٍ كونفدراليةٍ أيضاً، حسبما تقتضيه الظروفُ والحاجات. وكلُّ أنواعِ الاتحاداتِ السياسيةِ هي اتحاداتٌ ديمقراطية، بشَرطِ عَمَلِها أساساً بالمُكَوِّناتِ المرتكزةِ إلى الديمقراطيةِ التّشارُكِيّةِ المباشرة. أما الفاعليةُ السياسيةُ المُطَوَّرَةُ بدءاً من الوحدة المحلية بامتياز –والتي تَحْيا وتُطَبِّقُ الديمقراطيةَ المباشرة– وصولاً إلى الكيان العالميّ بامتياز؛ فيمكن تسميتُها بالسياسةِ الديمقراطية. والنظامُ الديمقراطيُّ الحقيقيُّ هو صيغةُ معايشةِ مجموعِ هذهِ المسارات.إذ ما رُصِدَت الطبيعةُ الاجتماعية بدِقّةٍ وإمعان، فستُدرَكُ وبكلِّ سهولةٍ ماهيةُ «القفص الحديدي» للدولة القومية، والماهيةُ التحريريةُ الأنسب للكونفدراليةِ الديمقراطية. فبقدرِ ما تَقُومُ الدولةُ القوميةُ بقمعِ المجتمعِ وجعلِه نمطياً أحادياً وإبعادِه عن الديمقراطية، فنموذجُ الكونفدراليةِ الديمقراطية تحريريٌّ وتعدديٌّ ومتوجّهٌ نحو الدمقرطة بنفسِ القدر.

نقطةٌ أخرى ينبغي الانتباه إليها، ألا وهي تَصَوُّرُ الوحداتِ الفيدراليةِ والذاتيةِ ضمن إطارٍ غنيٍّ جداً. إذ من المهم للغاية إدراكُ مدى الحاجةِ لوحداتٍ كونفدرالية في كلِّ قريةٍ أو حيٍّ في المدينة. أي أنّ كلَّ قريةٍ أو حيٍّ يُمكِنُ لها أنْ تَكُونَ وحدةً كونفدراليةً بكلِّ سهولة. وعلى سبيل المثال، قد تتواجدُ في قريةٍ ما وحداتُ الديمقراطيةِ المباشرة، والتي يتعينُ عليها الاتحادُ على مستوى القرية، بدءاً من وحدتِها أي فيدراليتِها الأيكولوجية، وصولاً إلى وحداتِ المرأة الحرة والدفاع الذاتيّ والشبيبةِ والتعليم والفلكلور والصحة والتعاون والوحدات الاقتصادية. وباستطاعتِنا وبكلِّ سهولةٍ تسميةُ الاتحاد الجديد لهذه الوحدات بالوحدةِ الكونفدرالية أو الاتحاد الكونفدرالي (اتحاد الوحدات الفيدرالية). وإذ ما عَمَّمنا النظامَ نفسَه على المستويات المحلية والوطنية والإقليميةِ والعالمية، فسيَغدو يسيراً فهمُ مدى كون الكونفدرالية الديمقراطية نظاماً شاملاً. كما أنه، ومن خلالِ منهجيةِ الكونفدرالية، بالمقدورِ الاستيعابُ على خيرِ وجهٍ مدى تكامُلِ الأبعادِ الثلاثيةِ الرئيسيةِ للعصرانية الديمقراطية، وإتمامِها بعضَها بعضاً. هكذا يَكُون واقعُ وتَكامُلُ المجتمعِ التاريخي للطبيعة الاجتماعية قد تَحَقَّقَ وتَوَطَّدَ بأفضل أحواله، نظراً لأنَّ كلَّ بُعدٍ ضمن هذا النظام قادرٌ على النقاش والتقييم والبتِّ في القرارِ وإعادة الهيكلةِ وسلوك ممارساته فيما يتعلق بشؤونه الذاتية.يمكن تطبيقُ الدفاعِ الذاتيِّ المجتمعيِّ أيضاً على أكملِ وجه في النظامِ الكونفدرالي الديمقراطي. حيث يَندَرِجُ الدفاعُ الذاتيُّ ضمن إطارِ النظام الكونفدرالي كمؤسسةٍ من مؤسساتِ السياسةِ الديمقراطية. والدفاعُ الذاتيُّ من حيث التعريف تعبيرٌ مُكَثَّفٌ للسياسةِ الديمقراطية.الدولةُ القوميةُ في أساسِها نظامٌ عسكريّ. وجميعُ الدول القومية خلاصةٌ لمُختَلَفِ الحروب الداخليةِ والخارجيةِ المُخاضة بشتى الأشكال على المدى الطويل وبمنوالٍ تَعَسُّفِيٍّ للغاية. حيث لا يمكنُ تصوُّرُ دولةٍ قوميةٍ واحدةٍ ليست ثمرةَ الحروب. هذا وتَحُفُّ الدولةُ القوميةُ المجتمعَ برمته بدرعٍ عسكرتاريٍّ من الداخل والخارج، ليس في مرحلةِ تأسيسها وحسب، بل وفي مراحل تَمَأسُسِها وانهيارِها أيضاً، وبنسبةٍ أعلى. وهكذا يَتَعَسكَرُ المجتمعُ بأكمله. أما مؤسساتُ السلطةِ والدولةِ المسماةُ بالحكمِ المدنيّ، فهي أساساً ستارٌ يُغَطّي هذا الدرعَ العسكري. بينما الأجهزةُ المسماةُ بالديمقراطياتِ البورجوازيةِ تَذهَبُ أبعدَ من ذلك، لتَطمسَ هذه البنية والذهنية العسكرتارية، وتُواريها بطلاءِ الديمقراطية، مُتَحَمِّلَةً بذلك وظيفةَ الدعاية والترويج لفكرةِ أنّ ما يَسري هو نظامٌ اجتماعيٌّ ليبراليٌّ ديمقراطيّ. لذا، من غير الممكن الحديثُ عن أيةِ ظاهرةٍ من قبيلِ التسيُّسِ السليم أو مزاولةِ السياسةِ الديمقراطية، ما لَم يُحَلَّلْ هذا التناقضُ الصارخُ لحُكمِ الحداثة. هذه هي الظاهرةُ المسماة بـ»الأُمّةِ العسكرية». وهي ظاهرةٌ تَسري على جميعِ الدول القومية المُنشأة على مدى القرونِ الأربعةِ الأخيرة. وهذا هو الواقعُ المُتَخَفّي خلف كافةِ القضايا والأزمات

والتَّفَسُّخات الاجتماعية. أما ممارساتُ السلطةِ الفاشية بشتى أنواعها (الفاشياتُ الانقلابية وغير الانقلابية، العسكرية والمدنية)، وفرضُها والترويجُ لها مِراراً على أنها الحل؛ فهي ثمرةٌ لطبيعةِ الدولةِ القومية، وهي الحالةُ الأكثر خصوصيةً لتعبيرِها الشكليّ.لا يمكن للكونفدرالية الديمقراطية كبحُ جِماحِ نزعةِ الدولة القومية في ذاك التَّعَسكُر، إلا بأداةِ الدفاعِ الذاتي. فالمجتمعاتُ المحرومةُ من الدفاعِ الذاتيّ، تغدو وجهاً لوجهٍ أمام خطرِ خسرانِ هوياتها وخاصياتها السياسية ودَمَقرطاتها. ولهذا السبب بالذات، فإنّ بُعدَ الدفاعِ الذاتيّ ليس مجرد ظاهرةٍ بسيطةٍ من الدفاع العسكري بالنسبة للمجتمعات، بل هو متداخِلٌ مع ظاهرةِ حمايةِ هوياتها، وتأمينِ تَسَيُّسِها، وتحقيقِ دَمَقرَطَتِها. وبمعنى آخر، لا يمكن الحديث عن قدرةِ المجتمع على حمايةِ هويته أو تأمينِ تَسَيُّسِه أو مُزاوَلَةِ السياسةِ الديمقراطية، إلا عندما يَكُون قادراً على الدفاعِ عن ذاته. وعلى ضوءِ هذه الحقائق، فالكونفدراليةُ الديمقراطيةُ مُرغمةٌ في الوقتِ نفسِه على تَعظيمِ ذاتِها كنظامٍ للدفاعِ الذاتي. وفي عهدِ النفوذِ العالميّ للاحتكارات، وفي ظلِّ ظروفِ عَسكَرَةِ المجتمعِ بأجمعه متجسداً في الدولة القومية؛ لا يمكن للعصرانيةِ الديمقراطيةِ أنْ تَرُدَّ على الهيمنة، إلا عبر نظامها الذاتي المتألِّف من التنظيماتِ والأجهزةِ الكونفدراليةِ بالتأسيسِ على الدفاع الذاتي والسياسة الديمقراطية؛ بحيث ينضوي المجتمعُ بأكملِه تحت لوائِها في جميعِ الظروفِ الزمانية والمكانية. فبقدرِ ما تتواجدُ الشبكاتُ والأجهزةُ المهيمنة (التجارية والمالية والصناعية، السلطة، الدولة القومية، والاحتكار الأيديولوجي)، يتوجب على الحداثة الديمقراطية أيضاً تطويرُ شبكاتها وأجهزتِها وأواصرها الكونفدرالية والدفاعية الذاتية والسياسية الديمقراطية بالمِثل.القضيةُ الأخيرةُ التي ينبغي التطرقُ إليها فيما يَخُصُّ هذا البُعد، معنيةٌ بكيفيةِ الاستمرار بالعلاقات والتناقضات القائمةِ بين الدولةِ القوميةِ والطبيعةِ الاجتماعية. ونخص بالذكر في هذا السياق تياراتِ الاشتراكية المشيدة وتياراتِ التحرر الوطنيّ. فبسببِ المواقف السلطوية التي سادت فيها (المُطالِبة بسلطةِ البروليتاريا بل وحتى بديكتاتوريتها بَدَلَ السلطة البورجوازية، وبالسلطوية القومية بَدَلَ الإداراتِ الاستعمارية المتواطئة)، فقد ارتَكَبَت أكثرَ الأخطاءِ التاريخيةِ مأساويةً، مانِحةً الرأسماليةَ بذلك فرصةً لا تستحقُّها لأجلِ استدامةِ وجودِها. هذه التياراتُ وما شابهها ممّا يمكننا نعتُها بنوعٍ من مفاهيمِ وممارساتِ هدمِ السلطةِ والدولةِ وإقامةِ الجديدِ منها مكانَها؛ إنما تُعتَبَرُ القوى الأكثر مسؤوليةً عن غرقِ المجتمع في التّحول العسكرتاري، وفقدانِه ماهيتَه السياسية، وخُسرانِه في نضالِه الديمقراطي. وإنّ سيادةَ هذا النمطِ من التعاطي على مرِّ قرنَين من الزمن تقريباً، قد مَنَحَ الدولتيةَ القوميةَ للهيمنةِ الرأسماليةِ انتصاراً على طبقٍ من الذهب بكِلتا يَدَيه. في حين أنّ الفوضويين الأنارشيين وبعض الحركات الفامينية والأيكولوجية ما وراء الحداثوية وأصحاب الميولِ اليسارية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، اتَّخَذَت وضعاً أكثر إيجابيةً في هذا الشأن، وإنْ كان متأخِّراً.لا مَفَرَّ من معايشةِ نظامَي الدولةِ القومية ونظامِ الكونفدرالية الديمقراطية معاً لفترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ عامرةٍ بالسلامِ والصراع، وذلك وفق الظروفِ والمبادئ التي عَرَضناها سابقاً. إنها حقيقةٌ من حقائقِ الحياة، وليس صحيحاً الاستمرارُ بمرحلةِ الحياةِ المشتركةِ الطويلةِ تلك اعتماداً على مواقفِ السلمِ الاستسلاميّ اللامبدئي، أو على المواقفِ والممارسات المتصارعة والمتحاربة في كلّ الشروط. أما المواقفُ الأنسب للمجتمعِ التاريخي في مسيرته نحو الحريةِ والمساواةِ والديمقراطية، فهي حالاتُ السِّلمِ المبدئيِّ والمشروطِ بين نظامِ الدولةِ القومية ونظامِ الكونفدرالية الديمقراطية. وفي حالِ الإخلالِ بتلك الظروفِ والمبادئ، فمن الأفضل اتِّباعُ حروبِ الدفاع الذاتي إلى جانبِ فلسفةِ السياسة والمواقف الاستراتيجية والتكتيكية، التي تَأخذُ إمكانيةَ العيش المشترك بعينِ الاعتبار إني على قناعةٍ بأني عَرَّفتُ بما فيه الكفاية الطابعَ الثنائيَّ للحداثةِ بوصفها المرحلةَ الأخيرةَ من تاريخ المدنية، والذي سعيتُ لتحليله في هذا الفصلِ

> **تُزَوِّدُ تقنيةُ المعلوماتيةِ قوى العولمة المهيمنة أيديولوجياً بإمكانيات هائلة لعَرض العوالم الافتراضيّة وتحريف العالَم الحقيقي. ولا تَرى بأساً في بَسط بُناها المتفسّخة، بعدَ تغليفها بكلّ سهولة بنظامٍ جديد، ثم عرضها وكأنها وُلدَتْ حديثاً. فالحشودُ الموجودةُ صُيِّرَت حشداً غفيراً من قَطيع الفاشية منذ أَمَد سحيق. وعِوَضاً عن تحطيم آفاقِ الأمَل، فإني أُبَيِّنُ ذلك بهدفِ عدم الاكتفاءِ بتوحيدِ الجانبَين التحليلي والشعوري العاطفي للحقيقة وحسب**

المُتَطَوِّل من مرافعتي. والحداثةُ بعينِها، ومسارُها التاريخيُّ الأقصر زمناً، تُعَدُّ مشحونةً بالتطورات الجَدَلِيَّةِ الكثيفة. مثلما الحالُ في التطورِ الدياليكتيكيِّ لتاريخ المدنية. ما ينبغي إدراكُه لدى ذِكرِ الدياليكتيك، هو أنّ التطوُّرَ الثنائيَّ من حيث علاقاتِه وتناقضاتِه، مُحَمَّلٌ بذهنيتَين وبُنيتَين مختلفتَين. وتاريخُ القرونِ الأربعةِ الأخيرة يُؤَكِّدُ مصداقيةَ كَونِ الرأسماليةِ قد تَرَكَت بصماتها على نزعةِ الحداثة. لكنّ ذلك لا يعني بتاتاً أنّ الحداثةَ رأسماليةٌ تماماً. علماً أنّ الرأسماليةَ بحَدِّ ذاتِها هي نظامُ تراكُمِ الربحِ ورأسِ المال، أكثر مما هي شكلُ مجتمع. كما أنها ليست نظاماً مناسِباً لوَصفِ ظاهرةٍ شاملةٍ جداً كالحداثة. ورغمَ استخدامي مصطلحَ الحداثةِ الرأسماليةِ مِراراً، إلا أني شَدَّدتُ دوماً على ضرورةِ فهمِ ذلك على أنه يعني دمغَ الحداثةِ بطابعِها. إلى جانب ذلك، ومن خلالِ نعتي للوجهِ الثاني من الحداثة بالحداثة الديمقراطية (يمكن تغييرُ اسمِها في حالِ إيجادِ اسمٍ أكثر ملاءَمة)، فقد سعيتُ لتقييمِه على أنه يتسم بنصيبٍ أوفر من الحقيقة (لا أرى مناسِباً تسميتُها بالحداثةِ المهورة بالطابع الديمقراطي). هذا وقد حَرصتُ على جَنَّبِ المواقف الأكثر ضحالةً وفَجاجة، من قبيلِ الفصلِ بين الحداثةِ الرأسماليةِ والحداثة الاشتراكية؛ وذلك بغرضِ تلافي الوقوع في أخطاءٍ وانسداداتٍ تاريخية، كتلك التي تُعاشُ في الفصل بين المجتمعِ الرأسمالي والمجتمعِ الاشتراكي.لَطالما لجأتُ إلى أسلوبِ تناوُلِ كِلتا الحداثتَين المختلفتَين بمقاربتِهما ومقارنتِهما تاريخياً. ذلك أنّ الحقيقةَ نفسَها كانت مُتَشَعِّبة. ومثلما الحالُ في تاريخ المدنية، فالأزمنةُ الحديثةُ التي هي أقصرُ طَوراً، كانت هي أيضاً شاهدةً على هذه الثنائية، بكلِّ علاقاتِها وتناقضاتها. ما سعيتُ لعمِلِه، ولو من بابِ التجربة، هو صياغةُ تعاريف وتحليلاتٍ مقتَضَبة اعتماداً على تلك الشواهد. وبأقلِّ تقدير، فإنه لا يُساوِرُني الشكُّ أبداً في القدرة على فهمها كمُسودةٍ فكرية. كما لا ريب في أنّ الانتقاداتِ والاقتراحاتِ التي ستُطرَح، سوف تُعَزِّزُ هذه التحليلاتِ أكثر.

لا يمكن إنكارُ أنّ الرأسمالية، التي تُعَدُّ نظاماً لتَراكُمِ الربحِ ورأسِ المال، لا تَبرَحُ تاركةً بصماتِها على الحداثة، وتحافِظُ على مكانتها كقوةٍ مهيمنةٍ عالميةٍ في ظلِّ حاكميةِ رأسِ المالِ المالي. وإلى جانب ذلك، لا يمكن أيضاً إنكارُ كونِها قد أُنشِئَت كنظامٍ قائمٍ بذاته (النظام الرأسمالي العالمي، النظام العالمي)، وأنها تَحمِلُ بين أحشائها قوى متناقضةً جداً في كافةِ الظروفِ المكانية والزمانية. وتلك القوى التي يجري العمل على تعريفِها بـ»قوى الحداثة الديمقراطية» من بابِ التيسير، لا تنحصرُ في الاشتراكيةِ المشيدةِ وحركاتِ التحرر الوطني وحسب، بل من المعلوم أيضاً أنها شَهِدَت انطلاقاتِ نُظُمٍ من قبيلِ الفوضوية في البداية، والأيكولوجية والفامينية والدينية الراديكالية مؤخَّراً. لقد بُقِرَت أحشاءُ ذلك النظام منذ زمنٍ بعيد. والقوى الوافدةُ من داخله وخارجه (ينبغي القول من خارجه بالأكثر، لأن الطبيعةَ الاجتماعيةَ تَعتَرِف أصلاً بالقوى الآتيةِ من الخارج) قد واظَبَت دوماً على ذِكرِ مطالبِها في صونِ الوجودِ والحريةِ والمساواةِ في

ظلّ كلّ أزمِنَةِ وأَمكِنَةِ النظام، وحوَّلَت ذلك إلى ممارسةٍ عملية. بل ولم تتلَكَّأ أبداً في بحثِها عن النظام المتَوخّى.وبقدرِ ما جُرِّبَ على مدى التاريخ الحضاريِّ بأكمله، ففي الأزمنةِ الحديثةِ أيضاً لم تُسفِر مساعي النظامَين في إفناءِ أو احتكارِ بعضِهما بعضاً عن أيةِ نتائج، بل وكان ثمنُ ذلك باهظاً جداً. لا ريبَ أنّ العمى السائدَ قد أثقَلَ كثيراً من وطأةِ إحصائيةِ حروب هذَين النظامَين. ذلك أنّ النظامَين سيسعيان إلى الاستمرار في العيش من خلالِ قمعِ بعضِهما بعضاً بضراوة. وكيفما أنه ستُفرَضُ الهيمناتُ على الدوام من المستوى العالمي نزولاً إلى المستويات المحلية، فإنّ المقاوَماتِ المضادةَ أيضاً ستستمرُّ متوَطِّدةً أكثر عبر استخلاصِها الدروسَ اللازمةَ من تجاربها. كما سنستمرُّ في معايشةِ السلمِ والحربِ معاً، ما دامَت حالاتُ العُقمِ والانسداد مستمرة. وعليه، فكلما كانت التحليلاتُ والحلولُ أكثرَ نجاحاً، وكلما كانت تَعكِسُ الصحيحَ والفاضلَ والجميلَ أكثر؛ فسيصبحُ باستطاعتِنا تَخَيُّلُ وتحقيقُ عالَمٍ أكثرَ مَراماً وجمالاً فيما يمكننا تسميتُه بحالةِ اللاسلم واللاحرب. وبالطبع، فإنّ الكثيرَ من السِّلم والقليلَ من الحرب هو الحالةُ الأثمن. وجهودُ تحقيقِها نبيلةٌ أصيلة. ولكن، بشرطِ أنْ تَكُونَ مبدئيةً ونزيهة.لقد عَرَّفنا هيمنةَ رأسِ المالِ الماليِّ العالميِّ نفسِه بـ»مرحلةِ الأزمةِ العارمة والأعمق». وتؤكِّدُ المستجداتُ صحةَ هذا التعريف. علاوةً على أننا نَوَّهنا بإسهاب إلى منهجيةِ وبنيويةِ الأزمة. بل حتى أنّ الأنباءَ المتعلقةَ بالأزماتِ اليومية، تؤكِّدُ طابعَها المنهجَ والبنيوي. فالأنظمةُ العصريةُ تُصبِحُ خصيبةً مُوَلِّدةً في مراحلِ الأزمة. ومثلما أنّ بعضَها يُوَلِّدُ الحلولَ السليمة، فإنّ الحلولَ المعطوبةَ أيضاً لا تنقصُ فيها. كما لا تَنقُصُ إطلاقاً طُرودُ الحلولِ الواسعةِ والتوفيقيةِ المتمفصلة للغاية في يوتوبيا الرأسماليةِ الليبرالية. حيث يَصوغون المخططاتِ اليوميةَ والأسبوعية والشهرية والسنوية والعقدية (لعشرِ سنين) ونصف القرنية (لخمسين سنة). هذا شأنُهم، وسيُواظِبون عليه.قد تتضاعفُ فرصةُ قوى الحداثة الديمقراطية أيضاً في مراحل الأزمة تلك. فتاريخُ المقاوماتِ الباسلة ويوتوبياتُ الحريةِ والمساواةِ التي تستندُ إليها تُنيرُ طريقَها. كما لديها العِبَرُ الكبرى التي استنبَطَتها من هزائمها ونواقصها. وعندما تستوعب كلَّ ذلك بشكلٍ متداخلٍ كحزمةٍ من الوظائف الفكرية والأخلاقية والسياسية، وتَضَعُه قيدَ الممارسة؛ فإنّ نسبةَ فرصتِها في النجاحِ تصبحُ عاليةً بالطبع. ومع ذلك، فلِمراحلِ الأزمةِ المنهجةِ والبنيويةِ جوانبُها الخاصةُ بها، والتي تَقتَضي أخذَها بعينِ الاعتبار. إذ لا يمكن التغاضي عن ضرورةِ أنْ يَكُونَ العلمُ والفلسفةُ الأخلاقيةُ– السياسية، واللذان يجبُ تطبيقُهما، يتضمنان جوانبَ التحديث، مهما كانا يَحذوان حذوَ الماضي. وفي حال العكس، فحالاتُ السقم والعقمِ المعاشةُ بكثرةٍ في الماضي، سوف تَجلبُ معها حالاتِ ضمورٍ وتَفَزُّمٍ جديدة. خصوصاً وأنّ تحديثَ الليبراليةِ ذاتَها باستمرار يُعَظِّمُ المخاطر. ينبغي عدم النسيان أنه في الوقتِ الذي كان الجميعُ يَرتَقِبُ فيه انبثاقَ الثوراتِ من خضمِّ الأزمةِ العالميةِ الكبرى المعاشةِ عام ١٩٢٩، فعلى النقيضِ من ذلك، تصاعدت الموجةُ الفاشيةُ التي لا يزالُ تأثيرُها ملحوظاً إلى الآن؛ فحُرِمَ المجتمعُ من ماهيته الأخلاقيةِ والسياسيةِ أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. هذا وتُزَوِّدُ تقنيةُ المعلوماتيةِ قوى العولمة المهيمنةِ أيديولوجياً بإمكانياتٍ هائلةٍ لعَرضِ العوالِمِ الافتراضيةِ وتحريفِ العالَمِ الحقيقي. وهي لا تَرى بأساً في بَسطِ بُناها المتفسِّخة، بعدَ تغليفِها بكلِّ سهولةٍ بنظامٍ جديد، ثم عرضِها وكأنها وُلِدَت حديثاً. فالحشودُ الموجودةُ صُيِّرَت حشداً غفيراً من قطيعِ الفاشية منذ أَمَدٍ سحيق. وعِوَضاً عن تحطيمِ آفاقِ الأمل، فإني أُبَيِّنُ ذلك بهدفِ عدم الاكتفاءِ بتوحيد الجانبَين التحليلي والشعوري العاطفي للحقيقة وحسب، بل وللتشديد على إمكانيةِ إفراغِ جهودِنا وهَدرِها بسهولة، ما لَم نَحمِلْ ونُجَسِّدَ العيشَ الأخلاقيَّ والسياسيَّ في كلِّ لحظاتِنا وأماكنِ وجودنا. وسوف يُعنى الفصلُ الأخيرُ اللاحقُ بهذه المواضيع.

الغزو الثقافي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط

(أدواته , أهدافه , مخاطره, كيفية التحكم بالمزاج العام للشعوب الآليات العلمية والثقافية لمواجهة هذا الغزو)

السعيد أبو المعاطي مرسي

أولاً: أدوات الغزو الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط

ثانياً: كيف يتم التحكم بالمزاج العام لمجتمعات وشعوب الشرق الأوسط

ثالثاً: آثار الغزو الثقافي ونتائجه

رابعاً: الآليات وطرق المواجهة

خامساً: الخلاصة والتوصيات

مقدمة

لقد شهدت السنوات التي تلت الحرب الباردة بدايات تغيرات مثيرة في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات, وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكل على خطوط ثقافية جديدة, وبدأت تطرح بين الفينة والأخرى مواضيع ربما تستخدم لتهيئة المزاج العام والمجتمعات في منطقة الشرق الأوسط, على تقبّل ثقافات تكاد تكون بعيدة عن الموروث والمعتقد والسائد, على الغالب تكون تلك الثقافات مبطّنة بسياسات مريبة ظاهرها الحقوق والحريات والقيم الإنسانية السامية والتعايش, وباطنها سمٌّ زعاف تستخدم في تخدير الشعوب وإلهائها بغية السيطرة عليها عن طريق الغزو الثقافي والفكري, وبالتالي الغزو الاقتصادي الذي هو من أهم سمات «هيمنة الحضارة الحديثة الصناعية» التي كرّسها الغرب للعب الدور الحاسم في رسم الخريطة الشرق أوسطية المفككة المتنازعة والمهمشة المستهلكة, فالغزو الثقافي والفكري الحديث من أخطر الإشكاليات "الغزوية" على مرّ التاريخ البشري, وذلك لسبب بسيط وهو أن الخسائر التي تحدث عادة فيه أعمق بكثير من الغزو العسكري مثلاً, أو من الغزو الاقتصادي, أو حتى من الغزو الاستيطاني, وبالمحصلة تُدفع وتُوجّه الشعوب إلى تبنّي مفاهيم لا تنتمي إلى ثقافة مجتمعات الشرق الأوسط.

تُعرّف الثقافة اصطلاحاً بأنها النسيج الكلي والمعقّد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك, وكل ما يُبنى عليها من تجديدات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع, مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضائه وما يأتي من الماضي ويتم الأخذ به أو تطويره في ضوء ظروف الحياة والخبرة, وهي باختصار: تعني ذلك الجزء من البيئة الذى صنعه الإنسان بنفسه وهذّبه بخبراته وتجاربه.

وتُعرّف الهوية الثقافية بأنها نظام من القيم والتصورات التي يتميز بها مجتمع ما تبعاً لخصوصياته التاريخية والحضارية, وكل شعب من الشعوب ينتمي لثقافة متميزة عن غيرها.

مفهوم الهوَّية الثقافية مفهوم ثقافي تاريخي يتكون لدى الفرد من خلال الثقافة التي يحيا فيها, فدور الثقافة بكل ما تحمل من معانٍ هو تكريس هوية ثقافية من خلال عملية تمثيل عاطفي واجتماعي, مع عملية اندماج تاريخية وثقافية ونفسية واقتصادية تستغرق زمناً طويلاً, وهي حصيلة مشتركة في عدة أمور أهمها: اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد, وهي التي تعبّر عن روح المجتمع وتميّزه عن غيره من المجتمعات.وكذلك المبادئ الأصيلة السامية والذاتية النابعة من الشعوب, هي التي تمثل الكيان الروحي والمادي لها بتفاعل صورة هذا الكيان من خلال إثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب, بحيث يحسّ ويشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما.

أولاً- الغزو الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط: أدواته, وسائله

مما لا شك فيه أنّ منطقة الشرق الأوسط وفي عصر تسوده الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا, تعاني من أكثر من نوع من الغزو الثقافي لمجتمعاته وشعوبه ومؤسساته التربوية والمجتمعية, وهذا الغزو مبرمج ومخطط له وذو أهداف محددة بدقة, وتقف وراءها مؤسسات إعلامية وسياسية وأمنية وتجارية وفكرية, والهدف الأكبر هو إخضاع العالم لفكرة أن العصر هو عصر الغرب المتطور, وأن ثقافته هي التي يجب أن تسود.

لقد دخل الغزو الثقافي لمنطقتنا والشرق الأوسط إجمالاً من أبواب كثيرة منها:

١- القنوات الفضائية المتلفزة وشبكة الأنترنت ومواقعها, والإذاعة والسينما والكتب والبرامج والإعلام المقروء والمسموع والمرئي, والصحافة وغيرها.

٢- الهجرة إلى البلدان الأجنبية واستمرار الحياة في كل مظاهرها.

٣- التقليد الأعمى للنموذج الغربي وإدخاله إلى

الكثير من مجالات الحياة دون مراعاة للمحاذير والتحفظات والخصوصيات.

٤- الاستعداد النفسي والذهني لتقبّل كل وافد دونما مناقشة وفهم وتقييم.

إن ابن خلدون كان يعني ويقصد الغزو الثقافي في قوله: "إنما تبدأ الأمم بالهزيمة من داخلها عندما تبدأ في تقليد عدوها, فالغزو الثقافي يستهدف احتلال العقل, فهو غزو من الداخل, وهو الأخطر".

إن أسس ومبادئ النموذج الثقافي الغربي والأهداف التي تنبثق من استهداف الإنسان: عائد إلى أنه الكائن الوحيد الذي يكيّف سلوكه وفق معتقدات وثقافات معينة, فإذا أردت إحداث تغيير في مجتمع ما, فلا بدّ من تغيير ثقافة ونظرة الإنسان, وهذا ما سعت إليها العولمة, فالعولمة تهدف إلى اختراق البنية الثقافية للمجتمع و محو خصوصيتها التي تتمثل في اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد وغيرها.

الغزو الثقافي يهدف إلى احتلال العقل, فهو أخطر من الغزو العسكري, وعلامة ذلك أن الغزو العسكري يستمد قوته من آليات الإخضاع الخارجي, بينما ييسّر الغزو الثقافي آليات الإخضاع الداخلي, مما يبدو وكأنه تعمية للحال, أو تجميل له, فيُقبل الإخضاع على أنه شيء آخر غير الإخضاع, لالتباسه بمفاهيم كثيرة تتصل بعمليات التكوين الذاتي, كالنمو والاستقلالية والأصالة والصلابة والسلطة والمناعة والوعي... الخ.تختلف وسائل وأدوات الغزو الثقافي التي يستخدمها الغرب لتحقيق أهدافه في السيطرة والهيمنة على المنطقة, وهذه الأدوات التي طوّعتها العولمة ببعدها الثقافي لصالح أهدافها, خلّفت الضرر الكبير على المجتمعات, ويمكن أن نذكر بعض الأدوات والوسائل:

التقدم التقني والتكنولوجي لدى الغرب: إن ظاهرة الغزو الثقافي على وجه العموم وبمساره الثقافي على وجه الخصوص, ما كان له أن ينطلق بسرعة وبزخم بالشكل الذي نعرفه اليوم, لولا التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع الذي يجتاز عالمنا المعاصر.

إن الحقيقة الأساسية للثورة التكنولوجية

"بدأت تطرح بين الفينة والأخرى مواضيع ربما تستخدم لتهيئة المزاج العام والمجتمعات في منطقة الشرق الأوسط على تقبل ثقافات تكاد تكون بعيدة عن الموروث والمعتقد والسائد ، على الغالب تكون تلك الثقافات مبطنة بسياسات مريبة ظاهرها الحقوق والحريات والقيم الإنسانية السامية والتعايش وباطنها سم زعاف يستخدم في تخدير الشعوبٌ وإلهائها بغية السيطرة عليها عن طريق الغزو الثقافي والفكري."

التي تجتاز العالم المعاصر والتي تمثل تكنولوجيا الاتصال أهم معطياتها, هي في كونها أصبحت مصدراً أساسياً للمعلومات والمعرفة والخبرات وناقلة سريعة لها, وبفعل هذه التغييرات الهائلة المتسارعة سوف يزداد ترابط العالم , أضف إلى ذلك ازدياد التأثير المتبادل بين الدول والمجتمعات بعضها والبعض الآخر.

كذلك ساهم التطور التكنولوجي في إزالة الحدود الزمانية والمكانية بين الأفراد, كما أدى التطور التكنولوجي الهائل في مجال العلم والاتصال إلى ظهور مجال الأقمار الصناعية, التي بفضلها أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة.

ومن أهم الخصائص التي تتميز بها التقنيات الحديثة في مجال الاتصال, امتلاكها أدوات تفاعل بين أطراف التواصل, وفي مقدمة هذه الوسائل شبكة الإنترنت وقدرتها على النقل الحيّ والسريع للمعلومات, واستخدامها للوسائط المتعددة كالصوت والصورة الثابتة والمتحركة, وتبادل الرسائل بين أطراف العملية الاتصالية, والجمع بينهم.

وتعتبر هذه الوسائل من أهم الأدوات التي طوّعها الغرب في الغزو الثقافي للمنطقة, حيث كان للعولمة الثقافية القدرة على تغيير اتجاهات الأفراد نحو قضايا معينة, وكان لأدوات الدعاية والإعلان الأثر البالغ في تعزيز أنماط الثقافة الاستهلاكية في نفوس الأفراد, من خلال التسويق لمنتجات قد لا تكون الحاجة لها, إنما يكون الدافع وراء اقتنائها تلبية رغبات النفس المادية, وهذا ما ساعد على تعميم النموذج الثقافي الغربي.

ومن الملاحظ اتساع دائرة تأثير الإعلام على منظومة المقومات الأساسية للهوية الثقافية لشعوب المنطقة بعد التطورات الحاصلة في هذا العصر, والتحول إلى قيم العالم الرقمي الذي أعطى الغرب فرصة المساهمة في التأثير, حيث أصبح الجمهور يسعى للحصول على المعلومات وتبادل الرسائل مع المرسل بعد ما كان دوره مجرد نقل للمعلومات, ولذا نجد من يذهب إلى أن التمييز بين المرسل والمتلقي قد أصبح صعباً في حالات متعددة في ظل استخدام هدم الوسائل التي هيّأت الطريق السريع للوصوم إلى المعلومات.

إن خطورة هذا الأمر تظهر من خلال ما تبثّه وسائل الإعلام من فكر وثقافة غربية تدعو للتبعية الفكرية, وبين القيم والمبادئ التي يؤمن بها أفراد المجتمع في منطقة الشرق الأوسط, وتسعى لترسيخها في شخصية أبنائه, مما قد يؤدي إلى آثار سلبية قد تفتت ثقافة المجتمعات وتلغي هويتها.

إنّ امتلاك القوة الناعمة تجعل الآخرين يُعجبون بالأفكار الغربية ويتطلعون إلى ما يقوم به الغرب, فيتخذون موقفًا إيجابيًا من قِيَمهم وأفكارهم, وبالتالي تتفق رغبات الشعوب الشرقية مع رغباتهم.

ونفهم أنّ القوة الناعمة تعتمد على قدرة الدول والمنظمات في صياغة رغبات الآخرين بعد أن تكون بمثابة قدوةٍ لهم يتبنّون قِيَمها وأسلوب حياتها, ومن أهم مزايا القوة الناعمة أنها تغني عن استخدام أسلوب العصا والجزرة, فهناك دول لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة, إلا أنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل محادثات السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأمراض والأوبئة, ولكن ذلك لا يعني بالطبع التقليل من أهمية القوة الصلبة.

ثانياً- كيف يتم التحكم بالمزاج العام لمجتمعات وشعوب الشرق الأوسط

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تكون مصادر ثرية لنشر الثقافة الغربية للتحكم بالمزاج العام, فمثلاً تحتوي أوروبا على نسبة كبيرة جداً من أهم العلامات التجارية في العالم, وعدد كبير من الطلاب الدارسين خارج بلادهم, وألمانيا تُعتبر من أكثر الدول استقطاباً للمهاجرين, وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بنشر الكتب والمؤلفات الموسيقية وإنتاج البحوث العلمية, إضافة إلى كونها أهم مصدّر للأفلام والبرامج التلفزيونية, وكذلك الثقافة الشعبية المتمثلة في الأفلام والأغاني والرياضة وما إلى ذلك, مما يبثّ القيم الأميركية حتى وإن بدت سطحية مبتذلة, "ولا يمكننا أبدًا التقليل من تأثير هوليود, فالصور كثيرًا ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات, وهوليود هي أكبر مروّج ومصدّر للرموز البصرية".

إنّ هذه الثقافة الشعبية هي التي تغلّبت بقيم الحرية والديمقراطية والليبرالية والشبابية, وإنّ الإعجاب بالقيم الغربية والرغبة في تقليد الغرب, ترك ملاحظات سلبية كثيرة لدى المجتمعات التي تهتم بالقيم الأسرية والاجتماعية في مجتمعات الشرق الأوسط.

ومن الأمثلة كذلك ما فعلته فرنسا وبريطانيا في مستعمراتها في الشرق الأوسط حين نشرت لغتها وآدابها, فالفوارق الثقافية الكبيرة بين الغرب والشرق الأوسط ونزعة العداء للغرب؛ رغم ذلك هناك جوانب كثيرة من الثقافة الغربية تقبّلها الشرق الأوسط تُعدّ أساسًا جيدًا للقوة الناعمة, مثل إنشاء المكتبات وترجمة الكتب الغربية إلى العربية وزيادة

المنح الدراسية والزيارات الأكاديمية. إن "أهمّ شيء لدى الغرب تجاه شعوب الشرق الأوسط هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمّي مجتمعاً أكثر انفتاحاً في بلدان الشرق الأوسط, ويجدر الحديث كمثال بأن أكثر الناطقين باسم أميركا فاعلية وتأثيرًا ليس هم الأميركيون, بل وكلاؤهم المحليون من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أميركا وعيوبها".

أما عن العلاقة بين السياسة الغربية والقوة الناعمة, مثل التنظيمات المتطرفة الإرهابية, فقد زادت قوتها الناعمة وطرق الترويج لها وجعلت من المجتمعات الشرق أوسطية بؤراً لتناميها وزيادة قوتها, ففوز الجماعات الإسلامية المتطرفة في الانتخابات التي تمت في بعض دول الشرق الأوسط كان قد لعب الدور السلبي في أساليب الحكم والتأثير المباشر على الديمقراطية والحقوق الثقافية.

تتجلى عملية التأصيل بشكل أوضح في التركيز على الجانب الديني في بعض الدول, وهذا ناجم بشكل كبير عن نشاطها الثقافي, لأن كميات الضخ الإعلامي الذي تقوم به المنظمات التابعة للحكومات الغربية تؤثر كثيراً في نشر مفاهيم وأفكار الغرب, والتصنيف العالمي لأكثر القنوات الإعلامية تأثيراً في العالم أغلبها أمريكية وبريطانية.

ثالثاً- آثار الغزو الثقافي ونتائجه

قبل الخوض في الآثار السلبية للغزو الثقافي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط, يمكننا التمييز هنا بين التبادل الثقافي والغزو الثقافي, ولجلاء مفهومَي الغزو الثقافي والتبادل الثقافي يمكن تسجيل الفروق التالية:

١- التبادل الثقافي ضرورة حضارية في سبيل إيجاد التلاقح بين الثقافات, أما الغزو فهو خطر على المجتمعات والشعوب.

٢- هدف التبادل هو ترميم ثقافة المجتمعات وسدّ الفجوة والخلل على فرض وجودهما, أما هدف الغزو فهو اجتثاث أصول الثقافة المغزوّة والقضاء عليها.

"تعتمد القوة الناعمة على قدرة الدول والمنظمات في صياغة رغبات الآخرين بعد أن تكون بمثابة قدوةٍ لهم يتبنّون قِيمها وأسلوب حياتها، ومن أهم مزايا القوة الناعمة أنها تغني عن استخدام أسلوب العصا والجزرة، فهناك دول لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة، إلا أنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل محادثات السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأمراض والأوبئة."

٣- في التبادل تكتسب المجتمعات والأمم القيم والأبعاد الإيجابية (مثل حيوية الشرق الآسيوي في العمل والاهتمام بالوقت). وفي الغزو تُغرز القيم السلبية (كالتحلل الأخلاقي).

٤- في التبادل تختار الشعوب أو المجتمعات ما تريده وما تحتاجه من الثقافة, أما في الغزو فالمتنفِّذ يطبق ما يريده من ثقافة.

٥- التبادل يتم بين الأمم القوية, وهو علامة قوة المجتمعات, وكونها قادرة ليس على استهلاك الأفكار فقط, بل والمشاركة في إنتاجها والتفاعل مع الثقافات الأخرى, أما الغزو فهو دليل على ضعف المجتمعات التي تُغزى وقوة الجهة القائمة بالغزو.

ضرورات التبادل الثقافي

للتبادل الثقافي ضرورات منها:

١- اكتساب الثقافة: الثقافة إرث إنساني مشاع تملكه البشرية جمعاء, لا يمكن حدّه بالحدود الجغرافية لشعب أو أمة واحدة فقط, بل يشترك في هذا الإرث الجميع, وهو موزّع بين العرقية أو

السياسية. ومن ثَّم فالتبادل ضرورة لتكتسب كل أمة ما لدى الأخرى من المعرفة.

٢-المثاقفة: لا تقتصر أهمية الثقافة على اكتساب أمة لها, بل تتعدى ذلك لتسعى كل ثقافة إلى إفادة الأخرى, والقيام بعملية تفاعلية لخدمتها, والخروج من الأنانية الثقافية.

٣- التفهّم: الانغلاق الثقافي يمنح الثقافة الفردية والجمعية صورة ضبابية أو خاطئة عن الثقافات الأخرى, بما يصل أحياناً إلى مستوى المواجهة والاحتراب, ولتجنّب (صدام الحضارات) الذي يتوقعه (صامويل هانتنغتون), ويتوقع قيامه على الأسس الثقافية المميزة بين الحضارات فإن تعارف الحضارات وحوارها فيما بينها هو أساس عملية التفهّم, ومدّ جسور العلاقات.

٤- البدائل والمتغيرات: التبادل الثقافي يفتح عين الأمة على اختيارات عديدة في مجال العمل يمكن أن تستفيد منها, ويضع أمامها وسائل وأدوات تطبيقية بما يجعل العملية لا تقتصر على الجانب النظري المعرفي فقط.

خطورة الغزو الثقافي

تكمن إحدى أهم مخاطر الغزو الثقافي في أنه يسعى لخلخلة هوية المجتمعات والأمم في منطقتنا ويستهدف قيمها, وتقويض الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناؤها, وهنا ينبغي ألا نضع في حسباننا بأن أية عملية تلاقي بين الأمم والثقافات هي - بالضرورة - عملية غزو ينبغي الوقوف في وجهها؛ فيكون ذلك عاملاً مؤسساً للانغلاق.وفي الوقت نفسه ينبغي ألا تقبل الثقافة كل فكرة قد يكون فيها ما يمسخ شخصيتها.

رابعاً- آليات وطرق مواجهة الغزو الثقافي

تتبع الثقافة القوة, والغرب له مصالح أساسية في كل حضارة وله القدرة والتأثير على سياسة واقتصاد كل منطقة, لأنه يمتلك وسائل الاتصال العالمية ويسيطر عليها, والغرب اليوم مهتمّ بدرجة متزايدة بمشاكله واحتياجاته, حيث يعاني من أخلاقيات عمل متدهورة وتفكّكاً اجتماعياً, عدا عن مشاكل الجنوح والجريمة وارتفاع تعاطي المواد المخدرة وغيرها الكثير من المشاكل, وهو يريد السيطرة على مناطق العالم لتأمين مجتمعاتها, والاستفادة القصوى من الأزمات التي يتم صناعتها في منطقة الشرق الأوسط, مثل أزمة اللاجئين وابتزاز الحكومات وتهديد المناطق ونشر الفوضى.

ومن أهم إفرازات الغزو الثقافي:

١- الاغتراب (استلاب الذات): بأن يعيش الإنسان الانهزام أمام الآخر ومحاكاته وتقليده والتماهي معه.

٢- التغرّب (الارتماء في أحضان الآخر): حينما يعيش شخص أو جماعة اغتراباً واستلاباً, ويفقدون ثقتهم بذواتهم الفردية, هكذا يدخل فكر الآخر (الغازي) إلى البنى المعرفية والإجرائية والعملية.إن بين الثقافات خيط رفيع قد لا تسهل عملية رؤيته وتحديده وفرزه, فليس بالضرورة أن نجد الفكر الديني في مكان, والماركسي في آخر, بل قد نجد (فكر ماركسي - ديني) أو (ديني - ماركسي), وشحذ طاقة أحد الفكرين لخدمة الآخر, أو إيجاد تركيبة واحدة منهما معاً بحيث لا يكون هناك أساس أولي وثانوي.في السابق كانت هناك اتجاهات فكرية بحسب التقسيم التقليدي, وأبرزها الماركسية المنقرضة, والرأسمالية المسيطرة اليوم على العالم, والإسلاموية بفرعيها السني والشيعي, أما اليوم فهناك تقسيمات كثيرة للاتجاهات الفكرية, فإلى جانب الاتجاهات التقليدية قد تشاهد اتجاهاً إسلامياً شيعياً بحالة ليبرالية, أو تشاهد إسلاماً سنياً بحالة اشتراكية لديه حالة من الاهتمام بالرؤى الرأسمالية المضادة له في التفكير وغير ذلك, فتشكل إشكالية مهمة يجب أن ننظر إليها

وهذه الفوضى الفكرية في الاتجاهات.
وفي حين حكم الغرب بلدان الشرق الأوسط في المرحلة الأولى بقوة الخيل والعسكر والدبابة والمدفع, حكمها في المرحلة الثانية عبر عملائه في الأقطار, وفي كليهما كان يسهل تحديد المستعمر والإشارة إليه بزيّ الثقافة, فحمل الكتاب والقلم, وانتقل في المرحلة الثالثة بأساليبه الدقيقة وتقاناته العالية من (الغزو في عقر الدار) إلى (الغزو في عقر الذات) من خلال التركيز على وسائل التربية والتعليم, فأخذ أبناء الشرق ليدرسوا فكره في جامعاته التي بناها في بلادهم -كلبنان ومصر-, أو في البلاد الغربية عبر البعثات التعليمية لكي يعتنقوا فكره ومناهجه وأساليبه وأدواته, ثم ليعودوا إلى أوطانهم رسلاً مبشّرين به ومنذرين, وليضعوا مناهج التربية والتعليم والإدارة في أوطانهم مستوحاة من الفكر الذي اعتنقوه, وأمسى جزءاً تقويمياً من بنية عقولهم ووجدانهم والتأثير فيها, وأخذ اهتمامات الناس بين وسائل مقروءة ومسموعة ومرئية, وهكذا لم يكتفِ بالجريدة, والمجلة, والتلفزيون, والراديو, و...., بل راح يسعى إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة, ويرمي عليها سيولاً من القنوات الفضائية, و ربط العالم بأكمله عبر شبكة (الإنترنت), ووضع الثقافات المتباعدة أو المتصارعة جنباً إلى جنب, بحيث تسهل عمليات الاطلاع, والمقارنة, والنقد, والانتقال, وتبادل التأثر والتأثير, فدخلت الأسرة الكونية عصر الثورة المعرفية, وثورة الاتصالات, والانفجار المعرفي, الذي أفقد حتى الدول السيطرة على تدفق المعلومات, وبما تحويه وسائل الإعلام من تقانة عالية أخذت تنازع الأسرة والمدرسة اللتين أخذتا تخليان مكانهما لها. تستطيع الثقافة أن تحصّن نفسها وتكسب ولاء أتباعها لها, وتتيح المجال لثقافات أخرى ذات بديل أقوى من أن تخترقها, ويبقى خطر الاختراق قائماً ما لم تتم عملية الاستبدال ببدائل فريدة حقيقية.

خامساً- الخلاصة

من خلال ما ذكرناه آنفاً لا نستطيع أن ننظر إلى وسائل الإعلام والثقافات الأخرى بوصفها جهنم الحالكة السواد, كما لا يمكن أن ننظر إليها بوصفها إيجابية وصفحة بيضاء, بل هي مزيج فيه الحسَن والسيئ, وإن كانت تساعد على إيجاد حالة من التأزم النفسي, وعلى نشر قيمٍ وعادات اجتماعية لا تتوافق مع المجتمع.
خطورة الغزو تكمن في السيطرة الغربية عبر أدواتها الرأسمالية والليبرالية في غسيل أدمغة الشعوب في الشرق الأوسط, وهنا ينبغي علينا كمجتمعات شرقية استثمار أدوات الثقافة, وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة الأخرى في التنمية المعرفية والفكرية, والاطلاع على ثقافات الآخر وأنماط تفكيره, والاستفادة من إيجابياته, واختصار المسافة بين الدول والمجتمعات, والقيام بعملية التنمية المعرفية الواعية, إننا نحتاج إلى الاطلاع وتقبّل الأفكار الأخرى.

مصادر البحث:

الغزو الثقافي الغربي أسبابه مخاطره ونتائجه, المرزقي علي الهادي, الجامعة المفتوحة, ليبيا

القوة الناعمة, جوزيف س ناي, ترجمة :محمد توفيق البجيرمي, العبيكان للنشر, الرياض 2007م

دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية, حمدي حسن المحروقي, مركز تطوير جامعة عين الشمس 2004م

أثر العولمة على الهزيمة الثقافية للأفراد والشعوب, زغو محمد, جامعة حسيبة بن علي, الجزائر 2010م

العولمة وعالم بلا هوية, محمود سمير المنير, القاهرة, دار الكلمة للنشر 2002م

المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية, محمد ولد خليفة, ديوان مطبوعات الجامعة الجزائرية 2003م .

أثر العولمة على مواطني الضفة الغربية, ديانا أحمد, رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية, نابلس 2012م .

العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة, محمد سعد التميمي, مطابع الشرطة للطباعة والنشر, القاهرة 2001م .

صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي, صامويل هنتنجتون, ترجمة طلعت الشايب, 1996م

المنطقة الأمنة... شرعنّة للميثاق الملّي

ليلى موسى

كانت الأزمة السوريّة أحد الحواضن، والفرص الذهبية للدولة التركيّة بتحقيق استراتيجيتها وأحلامها التوسعيّة الاحتلاليّة عبر إعادة إحياء أمجاد العثمانيّة البائدة، والمتمثل بما يعرف «الميثاق الملّي».

لذا كانت من الدول السباقة التي تدخلت في الشأن السوري مع بداية الحراك الثوري عبر خطاباتها الغوغائيّة والديماغوجيّة، وتسخير كافة الأدوات والتكتيكات وكل ما من شأنه يساهم في تحريف مسار الحراك الثوري السلمي وعسكرته وايصاله لحالة بما يعرف بالأزمة من الصعب حلها والعمل على إطالة أمدها.

فكانت السياسات التركيّة القائمة على الإدارة بالأزمة السوريّة أحد الفواعل الأساسية لمآلات الأزمة السوريّة مكتسبةً المزيد من الوقت والفرص لتمرير أجنداتها الاحتلاليّة في سوريا إلى جانب تسخير فعاليتها في الأزمة السوريّة كورقة ضغط تتفاوض بها في ملفات أخرى.

وعلى هذا الأساس برمجت جميع تحركاتها الداخليّة والخارجيّة ورسمت الاستراتيجية وكيّفت الأدوات والوسائل لتطبيق وشرعنة الميثاق الملّي. وكانت أولى هذه الخطوات عبر طرح أردوغان مشروع المنطقة الأمنة في أيار عام ٢٠١٣ أثناء زيارته واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بذريعة حماية المدنيين السوريين الفارين من جحيم الحرب، وحماية حدود تركيا وشعبها من التهديدات الإرهابية.

ولكنه عاد خالِ الوفاض، لكن لم يثنيه ذلك من المضيّ قدماً للعمل على تنفيذ مشروعه. وتجلى ذلك بوضوح عبر فتح حدود بلاده على مصرعيها لاستقبال السوريين، بل وتشجيعهم على الهجرة من قبيل نصرة الشعب السوري ومنحهم في بادئ الأمر بعض الحوافز، حتى باتت تركيا حاضنة لأكبر عدد من اللاجئين السوريين مقارنة مع الدول الأخرى.

حتى أضحت قضية اللاجئين السوريين ورقة ضغط قوية رجحت كفة الميزان لصالح الجانب التركي على طاولة التفاوض في العديد من المناسبات، لتتمكن تركيا عبرها الحصول على العديد من التنازلات والمكاسب.

ظل المطلب التركي بإقامة المنطقة الأمنة الحاضر الغائب في جميع اللقاءات والاجتماعات في المحافل الدولية، بالتزامن مع ذلك، العمل الحثيث على دعم التنظيمات الإسلامويّة بمختلف تسمياتها ذات المنبع الايديولوجي، وكانت أعتى تلك التنظيمات ما يعرف بـ "داعش" لتأسس دويلة إسلاموية على الشريط الحدودي السوري الشمالي.

"إن إصرار تركيا على العملية العسكرية في سوريا تأتي في المراحل المفصلية التي يتحدد بموجبها مصير حكومة العدالة والتنمية ٢٠٢٣، أمِا تركيا الأردوغانية العثمانيّة، أو أن تكون تركيا بمنظومة سياسيّة جديدة مواكبة للتطورات والمستجدات الإقليميّة والعالميّة وتطلعات الشعب التركي كغيره من الشعوب المنطقة التواقة إلى الحرية والعدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة"

وبعدما فشلت في تحقيق مسعاها عبر التنظيمات الإرهابيّة بفضل المقاومة البطوليّة لقوات سوريا الديمقراطيّة مع شركائها في التحالف الدولي. ومع كل انتصار كانت تحققه قوات سوريا الديمقراطيّة على الإرهاب والتطرف، وبالتالي كان يشكل تهديداً جدياً على الأمن الوجودي التركي وحلمها التوسعي في سوريا.

معادلة التفوق السوري هذه مقابل الانحسار التركي في ظل التطورات والمستجدات المتسارعة على الساحة الدوليّة والإقليميّة ورسم خرائط وتحالفات، وحتمية التغيير التي تفرضها نفسها بقوة في بنية الأنظمة السياسيّة بعد مئوية اتفاقية سايكس بيكو وحدودها المصطنعة المناهضة لتطلعات الشعوب.

سارعت تركيا عام ٢٠١٦ بذريعة مكافحة ربيبتها داعش باحتلال إعزاز وجرابلس والباب بعد فشلها بتحقيق مآربها عبر أدواتها من

الفصائل والتنظيمات الإرهابيّة لضمان الحفاظ على أمنها الوجودي في سوريا، وقطع الطريق أمام قوات سوريا الديمقراطيّة بعد تحرير مدينة منبج من إرهاب داعش، وتهيئة الأرضيّة لتطبيق الميثاق الملّي حتى عام ٢٠٢٣.

ولم تكتفِ بذلك مع قرب القضاء على داعش في أخر معاقله وعبر اتفاقية مشؤومة تكللت بمقايضة الغوطة مقابل عفرين، دخلت مرحلة جديدة فرضت على المجتمع الدولي خطوة ثانية في تنفيذ المنطقة الأمنة بعد احتلالاتها عام ٢٠١٨ متسببة بالتهجير الجماعي لسكان عفرين الأصلاء وتوطين فصائل إسلامويّة وعوائلهم فيها، وارتكاب انتهاكات منافية لجميع الأعراف والمواثيق الدوليّة، عبر ممارسة عمليات هندسة تغيير ديمغرافية وجينوسايد بحق أهالي عفرين الأصلاء، وبناء مستوطنات بتمويل من الجمعيات الإخوانية القطريّة والكويتيّة والفلسطينيّة.

ظل الطرح التركي بإقامة المنطقة الأمنة والعودة الطوعية للاجئين وإعادة توطينهم فيها قائمة في كل مرة تشعر بتهديد على أمنها الوجودي في سوريا، والطرح عاد مجدداً بعد القضاء على ما يسمى بدولة الخلافة في بلاد الشام والعراق لتعيد سيناريو احتلال عفرين باحتلالها لكل من سري كانيه وكري سبي.

وبعد جميع محاولاتها التي باءت بالفشل، والعمل على إنقاذ عناصر وعوائل تنظيم داعش، للعبث بأمن واستقرار وضرب مكتسبات الإدارة الذاتية وبالتالي كسب المزيد من الوقت لاستكمال مشروعها الاحتلالي.

على خلفية مسرحية استنبول المفبركة بشن عملية جوية ما تسمى «مخلب السيف» تمهيداً لشن عملية عسكرية برية لإنشاء منطقة أمنة لإعادة توطين مليون ونصف مليون لاجئ فيها.

"كانت السياسات التركيّة القائمة على الإدارة بالأزمة السوريّة أحد الفواعل الأساسية لمآلات الأزمة السوريّة مكتسبةٍ المزيد من الوقت والفرص لتمرير أجنداتها الاحتلالية في سوريا إلى جانب تسخير فعاليتها في الأزمة السوريّة كورقة ضغط تتفاوض بها في ملفات أخرى. وعلى هذا الأساس برمجت جميع تحركاتها الداخليّة والخارجيّة ورسمت الاستراتيجيّة وكيّفت الأدوات والوسائل لتطبيق وشرعنة الميثاق الملّي."

وما إصرار تركيا هذه المرة على العملية العسكرية، إلا لكونها أمام مرحلة مفصلية تاريخيّة يتحدد بموجبها مصير حكومة العدالة والتنمية ٢٠٢٣، أمّا تركيا الأردوغانيّة العثمانيّة، أو أن تكون تركيا بمنظومة سياسيّة جديدة مواكبة للتطورات والمستجدات الإقليميّة والعالميّة وتطلعات الشعب التركي كغيره من الشعوب المنطقة التواقة إلى الحرية والعدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة.

مرحلة الوجود من عدمه للسلطات التركيّة، باتت واضحة المعالم من خلال حالة التخبط التي تعيشها عبر تصريحات متناقضة بخصوص تفجير استنبول، ولم تتمكن من إقناع حتى الجاهل بروايتها، إلى جانب الإفصاح صراحة عن نواياها عندما صرّح وزير خارجيتها سليمان صويلو «بأنّ (٦٢٪) من اللاجئين السوريين في تركيا قد جاؤوا من أراضي حدود الميثاق الملّي"، معتبراً بأن ذلك سبباً يخوّلهم الأحقيّة في أن يصبحوا أتراكاً"، وهو ما كشف

عن رؤية رسمية تركيّة تنبئ عن عدم الاعتراف بحدودها السياسيّة الحاليّة بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣.

ما تدعيه تركيا بإقامة منطقة آمنة لتأمين حياة المدنيين، تسبب بتهجير الآلاف من المدنيين العزل من مناطق سكناهم الأصليّة. يبدو في العملية الأخيرة تحت مسمى «مخلب السيف» أن عامل الزمن فاصل ومصيري في تحقيق مآربها بأقصر فترة زمنية، وفرض وقائع جديدة على المجتمع الدّولي مستغلة الصمت الدولي بذريعة حماية أمنها القومي، وقامت باستهداف المرافق الحيويّة والخدميّة بحيث تعمل على شل الحياة، كمحطات الكهرباء والمدارس والمشافي ومعامل الغاز وآبار النفط. ولنشر المزيد من الإرهاب والترهيب وقصف السجون ومخيمات عناصر تنظيم داعش لتسهيل فرارهم، وإجبار الشعب على الهجرة والنزوح. ربما كانت تلك الممارسات التركية بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وفضحت ادّعاءاتها الكاذبة. أطماع تعرض الأمن والسلم الدوليين للمخاطر والتهديدات الجديّة. لذا سارعت العديد من الدول إلى إصدار بيانات تنديد واستنكار وتحذير من مغبة القيام بأي عملية عسكرية برية لا يحمد عقباها.

حيث لم يعد خافياً للمتابع في الأزمة السوريّة حجم التناقضات بين الطرح التركي وما تطبّقه على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تدعي فيه إعادة اللاجئين وحماية أمنهم عبر إقامة منطقة أمنة، تسبّبت بتهجير الملايين من الشعب من مناطق سكناهم الأصليّة.

منذ الأيام الأولى من الحراك الثوري عملت تركيا بشكل ممنهج على تفريغ سوريا من الشعب والمتاجرة بقضية اللاجئين السوريين، ويبدو بعدما فشلت بتمرير أجنداتها الاحتلاليّة، يبدو أن ورقة اللاجئين التي بحوزتها ستستثمرها وتتاجر بها إلى أقصى حد في بازاراتها بالمحافل الدوليّة، لشرعنة احتلالاتها عبر إقامة منطقة أمنة بغطاء دولي مقونن، مستغلة سياسة "تصالح المصالح" كما هو معروف في العرف السياسي.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

، ودورها في مواجهة نظام الحداثة الليبرالية، التمهيد لقيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب (تكتل بريكس، منظمة شنغهاي نموذجاً)

إسماعيل خالد محمد

مقدمة:

يتجه العالم نحو ترتيبات إقليمية جديدة تسعى إلى تغيير ميزان القوى والعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي من خلال انشاء تكتلات دولية فاعلة بين المجموعات الدولية وبما يتناسب مع إمكانات وقدرات الدول الأعضاء فيها.

وتتجه هذه التكتلات إلى أن يكون لها دور رئيسي في ذلك التغيير، من خلال اعتمادها على ما تملكه من مقومات للقوة والنهوض بإمكانياتها الطبيعية والبشرية والمادية الهائلة تجعلها تنحو بمسارات واتجاهات ديناميكية للحصول على المكانة السياسية والاقتصادية الاستراتيجية وتحقيق أهدافها متخذة من التعددية السياسية والاقتصادية مقدمة للتعددية القطبية في ضوء التفرد القطبي بالقرارات الدولية من قبل الولايات المتحدة.

وإن ما يجري بين الشرق والغرب يمكن وصفه بأهم مراحل التغييرات التي عرفها الزمن المعاصر وأعمقها. وقد هدف الحوار الى التوصل إلى إيجاد الحلول أمام الصعوبات والمشاكل التي يواجهها النظامان الرأسمالي والاشتراكي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجوانب الدولية المتعلقة بالاستراتيجية السياسية والعسكرية وحدود هيمنة القوى العظمى.

إن أزمة الانظمة الرأسمالية (القومية) تفرز وجهتين سياسيتين لا يمكن التوفيق بينهما. فالإمبريالية تسعى للتغلب على صراع المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية المتأصل في نظام الدولة القومية الرأسمالية عن طريق انتصار قوة عالمية مهيمنة واحدة على جميع منافسيها. وهذا هو هدف الحسابات الإمبريالية الجيوستراتيجية، والنتيجة الحتمية لذلك هي حرب عالمية.

ولمعارضة الجغرافيا السياسية للطبقة الرأسمالية، تعد الطبقة العاملة الدولية القوة الاجتماعية التي تمثل، وبموضوعية، القاعدة الجماهيرية لثورة اشتراكية عالمية تنذر بنهاية نظام الدولة القومية برمته وإقامة اقتصاد عالمي يقوم على المساواة والتخطيط العلمي.

وان ظاهرة التكامل الاقتصادي بين دول رأسمالية هي ظاهرة تسعى من خلالها إلى توفير القاعدة الاقتصادية لتنمية القوى الانتاجية وهنا تلعب الشركات الرأسمالية متعددة القوميات دورها في عملية تدوير الراهنة وأدى ذلك الى تغيير في الأوضاع الاجتماعية والسياسية و أدت إلى ظهور مشاكل جديدة ذات طابع دولي شغلت العالم مثل القضايا البيئية و قضايا تأمين موارد طاقة وغيرها.

وقديماً مع مطلع القرن العشرين، دعا الليبرالي الناقد للإمبريالية، جون أ. هوبسون، بشكل ساخر إلى الانتباه إلى الدور الذي تلعبه "كذبة الروح" في التغطية على الغزو والاحتلال. وكما كتب هوبسون، فإنه وكنتيجة لمثل هذه الأكاذيب "قد تدنست العملة الأخلاقية للأمة".

يعتبر الباحث الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" أول من نبه إلى مخاطر الاحتكار حيث يقول "إن أرباب الصنعة الواحدة قلما يجتمعون إلا وانتهى لقاؤهم إلى مؤامرة ضد الجمهور، أو إلى خطة ماكرة لرفع الأسعار". وليس "سميث" استثناء في التحذير من الاحتكار، إذ تنبه إلى مخاطره كثير من الاقتصاديين والمفكرين من أرسطو وحتى "جون ستيوارت ميل".

وواقع الأمر أن المنافسة الكاملة هي حالة مثالية لا تتحقق كثيراً في الاقتصاد الواقعي. المنافسة الكاملة تعني تقاربا كبيراً في السلع المنتجة وتكاليف الإنتاج، وتخفيضاً مستمراً في الأسعار. هو وضع يصب في مصلحة المستهلك من دون شك، إلا أنه لا يحقق ربحا كبيرا للشركات وأرباب الأعمال. الربح فوق المعتاد يحدث مع الأوضاع الاحتكارية، بداية من المنافسة الاحتكارية، ومرورا باحتكار القلة (Oligopoly)، ووصولاً إلى الاحتكار الكامل (Monopoly)، ومعناه أن تسيطر شركة واحدة على النصيب الأكبر من السوق.

وعلى عكس ما يعتقد أغلبنا، فإن الرأسماليين وأصحاب الأعمال هم أشد الناس عداء للرأسمالية في الظاهر يتشدق أرباب الصناعة والمشروعات بإيمانهم المطلق بالنظام الرأسمالي. في حقيقة الأمر، هم يؤيدون جوانب منه تتعلق بحرية النشاط الاقتصادي وقدسية الملكية الخاصة، ويبغضون ركنا رئيسيا فيه: المنافسة المفتوحة .

التكتلات الإقليمية السياسية والاقتصادية

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً حاداً في الشؤون العالمية لقد برزت دول غير أوراسية لا تكون الحكم الرئيسي في علاقات القوة الأوراسية فحسب، بل لتصبح أيضاً القوة الأعظم في العالم, وكانت هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره قد شكّل الخطوة الأخيرة في صعود قوة من نصف الكرة الغربي، هي الولايات المتحدة، لتصبح القوة الوحيدة والعالمية بحق وحقيق، لأول مرة. ومهما يكن الأمر فإن أوراسيا

ما تزال محتفظة بأهميتها الجيوبوليتية, فهي ليست فقط متمثلة في محيطها الغربي, أي أوروبا, التي لا تزال مركزاً للكثير من القوة السياسية والاقتصادية للعالم, بل وفي منطقتها الشرقية, أي آسيا, التي أصبحت مؤخراً مركزاً حيوياً للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي المتعاظم. وبالتالي فإن مدى نجاح الولايات المتحدة ذات النشاطات أو الأنشطة العالمية في التعامل مع القوة الأوراسية المعقدة, ولا سيما قدرتها على أن تمنع ظهور قوة أوراسية مسيطرة أو معادية يبقى أمراً رئيسياً يحدد قدرتها على ممارسة السيادة العالمية.

لقد نشأ وتطور مفهوم التكتلات الاقتصادية أساساً في البلدان الصناعية وأصبح يُنظر إليها على أنها ضرورة ملحة, خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مرحلة من التطور بمساعدة العلم والتقنية, فتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة عام ١٩٥٧ م حتى أصبحت آنذاك بداية وصورة مثلى يُحتذى بها للعديد من الاقتصاديين والسياسيين بين مجموعات دولية أخرى.

وفقا لذلك, يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية بأنها تجّمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التشابه الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك, يعبّر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي, فقد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة وغيرها والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيمها وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر العوائد, والوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها.

وتعود نشأة التكتلات الاقتصادية إلى مجموعة من الدوافع الرئيسية، أهمها:

الدوافع الاقتصادية: وتتمثل بـ :

١. تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحث عن النمو الاقتصادي الجماعي والتنمية العادلة لجميع أطراف التكتل.

٢. توسيع نطاق السوق وزيادة استيعابه بما يحقق زيادة في الإنتاج وتدفق أكبر للسلع والخدمات وتعظيم الأرباح.

٣. تدفق الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية مستقرة قائمة على وجود نظم قانونية واقتصادية مشجعة على إقامة المشاريع المربحة, والتي تؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة النمو وهو ما يتيحه التكتل الاقتصادي باعتباره فضاءً حرّاً لانتقال عناصر الإنتاج.

٤. زيادة الكفاءة الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة, ومن خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية تزداد قوة التكتل في مواجهة التنافس الخارجي

> **"ما تزال أوراسيا محتفظة بأهميتها الجيوبوليتية، فهي ليست فقط متمثلة في محيطها الغربي، أي أوروبا، التي لا تزال مركزاً للكثير من القوة السياسية والاقتصادية للعالم، بل وفي منطقتها الشرقية؛ أي آسيا، التي أصبحت مؤخراً مركزاً حيوياً للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي المتعاظم. وبالتالي فإن مدى نجاح الولايات المتحدة يبقّى أمراً رئيسياً يحدّد قدرتها على ممارسة السيادة العالمية."**

تكتل مجموعة دول البريكس BRICS

يشير المصطلح إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل, روسيا, الهند , الصين , وجنوب

أفريقيا. كان استخدام هذا المصطلح أول مرة في عام ٢٠٠١ إشارة إلى الدول الصاعدة. ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام ٢٠٠٩. وتظهر التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في العقد القادم من القرن الحالي. وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن .

عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أكدت ذلك. فقد تغلبت دول المجموعة على الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العالمي. فظهرت أصوات تتنبأ بزعامة البريكس للعالم بحلول عام ٢٠٣٠ .

انطلقت مجموعة البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة لتكون حافزاً لتماسك هذه المجموعة، متخذين من الاتحاد الأوروبي نموذجاً في ذلك، لأن دول المجموعة مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركزت أهدافها على:

١. تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكامل اقتصادي خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية.

٢. إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية "الصندوق والبنك الدوليين".

٣. محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية. حيث

تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملتها المحلية لتدويل تلك العملات. وتأسيس آليات جديدة.

٤. تهتم المجموعة بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لا سيما وأن البرازيل تعدّ الدولة الرائدة في هذا المجال.

٥. الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلهم مجموعة جيوسياسية وجيواقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم.

٦. العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية مع العمل على إصلاح المنظمات السياسية الدولية وتحديداً الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٧. السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها. إذ يمكن الانفتاح على العالم .

دور البريكس في الاقتصاد العالمي

تمثل دول البريكس أكبر الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهي نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة. وبالرغم من أنها مجموعة لا تتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي, إلا أنها تملك من المؤشرات الاقتصادية ما يجعل لها دوراً ومكانة في الاقتصاد العالمي. بفضل الوزن الديمغرافي ومستوى تطور التنمية البشرية؛ إذ يقدّر عدد سكان دول البريكس حالياً حوالي /٣/ مليار نسمة وهو ما يعادل تقريبا /٤٥٪/ من سكان العالم, فهي قوة بشرية هائلة. ويرجع ذلك أساساً إلى التعداد السكاني الكبير جداً للصين والهند.

منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization (SCO

إن الظروف الدولية الخاصة بكل من روسيا والصين كانت لها مساهمة كبيرة في نشوء وقيام منظمة شنعهاي للتعاون . فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كان لابدّ لروسيا الاتحادية من استرداد عافيتها والتوسع في مناطق النفوذ خاصة في العالم وبالأخص في قارة آسيا . وكذلك ونظراً لحاجة الصين الكبيرة إلى موارد مختلفة لتأمين استمرار قوتها الاقتصادية كان

لا بدّ من اللجوء إلى إنشاء تكتلات واتفاقيات تضمن لها تحقيق تلك الأهداف فتم تشكيل منظمة شانغهاي للتعاون وهي منظمة إقليمية دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية.

هي منظمة دولية تضم الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان . كانت بداية تأسيسها في مدينة شنغهاي الصينية عام ٢٠٠١م .

تتميز منظمة شنغهاي للتعاون بأن مساحات الدول الأعضاء فيها تتجاوز مساحات دولها أكثر من ٣٠ مليون كيلو متر مربع, أي ما يساوي ثلاثة أخماس مساحة قارتي أوروبا وآسيا، ويبلغ عدد سكان الدول الأعضاء فيها نحو نصف تعداد سكان العالم. للمنظمة مقرّان دائمان هما مقرّ الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة الصينية بيجين ، ومقرّ آخر في العاصمة الأوزبكية طشقند.

من أهم أهداف منظمة شنغهاي للتعاون :

١- تحقيق التنسيق البيني في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والتجاري والثقافي وشبكات النقل والطاقة .

٢- تبنّيها العديد من الاستراتيجيات لحل مشاكل الحدود ومكافحة الإرهاب والمخدرات، فالمنظمة منذ تأسيسها إلى الوقت الحاضر تضع ضمن سياساتها الحفاظ على السلم والأمن الإقليمي وتعزي الأمن الدولي، حيث حققت إنجازات ملحوظة في استتباب الأمن والتعاون في كافة مجالات الحياة.

٣- تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب ودعم الأمن والتعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

٤- تحقيق التعاون في الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية وتنفيذ القانون

"نشأ وتطور مفهوم التكتلات الاقتصادية في البلدان الصناعية، وأصبح يُنظر إليها على أنّها ضرورة مُلحّة، خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مرحلة من التطور بمساعدة العلم والتقنية، فتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة عام ١٩٥٧ م حتى أصبحت آنذاك بداية وصورة مثلى يُحتذى بها."

، وحماية البيئة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والطاقة والمواصلات والمال والمصارف ، والتأمين والقروض وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التنمية الشاملة في المنطقة، كما بدأت بإنجاز أهدافها عن طريق إجراء النشاطات في كافة المجالات).

في المرحلة الحالية تحتاج المنظمة إلى استكمال آلياتها في بعض الجوانب من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

١- تعزيز الثقة المتبادلة وعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.

٢- تطوير التعاون في كافة المجالات وحماية وتعزيز السلم والأمن.

٣- رفع مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء وتحسين ظروف الحياة من خلال الأعمال المشتركة وعلى أساس علاقات المساواة والشراكة.

٤- نسيق المواقف عند المشاركة في الاقتصاد العالمي.

٥- إيجاد الحلول للمشاكل القائمة في القرن الواحد والعشرين بشكل مشترك.

إن الدول الست في منظمة شنغهاي للتعاون دول مجاورة ترتبط ارتباطاً مهماً فيما بينها، حيث إن هناك العديد من القواسم المشتركة، وحققت المنظمة في مجال التعاون الأمني والاقتصادي وعلاقاتها الخارجية وفي المجالات الأخرى إنجازات مستمرة ومتطورة.

هيمنة جديدة روسية ـ صينية ، شراكة متعددة الأقطاب:

تدور محاور الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية، كتوجّه جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على محاولة هذين البلدين الكبيرين والجارين على الدفع بالعالم إلى التعددية القطبية، وتجاوز مرحلة الأحادية القطبية، أو الأحادية الأمريكية. و قد بات على الدولتين الكبيرتين توحيد رؤيتيهما بتجاوز خلافاتهما والتركيز على الدفع قُدماً بتغيير منطق الأحادية القطبية، وذلك بتغيير ميزان القوى في العلاقات الدولية.

لقد اتخذت الشراكة الروسية الصينية أشكالاً عديدة شملت المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ ففي المجال السياسي نجد أنها اتخذت أشكال التحالفات الإقليمية كمجموعة أو منظمة شنغهاي للتعاون، التي تعدّ من أهم وأقوى التحالفات السياسية بين روسيا والصين خاصة والجمهوريات المستقلة. وإذا كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تركت فراغاً استراتيجياً في العلاقات الدولية، فإن روسيا والصين مدركتان إدراكاً كبيراً خطورة الفراغ الاستراتيجي والحيوي الذي حصل خاصة في المجال الحيوي لروسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق.

لقد نصت الاتفاقية المنشئة لمجموعة شنغهاي على :

- إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود التي تمتد ٤٠٠٠ كلم في أقصى شرق روسيا وعلى المسافة نفسها في آسيا الوسطى أي ما يعادل ٨٠٠٠ كلم.
- مواصلة الجهود بتخفيض متبادل للقوات العسكرية المنتشرة في مناطق الحدود.
- عدم قيام الدول الموقعة على الاتفاق بتحريك قواتها في المناطق الحدودية دون إبلاغ الدول الأخرى.

تأرجحت السياسة الخارجية الروسية بين التوجهين المختلفين؛ فالتوجه الأول سيطر منذ نهاية ١٩٩١ حتى نهاية ١٩٩٥ في فترة وزير الخارجية آنذاك " كوزيريف"، وانطلق من أهمية اندماج روسيا في الرأسمالية الغربية وبالتحديد في مجموعة دول حلف الأطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً وإنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية.

و في هذا الإطار ساهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون وذلك لتدعيم الدور الروسي في القارة الآسيوية للحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى ، وكذلك مواجهة التأثيرات الإسلامية والحركات الانفصالية في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق.

فروسيا تسعى إلى التنسيق الاستراتيجي مع دول آسيا الوسطى لأنها تمثل في الأساس أهم مصادر الطاقة ضمن دائرة احتياطي الغاز والبترول.

أما الموقف الصيني فكان مدفوعاً بعدة عوامل، فتبحث الصين لدى روسيا عن الإمكانيات التي تزيد من قوتها العسكرية، بعد أن فرض الغرب حظراً على بيع الأسلحة الهجومية للصين عام ١٩٨٩.

كما تحرص الصين على ضمان مواردها الحيوية، وضمان التعاون في مجال الطاقة ومحاصرة الحركات السياسية الدينية التي تظهر في الدول المجاورة نتيجة ضعف الأنظمة الحاكمة

فيها.
إلى جانب رغبة الصين في تحويل المنظمة إلى متراس في مواجهة تأثير النفوذ المتصاعد للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى.
وفي السياق ذاته يأتي موقف الدول الأربع الأخرى في المنظمة، والسعي للقضاء على المشاكل الحدودية مع الصين، ومحاولة الاستقواء بروسيا لمواجهة مخاطر الحركات السياسية الدينية، ومن ثم اتفقت هذه الدول على التنسيق بينها في مجال مواجهة الإرهاب وكذلك مقاومة الحركات الانفصالية. خصوصية العلاقات الروسية الصينية في منظمة شنغهاي للتعاون
إن إمكانيات روسيا والصين تسمحان لهما بلعب دور هام في العلاقات الدولية، فإذا كانت روسيا ورثت عن الاتحاد السوفياتي وضعاً حرجاً، فإنها تبحث عن استعادة مكانتها الدولية، وبالمقابل فإن الصين بحجمها ومضامين صعودها أصبحت قوة ترفض لعب دور هامشي كذلك، ومن هذا المنطلق تشكلت توجهات البلدين في صدّ الهيمنة الأمريكية والدفع بميزان القوة في العلاقات الدولية إلى عالم متعدد الأقطاب.
ومن بين أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال السياسي نجد « منظمة شنغهاي للتعاون».
لقد سارت روسيا و الصين بعقلية جديدة لمواجهة الأخطار المشتركة، و لتحقيق توازن جديد في العلاقات الدولية بالشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.
بناء على ما تفرزه الوقائع لا يمكن للأهداف الجيوسياسية الروسية الصينية أن تصل إلى ما هو أبعد من هدفين:
الهدف الأول هو البحث عن شركاء دوليين وإقليميين، وهي مستعدة لتقاسم النصر معهم وإن تعارضت رؤاهم وأساليبهم ، حتى لا تتحمل ثمن الفشل لوحدها في حال حصوله، وحتى لا تغوص في مستنقعات الفشل ولذلك تسعى روسيا والصين جاهدة لترويض التكتلات الناشئة التي تحمل صبغات اقتصادية شكلاً بينما تحمل في مضامينها أهداف أبعد من ذلك

الهدف الثاني:الترويج لمنظومة أمنية متكاملة من آسيا الوسطى مروراً بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وصولاً إلى أقصى الغرب بمشاركة بعض الأطراف الإقليمية ذات الأهداف المشتركة ، بديلاً عن المنظومة الأمنية الأميركية المهيمنة منذ عقود.. مقاربة ربما تبدو بسيطة لكنها ستفتح معركة جيوسياسية شاملة، وغير مضمونة النتائج مع الحلفاء والشركاء قبل المنافسين الآخرين .

التكتلات الاقتصادية منافسة غير المتكافئة وصورة غير مشرقة للعالم

بات من المعروف إن الوظيفة السياسية الخاصة لمنظمات اليسار الزائف وشركائهم هي التغطية على أكاذيب الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة وحلفائها – لتبرير التدخل سواء في البلقان أو ليبيا أو سوريا – من خلال الادعاءات الاحتيالية بـ» الاعتبارات الإنسانية والبيئية وحقوق الإنسان». فقادة الغرب الرأسمالي الذي تمثل الليبرالية أسلوب ونمط نموهم وتصاعدهم وهم يستنكرون «معاداة الإمبريالية غير المحسوبة» لوقوفها في وجه أي عملية أو أخرى تعد لها قوى الهيمنة العالمية من الغرب .
لم تغب الاعتبارات السياسية الاستراتيجية بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية والسياسية الناشئة التي تم تأسيسها من قبل روسيا والصين ، فقد حرصت على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم, خاصة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط, إذ توافق قادة بريكس على ضرورة تفادي استخدام القوة, معربين عن قلقهم الكبير إزاء ما يحدث من اضطرابات وتحديداً في سوريا والعراق واليمن و ليبيا .
- تسعى هذه التكتلات إلى المنافسة وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب بعيداً عن الأحادية القطبية التي يعيشها العالم منذ انتهاء الحرب

”إن لتكتل مجموعة دول البريكس مكانة في ميزان القوى العالمي ومنها؛ أن السياسة تتبع الاقتصادّ والتجارة حيثما ذهبت، فعملية ضم جنوب أفريقيا مثلاً قد خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتكية أكثر منها اقتصادية أو تجارية، فبعد انضمامها للمجموعة أوائل عام ٢٠١١ ، سعت الصين إلى ضرورة ضم دولة أفريقية إلى المجموعة باعتبارها الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا.“

الباردة، حيث تنفرد الولايات المتحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل المقاييس على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي.

إن لتكتل مجموعة دول البريكس مكانة في ميزان القوى العالمي ومنها :

- إن السياسة تتبع الاقتصاد والتجارة حيثما ذهبت، فعملية ضم جنوب أفريقيا مثلاً قد خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتكية أكثر منها اقتصادية أو تجارية, فبعد انضمامها للمجموعة أوائل عام ٢٠١١ ، سعت الصين إلى ضرورة ضم دولة أفريقية إلى المجموعة باعتبارها الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا, ولتكون بريتوريا بوابة بريك إلى قارة أفريقيا في ظل السباق الأمريكي الصيني الكبير على النفوذ والتجارة في القارة. علاوة على أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة, فهي تشرف على المحيطين الأطلسي غرباً والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

الواقع العولمي الاحتكاري (الليبرالية) المتوحشة و المنظمات الإقليمية والدولية

إنّ الذي وصلت إليه قوى الهيمنة الرأسمالية العالمية التي تمثلها الأحادية القطبية الأمريكية بشكلها المعاصر، والذي تضمن في تكوينه المستحدث ليس فقط تحكماً بوسائل وعلاقات الإنتاج والثروة، وإنما أيضاً تحكماً شبه مطلق بكل مصادر الإعلام والسلطة عبر تحوير كيانات الدول البيروقراطية وأدواتها الترويضية للمجتمعات إلى ملكية شبه حصرية . لذلك النمط المتطفر من الرأسمالية العولمية المتوحشة التي نسميها اليوم بالليبرالية الجديدة، وكيانات عابرة للقارات أصبحت صاحبة الحل والربط على شكل حكومة كونية غير معلنة، يلتقي أباطرتها في لقاءات سنوية كالذي يجري في دافوس بسويسرا وغيرها من مراكز صناعة القرار لاتخاذ القرارات والتوجيهات التي لا بد للعالم وشعوبه من اتباعها، سواء بإرادتهم أو بالقوة والترهيب والتهديد بالحصار، أو حتى الحديد والنار إن اقتضت الحاجة.

ويمكننا الاستشهاد بدور وفعالية ونشاطات الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات, والتي تستخدم للتغطية على أعمالها الاستغلالية الاشتراك في منتديات وهيئات تنظيمية عالمية ومنظمات العلاقات العامة والإعلام, من أجل إقناع زعماء الدول والحكومات وأيضاً الجماهير والشعوب بسياقات التحرك التي تتأثر فيها حياة الإنسان, وهذا كله أثّر بشكل كبير في ارتفاع أعداد أنظمة الحكم الديكتاتورية المغلّفة بالرأسمالية البرجوازية الحداثية أسوة بأنظمة تلك الشركات.

لم تعد قوى الهيمنة العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية مركز المراكز، ولم تعد الموازن للتوظيفات الإنتاجية التي يموّلها، وبدت عليها

علامات تدفعها إلى مقدمة المسرح المتناقض المتصاعد بين المركز والأطراف المسمى شمال جنوب، ويلاقي المركز انطواءً على نفسه، تاركاً الأطراف لمصيرها، فالشمال قادر على الاستغناء عن الجنوب والدول النامية باتت من الماضي، اليوم نرى وجود منظمات مثل منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وتدخلات حلف شمال الأطلسي، وفوق ذلك تنكر بذاتها لجوهر البرجوازية لصالح خطاب جديد حداثي.
لقد قدم بريجينسكي شرحاً في كتابة رقعة الشطرنج الكبرى وضح فيها التشعبات الاستراتيجية للحقائق الجيوبوليتية الجديدة,

فهو يشرح على سبيل المثال :
. لماذا ليست أميركا القوة العظمى العالمية الأولى فقط بل والأخيرة أيضاً؟ وماذا يترتب عليها إزاء وراثتها لهذا الدور؟.

إن استنتاجات بريجينسكي المدهشة والمبتكرة تقلب غالباً الحكمة التقليدية رأساً على عقب عندما يرسي هذا الرجل قاعدة لرؤية ملزمة وجديدة للمصالح الحيوية الأميركية في العالم, ومسارعة كل من روسيا والصين إلى لعب دور محوري في التكتل عبر التجمعات الإقليمية السياسية والاقتصادية لرسم معالم جديدة في السياسة الدولية وإبعادها عن الهيمنة الأحادية الأمريكية.

التوجهات الجديدة في العلاقات الدولية المعولمة :

من الممكن والوارد جداً أن تلعب التكتلات الإقليمية الجديدة إحدى التوجهات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة ، والتي ارتبطت بعدد من المتغيرات على الصعيد العالمي أبرزها زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول، وما قابلها من تزايد في الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي غيرت من اتجاهات التعامل وفق ضوابط جديدة تحكم

”إن الواقع العولمي الاحتكاري المتوحش الذي وصلت إليه الرأسمالية الأحادية القطبية الأمريكية بشكلها المعاصر، والذي تضمن في تكوينه المستحدث ليس فقط تحكماً بوسائل وعلاقات الإنتاج والثروة، وإنما أيضاً تحكماً شبه مطلق بكل مصادر الإعلام والسلطة عبر تحوير كيانات الدول البيروقراطية وأدواتها الترويضية للمجتمعات إلى ملكية شبه حصرية، لذلك النمط المتطفر من الرأسمالية العولمية المتوحشة التي نسميها اليوم بالليبرالية الجديدة“

العلاقات على جميع الصعد, ولتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والمنافع السياسية والاقتصادية. تعدّ التكتلات الآنفة الذكر قوة اقتصادية ذات نمو سريع من قارات متعددة في العالم، استطاعت بأدواتها ومرجعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة أن تشكل قوة دولية لا يستهان بها، وتتّجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.
وفي الواقع لا تستطيع الاستراتيجيات المحددة بمصالح رأسمال المسيطر، أن تقدم شيئاً للشعوب التي لا تعترف أصلاً بهذه المصالح. إن مجمل السياسات التي تتبعها قوى السيطرة الرأسمالية لم تنتج إلا البؤس والفقر والموت لملايين البشر، وليست الشعوب وحدها ضحايا هذا النظام، فخضوع المجتمعات لمنطق الربح الأقصى للرأسمال المسيطر ينتج أعداداً غفيرة من العاطلين عن العمل، والمفقَرين والمهمَّشين والمبعَدين حتى في مراكز تلك الدول نفسها.

خلاصة :

في خضم الصراع المخفي والعلني فيما بين الأنظمة الرأسمالية والبرجوازية الجديدة الغربية والأنظمة التي تحكم الأنظمة الشمولية ومنها الاشتراكية الشرقية يتبادر إلى الذهن أن التحولات التاريخية التي طرأت على الساحة الدولية قد أفسح المجال أمام القوة الرأسمالية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب التي تبوأت لوحدها زعامة النسق العالمي الراهن ومن الطبيعي أن يلقي بظلالها على الدول النامية ومنها دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا . وعلى التفاعلات السياسية التي تجري فيها .وإن صعود القوى الاقتصادية التي تتصبغ بالليبرالية .إلا دليل على إعادة تدوير الأدوار وإعادة صياغة أنماط التفاعلات الاقليمية في هذه المنطقة الحيوية .

وختاماً يمكننا الإجابة عن التساؤل المطروح حول هل تفيد هذه التكتلات الإقليمية الناشئة التكتلات العالمية السياسية . هل تسعى الى المنافسة لدعم المجتمعات والدول أم إن هدفها الأساسي المحاربة وزيادة الإنتاج . هل يمكن لهذه التكتلات الناشئة الوقوف في وجه التنامي الوحشي لقوى الهيمنة العالمية أم تكملها ؟ . و للتأكيد على ما تم ذكره سابقاً يمكننا القول أن أساس السياسة التي تنتهجها هذه التكتلات هي الاحتكار والتوسع وهذا ما أكده المفكر الأممي عبد الله أوجلان بقوله :

أنّ العناصرَ التي نسميها بالرأسمالية والرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي، هي التي تراقبُ الاقتصاد بشكلٍ غيرِ مباشر، ولا تأخذ مكانها فيه بصورةٍ أساسية. فبماذا ينشغل هؤلاء أساساً؟ إنهم معنيون باحتكارِ السلطة. أي أنهم يُوَحِّدون احتكاراتِهم الاقتصاديةَ مع احتكاراتِ السلطة. كما أنهم يحاربون، لأنّ قواهم تتضاعف داخلَ البلدِ عندما ينتصرون في الحرب. وهذا ما معناه مزيداً من فائضِ القيمة. أما حين انتصارهم في حروبهم مع الخارج. فهذا يعني مَكسباً استعمارياً وبسطاً للهيمنة. وهذا ما يعني بدوره النهبَ والسلبَ الاحتكاريّ.

المراجع والمصادر :

سمير ،أمين ، ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، ترجمة د.فهمية شرف الدين ، دار الفارابي للنشر ، بيروت ،2003م

فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 م

فرانسوا مورو ،ترجمة كميل داغر ، الأممية الرابعة من تروتسكي مؤسساً، إلى الآن ، دار الفارابي للنشر بيوت 2007م

. أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، مؤسسة

. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، التحديات السياسية والاقتصادية للهيمنة الأمريكية تكتل البريكس وشنغهاي نموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017 م.

. أليسون غراهام ، حتمية الحرب بين القوى الصاعدة ، والقوة المهيمنة ، دار الكتاب ، بيروت 2018م .

. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، ترجمة فهمية شرف الدين ، دار فارابي ، بيروت 2003م.

. ريتشارد أتش روبنز ، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2008م.

. زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً الطبعة الثانية مركز الدراسات العسكرية ،1999م.

عبد الله أوجلان ، مانفيستو الحضارة الديمقراطية ، المدنية الرأسمالية ، المجلد الثاني ، مطبعة آزادي ، 2013م

العلاقات البريطانية الخليجية

دور بريطانيا في إقامة الدول والإمارات الخليجية

أحمد دالي

تمهيد

يُعتبر الموقع الجغرافي أحد أهم الأسباب التي تُبنى عليها السياسة الدولية، وكلما كان هذا الموقع ذا اعتبارات وصفات قوية؛ فإن الدول أو المنطقة التي يحتويها هذا الموقع تحظى بأهمية استراتيجية وجيوسياسية كبيرة، ذلك من منطلق أن الجغرافيا السياسية تبدأ بالتعريف عن نفسها من بوابة الأهمية الجيوسياسية للموقع الذي تتمتع به دولة ما بشكل مستقل أو منطقة تضم مجموعة من الدول بشكل عام، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الخليج العربي التي تتضمن من ناحية الحدود السياسية والإدارية مجموعة من الدول المستقلة والإمارات المتحدة.

تنبع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من موقعه المتوسط على مشارف القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) أو كما هو متعارف عليه تسميتها بقارات العالم القديم, وهذه الميزة التي يتمتع بها الخليج العربي من جهة أهمية الموقع؛ لم يتمكن العالم اليوم من تجاوزه أو إهماله على الرغم من كل ما توصل إليه من التقدم التكنولوجي من ناحية الاتصالات والتطور النوعي بالنسبة لطرق المواصلات, فمياه الخليج العربي كانت ومازالت من أهم الطرق البحرية أمام السفن التجارية, وما زاد من هذه الأهمية في الوقت الحاضر, هو اكتشاف الثروات الباطنية من النفط والغاز, إذ يُعتبر بذلك أحد أكثر الممرات المائية ازدحاماً ومروراً بسبب عبور ناقلات النفط من خلاله وربطه المناطق النفطية بالمحيط الهندي. لم يتوقف الأمر عند مياه الخليج فحسب, بل انسحبت تلك الأهمية على الدول المطلة على تلك المياه, وبطبيعة الحال يمكن إسقاط تلك الأهمية على الامتداد البري لدول الخليج العربي, لأنّ المملكة العربية السعودية تشرف من جهة الغرب على البحر الأحمر, وبالتالي هي متصلة بقناة السويس الذي هو الممر المائي الآخر الذي لا يقل عن مضيق هرمز الذي هو المدخل إلى مياه الخليج من جهة سلطنة عُمان, وبهذا تمتد المساحة البرية لدول الخليج إلى الاتصال بقارة أفريقيا من بوابة البحر الأحمر.

سنتناول في هذا البحث الجزئيات التالية:

- بدايات الهيمنة البريطانية على الخليج العربي
- التنافس البريطاني العثماني في الخليج العربي
- دور بريطانيا في تأسيس الدول والإمارات الخليجية

لمحة تاريخية عن بدايات الهيمنة البريطانية على الخليج العربي

مرت دول منطقة الخليج العربي كما هي معروفة اليوم بوضعها القائم, بمرحلة تحولات اقتصادية وسياسية دراماتيكية حتى وصلت إلى ما هي عليها اليوم, ويعود ذلك في المقام الأول إلى أنّ الرقعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي ـ كما أسلفنا ـ بجميع دولها وإماراتها تُعتبر ذات طبيعة خاصة من ناحية الخرائط والحدود السياسية من جهة, ومن حيث طبيعتها القبلية والعائلات الحاكمة من ناحية أخرى, فهذه التركيبة الفريدة أضفت شيئاً من الخصوصية على طابع العلاقات على اختلاف أشكالها ما بين قبائل وإمارات الخليج فيما بينها من جانب, وأثرت كذلك ـ من جانب آخر ـ على طبيعة تعامُل القوى الخارجية معها, وخاصة مع أهمية الموقع الجغرافي على طريق الهند وطرق التجارة الشرقية, الأمر الذي جعل من منطقة الخليج العربي هدفاً للسيطرة ومدّ النفوذ من قوى غربية مختلفة, وسيزيد من تدفق أشكال الهيمنة هذه لاحقاً اكتشاف الثروات الباطنية. خضعت منطقة الخليج العربي قبل تقسيماته السياسية الحديثة المعروفة في يومنا, لأشكال مختلفة من السيطرة ومدّ النفوذ, سواء من القوى والأسر والقبائل الداخلية الذين هم من أصلاء المنطقة, أو من قبل قوى الهيمنة والسيطرة الخارجية التي يمكن تسميتها بقوى الاستعمار مثل البرتغال وهولندا وبريطانيا, مع الاختلاف الواسع في مصطلح الاستعمار لدى المؤرخين, فبعضهم يرى أن الاستعمار هو امتداد نفوذ دولة ما على حساب دولة أو مناطق أخرى سياسياً وعسكرياً, فيما يرى فريق آخر أن كلمة الاستعمار يمكن أن تُطلق على كل منطقة أو إقليم تستوطنه شعوب مختلفة. بدأت الهيمنة البريطانية على الخليج العربي عام ١٨٢٠ واستمرت حتى انسحابها عام ١٩٧١, لفترة زمنية امتدت لأكثر من مئة

وخمسين عاماً, إذ كانت بريطانيا طوال هذه المدة القوة المهيمنة الوحيدة في المنطقة, ولكن كان قد سبقها إلى ذلك كل من البرتغال وهولندا, لكن قبل ذلك التاريخ كانت بريطانيا قد عقدت معاهدة مع سلطان مسقط "عاصمة سلطنة عمان حالياً" عام ١٧٩٨, وبعد هذه المعاهدة بدأت تعمل على مدّ نفوذها وخاصة مع نجاحها في القضاء على النفوذين البرتغالي والهولندي, وبالفعل عزّزت بريطانيا هيمنتها ونفوذها على ساحل الخليج العربي حيث باتت جميع إمارات الساحل وهي (البحرين والكويت وقطر) مرتبطة بمعاهدات مع الحكومة البريطانية. إلا أن السبب الرئيس لبريطانيا في هذه السيطرة يعود إلى هدفها في تطوير المصالح التجارية في المنطقة وتحديداً على الطرق المؤدية إلى مستعمراتها في الهند, وبالفعل ومع الوقت أخذت تغير من طبيعة تدخلها هذا نحو الهيمنة وتوطيد حكمها للمنطقة وتوسيع ممتلكاتها الاستعمارية على طريق الهند كما كانت قد خططت ورسمت لها, وقد لعبت (شركة الهند الشرقية) دوراً أساسياً في هذه التطورات والمتغيرات في السياسة البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ككل, ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص, فقد ساهمت هذه الشركة وبشكل مباشر وفاعل في الجانب العسكري من خلال تعزيز الجيش والأسطول البريطاني في المنطقة, والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية ما كانت تعطي أهمية كبيرة لمنطقة الخليج العربي كل هذه المدة.

نظام الحكم في دول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة) ذو شكل ملكي متوارث، فهو حكم وراثي لا يخرج عن إطار الأسرة الحاكمة، وهذه الأسر التي استقرّ لها الحكم حتى يومنا هي:

. آل سعود: الأسرة الحاكمة في السعودية.
ـ آل صباح: الأسرة الحاكمة في الكويت.
ـ آل خليفة: الأسرة الحاكمة في البحرين.
ـ آل ثاني: الأسرة الحاكمة في قطر.
ـ آل سعيد: الأسرة الحاكمة في سلطنة عمان.

ـ أما بالنسبة للإمارات العربية السبعة المتحدة فإن كل إمارة تحكمها عائلة:

١ـ إمارة دبي: تحكمها أسرة آل مكتوم.
٢ـ إمارة أبو ظبي: تحكمها أسرة آل نهيّان.
٣ـ إمارة عجمان: تحكمها أسرة آل النعيمي.
٤ـ إمارة أم القيوين: تحكمها أسرة آل معلا.
٥ـإمارتا الشارقة ورأس الخيمة: تحكمهما أسرة القواسم "القاسمي".
٦. إمارة الفجيرة: تحكمها أسرة آل الشرقي.

"خضعت منطقة الخليج العربي قبل تقسيماته السياسية الحديثة المعروفة في يومنا، لأشكال مختلفة من السيطرة ومدٍ النفوذ، سواء من القوى والأسر والقبائل الداخلية الذين هم من أصلاء المنطقة، أو من قبل قوى الهيمنة والسيطرة الخارجية التي يمكن تسميتها بقوى الاستعمار، مع الاختلاف الواسع في مصطلح الاستعمار، فبعضهم يرى أن الاستعمار هو امتداد نفوذ دولة ما على حساب دولة."

التنافس البريطاني العثماني في الخليج العربي

كما مرّ معنا من قبل أن الدولة العثمانية لم توجّه أنظارها بشكل جادّ نحو منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية, إلا بعد أن تمّ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ ودخولها ميدان الملاحة العالمية وربطها الدول الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط بالدول الإفريقية جنوب المتوسط, بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية وصولاً إلى المحيط الهندي عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب, وهذا ما دفع بالسلطنة العثمانية في هذه الفترة بالتحديد إلى الاهتمام بمنطقة الخليج العربي طمعاً في الاستفادة من طريق قناة السويس, والأمر الآخر الذي هيّأ الظروف أمام هذه الفكرة العثمانية كان تولي مدحت باشا الولاية على بغداد والذي تمكن من إقناع السلطان العثماني بضرورة التصدي للنفوذ البريطاني في الخليج, ومحاولة القيام بدور رئيسي في هذه المنطقة المسلمة من أجل رفع هيبة الدولة العثمانية التي ترى في نفسها أنها الراعية للمسلمين في كل مكان, وكانت فكرة مدحت باشا هذه مبنية على دراسته وتقديره للوضع في المنطقة وشيوخها المسلمين وبين الأهالي بأنهم سيرحّبون بالقدوم العثماني, لكن الوجود البريطاني واتساع نفوذه بين مختلف الإمارات والمشيخات الخليجية, شكّل هاجساً بل مشكلة لدى العثمانيين في كيفية التوجه إلى المنطقة أو تأمين موطئ قدم لهم في البداية, وما زاد الأمر صعوبة على الدولة العثمانية هو ارتباط الأمراء والمشايخ بمعاهدات واتفاقيات مع الحكومة البريطانية, ولكن كان هناك شيء ما يمكن للعثمانيين اللعب عليه وهو ما حدث في الحقيقة, وهذا الشيء هو اشتراك العثمانيين مع سكان المنطقة برابطة الدين الإسلامي, إذ كان السلطان العثماني يرى في نفسه خليفة للمسلمين, ومن هنا جاءت فكرة إمكانية استمالة السكان في شبه الجزيرة العربية إلى جانب العثمانيين, لكن هذه الاستمالة لم تكن أبدية, إذ سرعان ما تغيرت المواقف السياسية لدى حكام وأمراء وسكان منطقة الخليج أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى بين أعوام (١٩١٤ـ ١٩١٨), وتحديداً في منصف سنوات الحرب, ففي بداية الحرب كانت المنطقة في صف الدولة العثمانية في مواجهة الغرب, والذي حصل أن العرب فقدوا كل أمل من السلطنة العثمانية بعد أن أعادوا النظر في علاقاتهم بالعثمانيين على مرّ العقود الماضية, وبذلك تحولوا إلى الوقوف والقتال مع البريطانيين ضد الجيوش العثمانية هناك, وأفضت نتائج الحرب العالمية الأولى كما هي معروفة لدى الجميع إلى إنهاء سلطة الدولة العثمانية على المنطقة العربية برمّتها بما فيها منطقة الخليج بطبيعة الحال.

ومن التفاصيل الجزئية البارزة حول هذا التنافس البريطاني العثماني في منطقة الخليج العربي؛ هو تنافس القوتين على جزر البحرين ومحاولة بسط النفوذ عليها, لما لها من أهمية تجارية واقتصادية واستراتيجية في قلب مياه الخليج العربي, وخاصة في ظل المصالح الاستراتيجية المتضاربة لكل من القوتين المتصارعتين أصلاً على مدّ النفوذ وبسط السيطرة, وقد برز هذا التنافس في أبرز أشكاله في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال بعض القنوات الدبلوماسية الناعمة في غالب الأحيان, واللجوء إلى التنديد والاحتجاج السياسي في بعضها, ولم تخلُ مواقفهما من الاستعانة بالإجراءات العسكرية القليلة كلما تطلب الأمر, ولكن ما كان يجعل كفة بريطانيا هي الراجحة وصاحبة الصدارة على الكفة العثمانية, هو أنه كما أسلفنا من قبل أن الحكومة البريطانية كانت قد ربطت الأمراء والمشايخ المحليين باتفاقيات ثنائية وألزمتهم بمراجعة بريطانيا في تصرفاتهم وقراراتهم الحاسمة, الأمر الذي كان يغلق الطرق في وجه العثمانيين كلما بدرت منهم محاولة لكسب أولئك المشايخ والأمراء واستمالتهم إلى صفهم.

لم يكن الوضع مختلفاً في كل من قطر وإمارات الساحل الخليجي (الإمارات العربية المتحدة) عمّا كانت عليها الحال في البحرين, لأن المعاهدات والاتفاقيات التي تربطهما ببريطانيا من جهة والمصالح الاقتصادية وتعهّد بريطانيا بحماية الأسر الحاكمة من جهة أخرى؛ كان لكل هذا الوضع الراهن الكلمة الفاصلة, وبالتالي كانت الغلبة لبريطانيا على حساب جميع المحاولات العثمانية على الرغم من الرابطة الدينية بين العرب والعثمانيين, والتي لم توفر الدولة العثمانية وسيلة إلا واستخدمتها من أجل استغلال الوازع الديني واستثمار تلك الرابطة والقداسة التي تجمع بينهم والعرب المسلمين, ومن أبرز نتائج التنافس البريطاني العثماني هذا على قطر هو صراع قطر مع كل من جارتيها البحرين وأبوظبي, إذ وقفت بريطانيا ضد قطر حول مشكلة حدودية في «منطقة العديد», في حين ساندت الدولة العثمانية قطر وأصرت على أن هذه المنطقة تقع ضمن حدود قطر وبالتالي تقع ضمن منطقة النفوذ العثماني, وكانت هذه المشكلة هي أولى جولات وحلقات التنافس الحادّ بين القوتين الكبيرتين في الخليج العربي, وقد كان السبب الحقيقي والمبطّن لدى بريطانيا من تقليص وتحجيم الحدود القطرية هو منع النفوذ العثماني من التمدد والاقتراب من أمراء ومشايخ الساحل العُماني الواقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني بشكل منفرد, وقد تطورت المشكلة بين قطر وأبوظبي إلى هجمات متبادلة, ما اضطر شيخ قطر إلى استدعاء الدولة العثمانية في حين وقف الإنكليز إلى جانب أبوظبي.

دور بريطانيا في تأسيس الدول والإمارات الخليجية

في محاولة من الأسر الخليجية الحاكمة في الحصول على حماية البريطانيين, سعت إلى إبرام عدد من المعاهدات مع بريطانيا

"كان السلطان العثماني يرى في نفسه خليفة للمسلمين، ومن هنا جاءت فكرة إمكانية استمالة السكان في شبه الجزيرة العربية إلى جانب العثمانيين، لكن هذه الاستمالة لم تكن أبدية، إذ سرعان ما تغيرت المواقف السياسية لدى حكام وأمراء وسكان منطقة الخليج أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى بين أعوام (١٩١٤-١٩١٨)، وتحديداً في منصف سنوات الحرب."

ضد التهديدات الخارجية التي كانت تشكل خطراً عليها, جاءت تلك المعاهدات بعد إبرام معاهدة ١٨٢٠, وقد منحت جميعها الهيمنة البريطانية طابعاً رسمياً في المنطقة, وأضفت على وجودها ونفوذها صبغة من الشرعية, ولكن في المقابل؛ هذه المعاهدات على الرغم من توفيرها الحماية المطلوبة للأسر الحاكمة للقبائل والإمارات الخليجية القائمة, إلا أنها قلصت من سلطة هؤلاء الأمراء والحكّام وحدّت من قدرتهم على التصرف والتحرك بشكل مستقل بمعزل عن الإرادة البريطانية, فقد أضحت تصرفاتهم وقراراتهم مرهونة بموافقة بريطانيا. ثم جاءت معاهدة الهدنة البحرية عام ١٨٥٣, وبموجب هذه المعاهدة قدّم الحكّام العرب تنازلات جديدة, حيث تنازلوا وبشكل رسمي عن حقوقهم في شن الحروب البحرية وذلك في مقابل تعهد بريطانيا بحمايتهم من التهديدات الخارجية, ثم بعد ذلك أخذت الحكومة البريطانية على

عاتقها مسؤولية المحافظة على الوضع القائم في منطقة الخليج وخاصة بعد استحواذ بريطانيا على ممتلكات شركة الهند الشرقية نتيجة التمرد الهندي عام ١٨٥٧ . بعد استقلال الهند عن بريطانيا عام ١٩٤٧ وجهت الحكومة البريطانية في لندن اهتمامها بشكل أكبر من قبل بمنطقة الخليج, وبدأت تمنح أهمية أكبر لتواجدها ونفوذها هناك, ومع اكتشاف حقول النفط الهائلة في هذه الفترة بالتحديد؛ فإن المنطقة باتت ذات قيمة كبيرة اقتصادياً وسياسياً, الأمر الذي دفع بالحكومة البريطانية إلى التخلي عن الهند وصبّ تركيزها واهتمامها بمنطقة الخليج العربي, وفي فترة الخمسينات من القرن نفسه كانت بريطانيا قد شجعت حكّام الخليج, على استثمار عوائد وواردات النفط الفائضة لديهم في بريطانيا. بالعودة إلى بدايات هيمنة النفوذ البريطاني في الخليج, فإن بريطانيا بعد معاهدة ١٨٢٠ مع الحكام العرب فرضت معاهدة أخرى عليهم لمكافحة القرصنة في المنطقة, ومن أجل تطبيق الاتفاقية الجديدة والقدرة على حماية التجارة البريطانية, ورسم آلية لإدارة العلاقات مع الحكام المحليين في كل قبيلة أو إمارة؛ عمدت الحكومة البريطانية إلى استحداث منصب جديد لتلك الغاية تحت مسمى (الوكيل السياسي في الخليج العربي), ثم تغيرت التسمية إلى (المقيم السياسي في الخليج), وكان هذا أعلى وأرفع منصب لمسؤول بريطاني في منطقة الخليج, وقد تمّ حصر أعلى السلطات في المنطقة في يده حتى أصبح نفوذه طاغياً على أي حاكم آخر من حكام الخليج. أثناء هذه الفترة المليئة بالمعاهدات مع حكّام الخليج كانت بريطانيا قد أبرمت عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الأمراء والمشايخ بشكل منفرد, وهذا الأمر جعل من بريطانيا صاحبة السيطرة والسيادة على العلاقات الخارجية لأولئك الحكام والأمراء, إضافة إلى مسؤوليتها في حمايتهم والدفاع عنهم, وكل هذه التصرفات من حكام الخليج وهذه المعاهدات والاتفاقيات من جانب بريطانيا,

"وقفت بريطانيا ضد قطر حول مشكلة حدودية في "منطقة العديد"، في حين ساندتها الدولة العثمانية، وكانت هذه المشكلة هي أولى جولات وحلقات التنافس الحادّ بين القوتين الكبيرتين في الخليج العربي، وقد كان السبب الحقيقي والمبطّن لدى بريطانيا من تقليص وتحجيم الحدود القطرية هو منع النفوذ العثماني من التمدّد والاقتراب من أمراء ومشايخ الساحل العماني الواقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني. "

كان يدفع بواقع الحال شيئاً فشيئاً نحو بناء أجسام وكيانات محلية ستتحول فيما بعد إلى أشكال من الإدارات السياسية المعترَف بها دولياً. طوال هذه الحقبة المليئة بالأحداث لم تسجل الدولة العثمانية أي حضور لافت في منطقة الخليج العربي, لكن اهتمامها بدأ بالظهور بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ أمام الملاحة العالمية, لكن التوجه العثماني إلى المنطقة وتركيز الاهتمام عليها كان أحد الأسباب المباشرة في تشكيل الخرائط والحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية, لأن التذمّر العربي ويأسهم من الدولة العثمانية في تحقيق الآمال العربية, دفع بالعرب إلى التحالف مع بريطانيا ضد السلطنة العثمانية, فقد ساق التحالف البريطاني مع شريف مكة والهاشميين وآل سعود إلى تكوين نظام وخرائط جديدة للمنطقة, حيث تمكن آل سعود من خلال هذا التحالف من القضاء على منافسيه من آل الرشيد, ومن ثم بسط قبضتهم على السعودية

بمساعدة بريطانيا, ففي تلك الفترة وقّعت بريطانيا معاهدة دارين عام ١٩١٥ مع آل سعود التي نصت على اعتراف الحكومة البريطانية بتبعية مناطق نجد والأحساء والجبيل لآل سعود, في سعي من بريطانيا إلى ضرب آل السعود بآل الرشيد الذين كانوا يعيقون ويعترضون الوصول البريطاني إلى العراق. وبعد أن ساهمت بريطانيا في رسم الخرائط الجديدة لمنطقة الخليج العربي, وتوقيع بعض المعاهدات مع حكامها وفرض معاهدات واتفاقيات أخرى سواء جماعية أو منفردة, بدأت انسحابها من قواعدها عام ١٩٧١, وهذا الانسحاب أدى إلى إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلال كل من البحرين وقطر.

معاهدة عام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية

لم تأتِ هذه المعاهدة في ظروف مثلى من الأريحية والوفاق بين أكبر قوتين في المنطقة, بل كانت وليدة صراع وتنافس طويل بين الدولتين لعقود طويلة, كما أنها لو تُوقّع بشكل سريع أو على عجل, بل كانت البدايات على شكل مفاوضات غير رسمية بدأت في العام ١٩١١, حيث أخذت في بداية الأمر شكل مذكرة بريطانية أرسلت إلى الحكومة العثمانية, وفي ذلك الوقت كانت سكة حديد بغداد التي يتم تصميمها وتمويلها من قبل ألمانيا على وشك الانتهاء, وكان من المخطط له أن تكون الكويت هي المحطة الأخيرة لهذه السكة, لأن الكويت كانت واقعة تحت الحكم العثماني, وبالنسبة لبريطانيا فإن امتداد سكة حديد بغداد يعني امتداد النفوذ العثماني, لذلك سعت الحكومة البريطانية إلى إرسال المذكرة إلى الحكومة العثمانية لقطع الطريق أمام احتمال التوسع العثماني وربما من خلفه الأوربي في منطقة الخليج العربي عبر البوابة التركية العراقية. على العموم تم توقيع المعاهدة بين الطرفين عام ١٩١٣ لتتضمن ترسيم الحدود لكل من الكويت والبحرين وقطر والدولة العثمانية, بالإضافة إلى موضوع الملاحة في مياه الخليج, حيث تم الاتفاق على تنظيم الملاحة أمام الجميع. أما بخصوص الكويت بالذات فقد ضمت المعاهدة في القسم الأول منها عدة موادّ تركزت حول الحدود البرية, وأصبحت الكويت بموجبها منطقة حكم ذاتي تابعة للدولة العثمانية. أما القسم الثاني فقد جاء بخصوص قطر, بينما القسم الثالث كان بخصوص البحرين, فقد زادت بريطانيا من ضغوطها على الحكومة العثمانية لإجبارها على التخلي عن مطالبتها بكل من قطر والبحرين, لأن الأمر من وجهة النظر البريطانية أنه كلما زادت الدولة العثمانية من سيطرتها على أي جزء من قطر والبحرين, فإن ذلك يعني اتساع رقعة سيطرتها وبسط نفوذها في الخليج والتدخل في شؤونه وهو ما ترغب بريطانيا منذ البداية في الانفراد به, وبذلك تخلى العثمانيون عن جميع مطالباتهم في البحرين مقابل إعلان بريطانيا بعدم وجود أية نية لها بضم البحرين, لكن بريطانيا ووفقاً للمعاهدة ظلت قادرة على مواصلة وممارسة أنشطتها في الخليج العربي كما في السابق, ومنها عمليات الرصد الجوي وأعمال الشرطة البحرية وإرشاد السفن وغير ذلك من المسائل التقنية ذات العلاقة بالملاحة في مياه الخليج العربي.

خاتمة

على هذه الصورة انطوت حقبة من التنافس البريطاني العثماني على منطقة الخليج العربي بدولها وإماراتها, بعد أن أسفر ذلك التنافس عن ولادة تلك الدول والإمارات على ما هي عليها اليوم, وخاصة مع بروز الدور البريطاني في تلك الولادة الجديدة عبر المعاهدات مع مشايخها وحكّامها, كما تمخضت تلك الحقبة أيضاً عن نهاية الوجود العثماني في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى, واكتساب الخليج أهمية كبيرة من حيث مياهه كطريق مواصلات, وبرّه كمصدر للثروات الباطنية.

القوى المهيمنة.. بين مطرقة الشعوب وسندان أزماتها القاتلة

فوزي سليمان

يا للهول ... هل وقعنا في الفخ أم أننا في الطريق القويم ..؟! قبل الإجابة على هذا السؤال، أريد أن أوضح، أو أن أقدم هذا الاقتراح، اعتبروننني السائر على عكس التيار الفكري والأيديولوجي الذي أضحى هوية شعب برمته، مع أنني فرد مؤمن ومتعمق بهما إلى حد ما، وأكاد أكون غير مرئي لأحد، كجندي مجهول لا يزال يكافح بدون صخب وجعجعة ومقابل، ومع ذلك لا بُدَّ من إطلاق بعض (الفقاعات) الإنذارية في زمن اتفق الجميع على تسميتها بالفوضى، لربما تكون صائبة أو خائبة، فإن كانت خائبة؛ فلترمى في سلّة المهملات وكأن شيئاً لم يكن، وإن كانت عكس ذلك، نكون قد وفّقنا في طرح ما هو مفيد، وفي كلتا الحالتين الهدف هو فقط الحرص والخوف على ما تحقق، لا أكثر ولا أقل.

بادئ ذي بدء لا اختلاف حول أن المجتمع الكردستاني من أكثر المجتمعات التي تسعى إلى التغيير، وبنفس الشكل هي القوة الجاهزة، وعلى كافة الأصعدة، لدفع فاتورة هذا التغيير مهما بهظت، لطالما عانوا ولا يزالون من التهميش والتنكيل، وهذا الأمر – التغيير – أضحى في متناولهم مع تبنيهم لنهج واضح المعالم، من خلال منظومة فكرية لها باع طويل في مقارعة الأنظمة الحاكمة التي تسعى بشتى السبل إلى سدِّ الطريق أمام تطلعات هذا الشعب من خلال ممارسة أسوأ ما يمكن أن يتخيله الإنسان، للقضاء على الحقوق المشروعة المعترف بها دولياً وسماوياً. وبنفس الشكل؛ تُدرك القوى المهيمنة على كردستان، أن عملية التغيير الكامنة في الموروث الثقافي الكردي لن تؤثر في بقعة جغرافية محددة محصورة في جزء من الأجزاء (الأربعة لكردستان)؛ بل تتعداها لتشمل شعوب المنطقة برمتها. وبناءً عليه؛ فإنه من البديهيات أيضاً أن نجد الأنظمة الحاكمة، وعلى الأقل في تركيا وإيران والعراق وسوريا، يتفقون، وحتى بلا اتفاق، على معاداة تطلعات هذا الشعب، لدرجة إزاحة خلافاتهم وصراعاتهم التاريخية المعروفة إلى أجل غير مسمّى، رغم ظهورها في العديد من الساحات البعيدة عن حدودها، وحتى التي ضمن حدودها يتم إخراجها إلى الأطراف لمواجهة أي تحرك من شأنه تهديد (هراء الأمن القومي لتلك الأنظمة)، وكما هو معروف، ورغم كل سياسات القمع والقتل التي مورست، ولا تزال، بحق الشعب الكردي خلال المئة عام الأخيرة؛ لم تستطع النيل من إرادته وتطلعاته نحو الحرية والديمقراطية، لا بل قطع الشعب الكردي أشواطاً بعيدة في تنظيم ذاته، ليتحول إلى قوة جاهزة للاستفادة من أية فرصة مواتية له لتحقيق أحلامه، وتجسَّد ذلك في انطلاقة ثورة شعوب الشرق ضد أنظمة الحكم الأوليغارشية والتوليتارية التي أضحت حجرة عثرة أمام عجلة التطور والحرية والديمقراطية، وبإمكاننا القول إن الشعب الكردي كان أكثر جهوزية وتنظيماً مقارنة بالشعوب الأخرى للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، ولكن...!

فلنتفق على تقييم الواقع وبالشكل المجرّد للأحداث؛ بدءاً من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والعراق، ونطرح السؤال التالي: ما الذي استجدَّ على أرض الواقع...؟! وما الذي تغيَّر في هذه البلدان التي جميعها أطلقت شعار التغيير...؟!. هنا وباختصار شديد؛ يمكننا القول إن شعوب المنطقة تدرك وتمتلك الأجوبة على هذه الأسئلة وتستطيع توصيف الأمر أكثر من السياسيين والمحللين ومراكز الدراسات؛ لأنها هي دون غيرها تعايش تفاصيل السياسات المطبقة بكل حذافيرها، هذه السياسات التي أقحمتها في دوامة دائرة مفرغة مشحونة بالعنف والقتل والتهجير والمجاعات والأمراض الفتّاكة. وتدرك في الوقت عينه بأن زمام أمور مستقبلها وحياتها أضحى بيد الغير، تتقاذفها المصالح الدولية وصفقاتها التي يبدو أنها لا نهائية. ومن خلال تكرير وتسليط أنظمة بغيرها دون المساس بجوهر الحاكمية المطلقة المصانة قانونياً ودستورياً التي عفا عنها الزمن، وكأن هذه القوانين والدساتير منزَّلة يُحرم تغييرها، ويبرر ذلك تحت مسمى، لا يمكن تجاوز مصالح القوى المهيمنة على السياسة العالمية، وإن الإضرار بها أو حتى الاقتراب منها، فإن جميع الأوراق ستُختلط لدرجة لا يمكن معها التملص من غضب وجنون المتربعين على عرش حكم العالم. وما الفوضى التي تعصف بالمنطقة إلا خير مثال على ذلك، وهنا يقتصر دور الأنظمة القائمة على لعب دور الوصيِّ لحماية تلك المصالح، والمسلَّطة كسيف ديموقليس على رقاب الشعوب، لتجر العالم إلى نهايات يهابها الجميع، ويعد ذلك نتيجة طبيعية لسياسات الأنظمة القائمة ومن ورائها القوى المهيمنة اللتان تواجهان مطالب الشعوب بالحديد والنار والفوضى.

أجل ...! شعوب العالم قاطبة وجهاً لوجه أمام

تراجيديا التحضير لحرب كونية مفتعلة بدقة لا متناهية . في هذه الحرب لا يمكننا الحديث سوى عن فرض سطوة الهيمنة وتحت عناوين ومانشيتات واهية لا معنى لها، وما يجري على الأرض ما هو إلا بمثابة الإحماء وإعادة ترتيب التحالفات والاتحادات والجبهات، كما حدث مع الاتحاد الأوروبي وانسحاب بريطانيا منها، وكذلك إعادة تحريك الخلافات القومية والطائفية حسب الضرورة وفي أكثر من بقعة جغرافية، ورغم ذلك تشير بوصلة التحركات على الأرض إلى أنه يتم العمل على حصر الأزمة في آسيا برمتها، رغم الجعجعة التي تضرب الأطراف، لأن القوى الآسيوية وعلى رأسها الصين وروسيا تحولتا فعلياً إلى قوة اقتصادية تعد من الأقوى عالمياً، وتعمل هي الأخرى على فرض مصالحها في الأسواق العالمية. ورغم ادعائهم بالاشتراكية والديمقراطية؛ إلا أن مقارباتهما من قضايا الشعوب وخاصة الشعب الكردي يفضح زيف تلك الادعاءات، لتتحولا أيضاً إلى قوى امبريالية ولكن بقناع مغاير، ضاربين مصالح وقضايا الشعوب عرض حائط المصالح. وكذلك فإن ما يجري على أطراف أوروبا . كالحرب الدائرة في أوكرانيا، ما هي إلا بمثابة ضغط مباشر، إن لم نقل تهديد من الأمريكان لإعادتها ـ أي أوروبا ـ إلى بيت الطاعة والولاء، التي يبدو أن العديد من تلك الدول الأوروبية بدأت فعلياً تمتعض من السياسة الأمريكية الفظّة تجاهها، ومن هذا السرد المبسط يبدو جلياً أن الأزمة الحقيقية وكذلك الصراع الحقيقي هو بين القوى المهيمنة على العالم، وفي نفس الوقت إن ما يعمق هذه الأزمة ويطيح من هيبة الهيمنة التقليدية على العالم، هو صحوة شعوب العالم، وخصوصاً شعوب الشرق الأوسط التي تعاني منذ مئة عام بعقد مستعصية تبحث عن حلول لها، حتى أضحت هذه العقد كقنابل موقوتة تنفجر على التوالي وكان آخرها ـ وليست الأخيرة ـ في إيران. لتكون الصورة كالتالي: هناك ضغط جماهيري ضخم يهدد شكل الأنظمة القائمة التي لا تتقبَّل التغيير،

”القوى المهيمنة على العالم قادرة على إيجاد تسوية بأي شكل من الأشكال مع الأنظمة القائمة، وكذلك مع القوى المعارضة والمتناحرة معها، من خلال تقسيم مناطق نفوذ عبر صفقات علنية أو سرية، وهذا ما نشاهده على أرض الواقع في أكثر من جغرافيا، لأن الجميع يسعى إلى مصالحه دون تهميش، وجميعها ورغم الحروب المدمرة التي تديرها بالوكالة أو مباشرة.“

وأضحت إحدى أدوات الهيمنة العالمية، وهناك ضغوطات مستترة بدأت تظهر للعلن بين القطب أو التحالف الواحد، كما هو الحال مع حلف «الناتو»، والصراعات التي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب بين أعضائها ولا يزال ذلك واردا في أي لحظة، كما هو الحال بين اليونان وتركيا، وكذلك الخلافات العميقة بين فرنسا وأمريكا، وبالإضافة إلى ذلك هو ظهور قوى ناشئة تناطح من أجل الحصول على حصة لها في الأسواق وثبيت موطئ قدم لها فيها. ولكن ...! يبدو أن أيّاً من القوى المذكورة أعلاه لا تمتلك مشروعاً واضحاً للحل، بل على العكس من ذلك تماماً، الكل يتجه نحو التصعيد والتكتل المخيف والمرعب الذي تخشاه البشرية من وقوعه، ألا وهو اللجوء إلى الحرب النووية، التي لن يكون فيها منتصر، بل سيكون الخاسر الوحيد فيها هو الحياة.

القوى المهيمنة على العالم قادرة على إيجاد تسوية بأي شكل من الأشكال مع الأنظمة

”ماذا لو أن الغرب قام بمد يده للكرد من خلال سيناريو الإرهاب لكبح جماح الترك في تحقيق أحلامهم وأخذ زمام الأمور المنفلتة بأيديهم ...؟! لأن القوى التابعة لها وبشكل خاص الحكومات التركية المتعاقبة لم تكن قادرة القضاء على تطلعات الكرد في الحرية على مدار مئة عام.“

القائمة، وكذلك مع القوى المعارضة والمتناحرة معها، من خلال تقسيم مناطق نفوذ عبر صفقات علنية أو سرية، وهذا ما نشاهده على أرض الواقع في أكثر من جغرافيا، لأن الجميع يسعى إلى مصالحه دون تهميش، وجميعها ورغم الحروب المدمرة التي تديرها بالوكالة أو مباشرة، تسعى إلى تسوية يضمن لها حصتها من كعكة الدم، ولكنها تقف عاجزة أمام مطالب الشعوب المشروعة، إذ لا تقبل الشعوب بتسوية غير الحياة الحرة، وهذا ما يخلط الأوراق ويهدم المشاريع التي تتبناها القوى المهيمنة، لتتحول إلى سياسات أكثر توحشاً من خلال تمزيق الجغرافيا والمجتمعات شر تمزيق، وأمثلة سوريا والعراق واليمن وليبيا تؤكد على ذلك، وهذا الأمر – سعي الشعوب إلى الخلاص –أجبرها على التدخل المباشر وبأشكال عديدة في ساحات التوتر، وتكاد جميعها تكون متشابهة في الأداء، وذلك من خلال تسليط بعبع الإرهاب على الشعوب، لكبح جماح الشعوب، إلا أن هذا البعبع وفي أكثر من جغرافيا خرج من تحت عباءة سيطرة هذه القوى كما هو الحال في سوريا والعراق، والتي أضحت تشكل خطراً يهدد مصالح أسيادها، من خلال الخروج عن السيناريوهات المكلفة على أدائها، وفي هذه النقطة ينعكس المشهد تماماً ليأخذ دوراً مغايراً تماماً – القوى المهيمنة – يتمثل في محاربة الإرهاب ولعب دور المنقذ والمخلص من هذا الوباء، وبأسلوب احترافي – وهو أمر يشهد لها بها – حيث مدت يدها إلى أكثر من قوة تحت يافطة محاربة الإرهاب، وحقيقة هذه القوى كانت بحاجة إلى من يمد العون لها حتى لو كانت هذه اليد ذراع أخطبوط ...!

والأمر الأكثر تراجيدية؛ هو أن القوى الناشئة وحتى الدول لا يمكنها إلا أن تصطفَّ إلى جانب معين دون غيره وبنفس الشكل لا تستطيع ان تنتهج سياسة – مهما كانت تسميات تلك السياسات – تجنبها الفوضى التي تجتاح العالم، وهذا ما حدث بالضبط مع الشعب الكردي في (روج آفا) سوريا، إذ تدخلت أمريكا في اللحظات الأخيرة في مدينة كوباني، هذه المدينة التي أذهلت العالم بمقاومتها الأسطورية لجحافل الظلام المسماة «داعش»، هذه الجحافل التي لم تستطع جيوش منظّمة وذات تسليح متطور من الصمود أمام تقدمها، لتسقط أمامها مدن وبلدات على التوالي كأحجار الدومينو وبشكل مخزٍ ومن دون أن تطلق طلقة واحدة، أما في كوباني، وفي الوقت الذي كان شبابها يتخبط بدمائه دفاعاً عن الشعب والأرض، كانت بعض الدول وعلى رأسها تركيا وسوريا قد أخذت وضع المتفرج وحتى الداعم لـ“داعش» بشكل مباشر، ليس هذا فحسب، إنما حددت زمن لا يزيد عن الساعات لسقوط كوباني، وهذه كانت أمنيتهم التي لم تتحقق ولن تتحقق، بل على العكس تماماً بدأت بداية نهاية أحلامهم في كوباني؛ لتبدأ مرحلة جديدة أدت إلى إزالة دولتها المزعومة في العراق والشام، وأكثر من أدرك القوة العظيمة

الكامنة في الكرد هم الأمريكان وحلفاؤها الغربيون، ليس هذا فحسب، بل القوة التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها في مواجهة الإرهاب، عبر تحالف دولي معروف.

هذا السرد المقدم أعلاه يدركه الجميع، ولكن لنتخطى هذه اللوحة ونرسم لوحة مغايرة لها، عبر طرح أسئلة مشروعة، ماذا لو أن الغرب قام بمد يده للكرد من خلال سيناريو الإرهاب لكبح جماح الترك في تحقيق أحلامهم وأخذ زمام الأمور المنفلتة بأيديهم ...؟! لأن القوى التابعة لها وبشكل خاص الحكومات التركية المتعاقبة لم تكن قادرة القضاء على تطلعات الكرد في الحرية على مدار مئة عام، وهي المهلة التي منحت لهم فعلياً لتحقيق ذلك، رغم قيامها ـ الدولة التركية ـ بحرب إبادة ممنهجة مستخدمة فيها كافة صنوف الأسلحة المحرم استخدامها دولياً وبدعم مباشر وصريح من الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، والانكى من كل هذا وذاك أضحت الدولة التركية عبئاً ثقيلاً على حلفائها الغربيين وتهدد مصالحها في أكثر من ساحة، من خلال اللعب بملفات عديدة أقحمتها في مآزق لا تحسد عليها، ورغم كل ذلك وعلى العكس تماماً، استطاع الكرد خلال الخمسين عام الأخيرة من تنظيم أنفسهم من خلال تبنيهم لمشروع ديمقراطي وطريق حل ليس فقط لقضاياه، بل حتى لكافة قضايا شعوب الشرق الأوسط، وانتهاج سياسة حق الدفاع المشروع تجاه المشاريع التي تستهدف وجوده أرضاً وشعباً، وقطعوا أشواطاً متقدمة على كافة الصعد، ولكن لا تزال المصالح الدولية الفظّة تشكل عائقاً كبيراً أمام اكتساب الاعتراف الدولي في حق شعب يتجاوز السبعون مليون في تبني هويته الوطنية الخاصة به، وفي هذه النقطة بالضبط؛ لا يمكن لأي أحد أن يحافظ على مصالحه في الشرق الأوسط وفي كردستان بشكل خاص، إن لم يتفهّم حقيقة شعوب المنطقة، وخصوصاً إذا ما أخذ العصر الذي نحن فيه بعين الاعتبار، إذ إن الاقتراب الخاطئ من هذه الحقيقة كما تم التقرب قبل مئة عام من قبل القوى المهيمنة على السياسة العالمية؛ فإنها ستكون وجهاً لوجه أمام تأزيم الوضع أكثر مما هو عليه بالأساس، والتعرض لخسائر لا يرغب فيها أحد، ولذلك فإن الحفاظ على المصالح يجب ألا تتعارض مع مصالح الشعوب المشروعة، وأثبت للمرة المليون بأنه لا يمكن تهميش حقوق الشعوب أو القضاء عليها.

الاستشراقُ بمفهومٍ حداثيّ

نوزاد جعدان

كلّ محاولة لإعادة تداول واستحضار الاستشراق إلى حيّز الواقع الراهن في ظل ما يشهده العالم من تقلبات في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية، تبدو محاولة ميؤوساً منها؛ وذلك لعدة أسباب أبرزها أنّ الاستشراق لم يعد جلياً كما في مفهومه التقليدي عن طريق المبشّرين والعسكريين والأكاديميين، إذ انفصل الاستشراق عن نشأته التقليدية، وأصبح مبطّناً ومستتراً لدرجة أنه تفاعل مع كيمياء الشرق، عن طريق التغلغل في وعي الشعوب واستخدام وقود من غابات الشعب نفسه يدفئ أرجل الغرباء ويحرق غابات الوطن، ولكن هل بدأ الاستشراق يرجع إلى مفهومه التقليدي بمنظور آخر عن طريق تجنيد عناصر عسكرية من طينة الشعوب نفسها، تخدم ما تقوم به القوى العظمى؟

تنظيم «داعش» والامتداد الواسع الذي شهده، ناهيك عن سرعته في السيطرة على المساحات الشاسعة؛ الأمر الذي تتفرع عنه مسائل كثيرة تقف وراءها أبعاد شتى وأهداف عديدة, إذ أن تنظيم «القاعدة» ألّب العالم الغربي كله على الإنسان الشرقي، وغيّر خرائط الدول، كما بدل ديموغرافية شعوب كثيرة، والآن «داعش» يمارس فعله كتوزيع جديد للحن الأساسي، من خلال حقد الشرقي على أخيه الشرقي، وإظهار الشرق الذي كان عجائبياً وغرائبياً فيما مضى, إلى شرق إجرامي ومتوحش. ما يفعله «داعش» الآن من طمس لمعالم الشرق من آثار وحضارات ومزارات, ما هو إلا رسالة ضمنية بأن شعوب الشرق غير قادرة على حماية آثارها وأسرارها، أليس هذا إشارة خبيثة إلى أن الشرق غير قادر على أن يبقي أسراره أمينة بين يديه، وذلك في ظل بهيمية الإنسان الشرقي كما يظهرها «داعش» على أقل تقدير؟. وإن تأملنا على سبيل المثال لا الحصر, فالانزياح والإحالات الضمنية الجلية في قصة علاء الدين والمصباح السحري, الجني الذي يرمز إلى الشرق النائم والمنفذ لكل الأوامر والمنقذ هي شخصية الإنسان الغربي – كما ظهر في نسخة الفيلم السينمائي عام ١٩٩٢ – الذي سينقذ الجني ويسخره لخدمته. ربما «داعش» والقاعدة تابوهات ثابتة تكرس فكرة واحدة هي سيطرة الغرب, كما فعلت الطباعة ومسرحية فاوست، حين فصلت العالم إلى شرقي وغربي، وأكدت تفوق الغربي على جهل الشرق, إذ كان لا بد من إعادة إنتاج حدث يثبت تفوقهم بكل شيء، فاوست الذي جسّد حب الاطلاع والمعرفة اللامحدودة، حاول الاستشراقُ استثماره كأي منتَج تجاري مثل شاي ليبتون؛ يظهر تفوق الإنسان الغربي وسيطرته على الرغم من أصوله الشرقية. إن ما يمارسه حالياً الإعلام في خدمة الاستشراق يظهر جلياً من خلال ثيمات ثابتة ومحضّرة مسبقاً عبر سنوات طويلة من تفحّص الأرض التي يرغبون في امتلاكها, وكيفية السيطرة عليها وإخضاعها عن طريق الثقافة والتاريخ وتحليل كيمياء الشعوب، فظهرت أسماء جديدة وفتاوى أخرى، كجهاد النكاح وتحليل قطع الرؤوس والأيدي، وما إلى ذلك من سيناريوهات، مع أن المستشرقين لم يذكروا يوماً ما كان يفعله نابليون في مصر، أو على أقل تقدير إثر خسارته في الحرب البروسية الفرنسية عام ١٨٧٠ وعن أسباب خسارة جيشه، الذي عزا السبب فيها إلى انعدام الفحولة, فشرّع نوعاً من النكاح أشبه ما يكون بجهاد النكاح في يومنا هذا. لم تكن صورة الغرب يوماً ناصعة البياض ولا كانت أليفة، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ظهرت عدة قصص تشمئزّ منها الأبدان، تشبه الشخصيات التي ظهرت في سوريا وهي تأكل القلوب والأكباد، فالمستكشف والقائد جون سميث الفرجيني تباهى بقتله للأتراك في هنغاريا، وتم منحه وساماً عليه صورة رؤوس ثلاثة أتراك. وفي الجانب الآخر، أظهر الغرب عامة في أفلامه صورة الإنسان من الشرق الأقصى على أنه تاجر مافيا وشهواني يتعاطى الكحول، مع أن بريطانيا هي من صدّرت الأفيون إلى الصين عن طريق مستعمراتها في الهند.

فلماذا الآن وصل وامتد هذا الداء إلى بلدان الحضارات مثل سوريا والعراق؟ ولماذا بدأت دول الهامش تطفو على السطح وتضمحل بلدان الحضارات؟

إن أردنا إيجاد الجواب لهذا السؤال فلا بدّ من مرجعية تاريخية وإحالات سابقة واستخدام نوع من الإبدال، فمثلاً أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وأوزبكستان، كانت من أعظم الدول في الشرق قبل السبعينيات من القرن

الماضي، والآن استشرى فيها الفساد لدرجة لا تطاق وأصبحت دولاً تخرّج أجيالاً من النخبة والصفوة تحولت إلى دول تتبوأ الصدارة في تصدير الخدم ومعدلات الأمية، بنغلاديش التي كان لها باع طويل وتاريخ روائي مكتنز من روائيين وسينمائيين وشعراء، وأوزبكستان بحضارتها من بخارى وخوارزم وطشقند، وباكستان بعلمائها وشعرائها، وأفغانستان التي قال عنها الإسكندر المقدوني إنها أجمل البلاد في العالم بطبيعتها ونسائها. إذن السؤال الذي يطرح نفسه للنقاش؛ ما الذي حصل لهذه البلدان؟ بنغلاديش تعرضت لمذبحة مروّعة عام ١٩٧١ وقُتل فيها ما يفوق المليون شخص من الصفوة من فلاسفة وأساتذة جامعيين, كما أُعدِم رئيس وزرائها شيخ مجيب رحمن، وتبدّلت البنية الديموغرافية للبلاد كلياً، وفتحت الدول الغربية ذراعيها لطالبي اللجوء السياسي خاصة من الصفوة، كي تنصهر مكونات الشرق في الغرب اليوم، ولا يبقى في البلاد إلا من يشكلون عبئاً استهلاكياً عليها، كما حدث أيضاً مع أفغانستان إثر الغزو السوفييتي وتغيير ديموغرافية البلاد. هذه الدول كانت في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي تفوق فيها نسبة المناصب الإدارية والمستشارات من النساء نسبتها في الغرب، كما كانت نسبة النساء المحاضرات وطالبات الجامعات يكاد يزيد عددهن عن هولندا وبريطانيا، الآن والكليشيهات التعميمية التي تشهدها دول الشرق ممثلة بداعش وحركة طالبان ستكون لها تبِعاتُها الخطيرة على المدى الطويل, وربما تشهد تغييراً مفصلياً في بنية الشعوب الشرق أوسطية أيضاً.

لو تحدثنا عما حصل في باكستان مؤخراً فسنجده خير دليل على ذلك، لماذا عادت طالبان الآن ولماذا جرى إقصاء رئيس الوزراء المعتدل عمران خان؟ فهل يكون السبب لإضعاف «الروس» القطب اليساري وصنع ورقة ضغط عليهم لاسيما أنهم يمثلون الجناح المتطرف في تصدير الإرهاب، وهل حان وقت ابتلاع الدول الكبيرة للصغيرة لاسيما في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا والتوترات الجارية بين الصين وتايوان, وعلى الجانب الآخر بين الأتراك واليونانيين؟ بالمقابل، لماذا نجحت دول كاليابان بالتصدي لكل محاولة في ضرب بنيتها الثقافية ونسيجها الاجتماعي، فعلى الصعيد العسكري حققت اليابان انتصاراً عسكرياً مهمّاً على دولة عظمى كروسيا، وعلى الصعيد الأدبي والفكري، يتربّع كتّابها وأنماطها الأدبية الصدارة، نظراً لما تمتاز به قصائد الهايكو من فرادة وخصوصية عالية، علاوة على شهرة الروائيين فيها وتميُّز أساليبهم، إلى جانب جمالية الزخرفة والنقش والرسم الياباني، كما قال فينست فان كوخ: «أكاد

"تفرع عن تنظيم "داعش" مسائل كثيرة تقف وراءها أبعاد شتى وأهداف عديدة، إذ أن تنظيم "القاعدة" ألّب العالم الغربي كله على الإنسان الشرقي، وغيّر خرائط الدول، كما بدل ديموغرافية شعوب كثيرة، والآن "داعش" يمارس فعله كتوزيع جديد للحن الأساسي، من خلال حقد الشرقي على أخيه الشرقي، وإظهار الشرق الذي كان عجائبياً وغرائبياً فيما مضى، إلى شرق إجرامي ومتوحش".

أن أقول إن عملي بأكمله يقوم على أعمال اليابانيين». كما نجحت اليابان في إنتاج أفلام الرسوم المتحركة التي حاربت الغرب فكرياً عن طريق تشبيههم بغزاة الفضاء الذين يهددون سلم العالم، ربما الجواب بسبب تمسكهم بعاداتهم وجذورهم وثقافتهم، ونبذ أيّ أيادٍ غريبة للتطفل عبر نسيجها. ولكن عندما تفشل الدول الغربية في السيطرة الفكرية تميل إلى استخدام وسائل عنيفة حين يسري يقين الخسارة في صفوفها وعدم قدرتها على المقاومة، فتبدأ باستخدام أساليب تنافي الإنسانية، كما فعلت في هيروشيما وفيتنام. كيف وصل الموضوع إلى هذا الحد، فعلى الرغم ممّا يتمتع به الشرق من ثقافة وحضارة، يتحوّل الآن إلى الشرق المتخلف، كانت القصور الفخمة والأحياء الجميلة في مدينة حلب رمزاً جمالياً وعجائبياً، إلى جانب الأناقة السائدة في بلاد فارس، كموادّ للفخامة والأبهة، إلى أن انقلبت الصورة الآن لتحلّ محلها صورة مدينة حلب كأخطر مدينة في العالم، وتنتشر فيها الأوبئة وآكلو لحوم البشر، لتشكل مادة خصبة لهوليوود مستقبلاً، أما بلاد فارس فالصورة المتداولة أصبحت إظهار الأحياء الفقيرة ورجال كدواب يجرّون العربات. على سبيل المثال زهرة التوليب «شلير» التي تنبت في كردستان تركيا، يرتبط موطنها الأصلي الآن بهولندا، والمرأة التي كانت مثقفة وحافظة للعلوم، كما تظهر شخصية شهرزاد تعرضت لإقصاء تامّ لدورها، كما أن النساء كن يشاركن الرجال في الحروب والصيد والسفر، هذه هي الحال التي تمرّ بها أقدم قارة في العالم، علاوة على كونها مهد الأديان، وهي التي صدّرت كافة أنواع العلوم القديمة، وحتى العلوم الاجتماعية الجديدة، إذ يُقال إن أصول العلاقات العامة والإعلام كانت متداولة في العصر العباسي، حيث كان الموسيقار الكردي زرياب (ماء الذهب بالكردية) أول من وضع أسس تنظيم طاولات الطعام، بالإضافة إلى دوره المفصلي في الموسيقا، هذا إلى جانب أن الثقافة الجنسية لم تغب يوماً عن حياة الشرق، إذ ظهر كتاب مهم تعتمد عليه معظم كتب الغرب في الثقافة الجنسية في عصرنا الحالي، مثلاً كتاب «الروض العاطر في نزهة الخاطر» للنفراوي عام ١٤١٠، كما أنه في عام ١٨٢٦ أرسل محمد علي زرافات إلى باريس ولندن وفيينا حيث توافدت طوابير الناس لرؤيتها، لقد شكلت موجة خرافية رقصت حول هذه الزرافات. والآن ومن خلال ما شهدته مدننا من دمار على سبيل المثال وليس الحصر كمدينة تدمر التاريخية، وما سبقتها من مدن الحضارات، قد تعرضت لأبشع جريمة في تاريخ البشرية، فاللصوص من «داعش» سرقوا آثارها لنجدها غداً في متاحف الغرب، وتتحول بلدان الهامش هذه التي تعاني خواءً روحياً وجسدياً إلى بلدان لها تاريخ وحضارة، فهي تحارب لأنه ليس لديها شيء تخسره؛ على حد قول الشاعر الألماني ريلكه: «لماذا تخافين يا أمريكا؟» فلا آثار قديمة عندك ولا أبنية حضارية، فافعلي ما تشائين، لا شيء تحزنين عليه.

العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي (حزب العدالة والتنمية)

إعداد: حميد المنصوري

كاتب ومحلل سياسي

تتحرك العلاقات التركية الخليجية في حلقات من التعاون والتنافس والصراع عبر عوامل عدة رئيسية، أهمها الجوار الجغرافي، حيث تركيا تجاور دولتين خليجيتين العراق وإيران، وإيران تجاور جميع دول مجلس التعاون الخليجي الستة بحرياً، ومع العراق برياً وبحرياً، أما العراق فيجاور الكويت والسعودية، ومن العوامل المهمة الحرب الباردة وانتهاؤها، وبروز قوة النفط في العلاقات الدولية، علاوة على ذلك تحتل القضية الكردية عاملاً متزايد الأهمية ومستمراً مرتبطاً بالمتغيرات الإقليمية والدولية، فهي تمثل حكومة إقليمية وحراكاً قومياً في إيران وسوريا وتركيا، وقد تعقدت العلاقات بين الطرفين «دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا» مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا واندلاع الربيع العربي.

ويفيد تناول البعد التاريخي؛ عرض أهم الأحداث والعوامل المؤثرة في العلاقة بين الطرفين. كما إننا سنكتشف ونحلل العلاقات بين طرفي هذا التقرير عبر وصول واستمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة. واستناداً إلى البعد التاريخي وأثر حزب العدالة والتنمية والربيع العربي نستطيع وضع رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين الطرفين.

المحور الأول. البعد التاريخي الحديث والمعاصر:

يمثل العاملان الاقتصادي والأمني بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي المحرك الرئيس للعلاقات. فقد كانت العلاقة ضعيفة في فترة (١٩٤٥ – ١٩٧١). بسبب كون معظم الدول الخليجية استقلت في ١٩٧٠ - ١٩٧١. ماعدا السعودية المتكونة عام ١٩٣٢. والكويت المستقلة ١٩٦١. رغم ذلك. كانت هناك أدوار سياسية أمنية مهمة كعلاقة تركيا مع السعودية. حيث يسجل التاريخ أن أول دولة اعترفت بالمملكة السعودية رسمياً هي تركيا في مايو عام ١٩٢٦ وأرسلت سفيراً أيضاً[١]. وعلاقاتها مع العراق مهمة جداً بسبب الجوار الجغرافي. والتي نتج عنها تلاقٍ أمني في تشكيل حلف سياسي ضد المدّ الشيوعي والاشتراكي (حلف بغداد ١٩٥٥). كما يمكن القول بأن أنقرة كانت قريبة من الرياض في المصالح الدولية في تحييد القوة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر. فقد وجهت القاهرة اتهامات إلى تركيا بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. ومن مظاهر التوترات بين الطرفين. اعتراف تركيا بسوريا بعد انسحابها من الجمهورية العربية المتحدة «الوحدة مع مصر» في سبتمبر ١٩٦١[٢]. جدير بالذكر أن تركيا أصبحت عضواً في الحلف الأطلسي منذ ١٩٥٢ مما جعلها لاعباً مهماً في العلاقات الإقليمية مع نهجها الغربي في التطور والحداثة مع الاعتراف بإسرائيل ١٩٤٩.

تطورت العلاقات بصورة قوية بسبب الدواعي الأمنية والاقتصادية في الفترة الممتدة (١٩٧٣ - ١٩٧٩). فقد تسببت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين إسرائيل ومصر وبمشاركة سوريا في بروز قوة النفط. عندما استُخدم النفط كورقة ضغط دولية من طرف الدول العربية خاصةً السعودية ذات الثقل الدولي في النفط. والإمارات كانت أول من استخدم هذه الورقة. فقد كان استخدام النفط في الحرب عاملاً مؤثراً على العلاقات التركية مع دول الخليج العربية «التي أسست مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١». فقد أعلنت تركيا رفضها استخدام أراضيها ضد الجانب العربي في الحرب. مقابل ذلك. ساندت الدول العربية الموقف التركي في أزمة وحرب قبرص ١٩٧٤ مع توتر العلاقات التركية الغربية. بينما اعترفت تركيا في يونيو ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس كونها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وصوتت تركيا في نوفمبر ١٩٧٥ لصالح قرار الأمم المتحدة بإدانة الصهيونية على اعتبارها حركة عنصرية. فكل تلك المسارات قادت تركيا إلى إقامة علاقات مع دول الخليج الحديثة تحديداً الإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين عام ١٩٧٦ لأول مرة[٣]. إضافة إلى ذلك. ازدادت العلاقات التركية الخليجية تقارباً في ١٩٧٩ وذلك بسبب اعتراف مصر بإسرائيل. والذي هدم فكرة أن تركيا تتآمر على الدول العربية بسبب الخلفية التاريخية من الثورة العربية (تحالف الهاشميين مع الإنجليز ضد العثمانيين). كما أن قيام الثورة الإيرانية ودخول الاتحاد السوفييتي أفغانستان قاد إلى تقارب أمني مع تركيا ضد النفوذ الشيوعي

١ – أوفرا بنجيو، وجنسر أوزكان: التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم.، دراسات عالمية :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 51، 2003، ص14.

٢ – نفس المرجع، ص 14، ص٢١.

٣ – نفس المرجع، ٢٣–٢٤. انظر أيضاً: Allaf, I. 1973– Rrelations Gulf .2004 ,.A ,Khairallah! B .1991 [pdf online] :at available :http//:www.iasj.net/ iasj?func=fulltext&aId=30299

وضد الثورة الإسلامية الشيعية. وكانت تركيا محوراً مهماً لأمن الخليج على المستوى الدولي والإقليمي، حيث أن نظام الشاه في إيران سقط وهو حليف لأميركا، والاتحاد السوفييتي تدخّل في أفغانستان عسكرياً، وبذلك أصبح السوفييت قريبين من منابع النفط الخليجية، فانتقلت أميركا من مبدأ «نيكسون» الذي يعتمد على القوة الإقليمية إلى مبدأ «كارتر» الذي أكد أن الولايات المتحدة تعتبر أية محاولة خارجية تستهدف الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، هنا ازداد دور تركيا أهمية على المستويين الدولي والإقليمي.

تطورت العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في البعد الأمني، ففي الفترة الممتدة من (١٩٨٠ -١٩٩١)، تعرضت منطقة الخليج إلى حربين، فرغم أن تركيا لعبت دوراً شبه محايد في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بفضل الجهود السعودية، فإنها لعبت دوراً فعالاً في تحرير الكويت في حرب الخليج الثانية، وكان موقف تركيا من إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ موقفاً إيجابياً، وتميزت تركيا بعلاقة قوية مع المملكة العربية السعودية كمحدد للعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي[٤].

وتعتبر القضية الفلسطينية عاملاً مهماً في العلاقة بين الطرفين من الناحية الأيديولوجية أو العاطفية، وعلى الرغم من أن تركيا معترفة بإسرائيل، فقد دعمت القضية الفلسطينية، وثمة بعض العقبات في تطور دعم القضية الفلسطينية وهو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحزب «العمال الكردستاني» عام ١٩٨٤. فالقضية الكردية وحزب العمال الكردستاني يشكلان أهمية في العلاقات بين الطرفين، فبعد حدوث ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ والتي حملت جانباً من معارضة

"يمثل العاملان الاقتصادي والأمني بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي المحرك الرئيس للعلاقات، فقد كانت العلاقة ضعيفة في فترة (١٩٤٥ – ١٩٧١)، بسبب كون معظم الدول الخليجية استقلت قبل ١٩٧١، ماعدا السعودية والكويت. رغم ذلك، كانت هناك أدوار سياسية أمنية مهمة كعلاقة تركيا مع السعودية، حيث يسجل التاريخ أن أول دولة اعترفت بالمملكة السعودية رسمياً هي تركيا في مايو عام ١٩٢٦."

إجراءات أتاتورك العلمانية مع حقوق القومية الكردية، ثم انتفاضة آغري بين ١٩٢٨ و١٩٣٠، وانتفاضة ديرسيم ١٩٣٧، فكل تلك التمردات والانتفاضات خلقت وعياً كبيراً لدى الكُرد الذين ارتفع حضورهم في فترة السبعينيات من القرن العشرين عبر الجمعيات والأحزاب اليسارية والمثقفين والسياسيين، وعلى هذه الأحداث والتطورات تأسس حزب العمال الكردستاني PKK في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨، ونفذ أولى عمليات كفاحهِ المسلح في محافظة سيرت في ١٥ أغسطس ١٩٨٤ ضد قوات تركية مسلحة، وفي فترة رئاسة أوزال للحكومة ثم للجمهورية، كان هناك تجاوبٌ لمطالب القضية الكردية مثل التحدث باللغة الكردية خارج المعاملات الرسمية إلى مناقشة إقامة فدرالية بين الأتراك والكُرد، والتي ربطها أوزال أيضاً بفكرة تقسيم العراق إلى إقليم عربي وآخر كردي وتركماني بعد تحرير الكويت، حيث يتم ضم الجزء الكردي والتركماني إلينظام

٤ – Khalil, A. M., The Security and Military dimensions of the Gulf – Turkish relation– for Centre Emirates The :Dhabi Abu .ships Strate– and Studies gic.Research, p 62–60..

فدرالي تركي[٥].

وطرحت أفكار أمنية في الفترة منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم كإمكانية خلق محور أمني لاستقرار المنطقة العربية عبر (تركيا والسعودية وإيران ومصر) أو(السعودية وتركيا ومصر وسوريا). إلى جانب فكرة مشروع مياه السلام والتي طرح عام ١٩٨٧ مع أوزال، حيث يقوم بتزويد دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل بالمياه. فكل تلك الأفكار لم ترَ النور في الواقع.

ثمة خلاصة للبعد التاريخي للسياسة التركية في الشرق الأوسط والتي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، يقدمها فيليب روبينز[٦]، حيث يرى بأن تركيا مهتمة بالتطورات في الشرق الأوسط من خلال قضيتين مهمتين: أولاً، القضية الكردية، حيث بدأ الكُرد يطالبون بالحقوق الثقافية والعرقية والجغرافية، مما أثار مخاوف من قيام دولة كردية في المناطق الكردية في تركيا وإيران والعراق وسوريا. ثانياً، القضية الثانية التي أثارها روبينز هي السياسة والإسلام، فبعد وفاة مؤسس الجمهورية التركية الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك، قرر الرئيس عصمت إينونو، عام ١٩٤٥، التخلص من حكم الحزب الواحد، مما أدى إلى عودة الإسلام إلى المسرح السياسي كمتغير مهم، فوافقت وزارة التربية والتعليم على تدريس الدين خارج المدارس، وإعادة فتح مزارات الأولياء المسلمين، وتوفير وسائل لأداء فريضة الحج، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الحكومة التركية تستجيب لمطالب شريحة كبيرة من الشعب التركي، إلى جانب كبح الجناح اليساري التركي.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم روبينز[٧]، مبادئ السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط قبل أزمة الخليج الثانية (احتلال الكويت) في ما يلي:

(١) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

(٢) عدم التدخل في الخلافات بين دول المنطقة.

(٣) استمرار الانقسام بين الدول العربية حيث توجد مخاوف تركية من تماسك منظمة الجامعة العربية، فتركيا لا تريد أن يكون أمامها ندّ إقليمي من دولة أو تحالف دول عربية.

(٤) تطور العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية منذ ارتفاع أسعار النفط عام (١٩٧٣-١٩٧٤).

(٥) فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في الحلف الغربي، بمعنى أن المصالح التركية هي المحدد الرئيسي للعلاقات مع دول الشرق الأوسط.

(٦) إحداث توازن في الموقف التركي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يمكن الحديث عن بداية اعتبار تركيا دولة مهمة لأمن الخليج والشرق الأوسط في فترة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما أعقبها، عندما أتاحت هذه الحرب لتركيا أن تأخذ أهمية استراتيجية لتحقيق المصالح الغربية في الشرق الأوسط. فقد اعتبر النظام السياسي التركي في عهد الرئيس أوزال، اعتبر حرب الخليج فرصة لإظهار الأهمية الإقليمية لتركيا للولايات المتحدة، واستمرار أهمية تركيا حتى بعد الحرب الباردة[٨]. ويمكن اعتبار أيضاً أن العلاقات بين الدول المؤسسة لمجلس

٥ – محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات. دارس الريس: لندن، ط1997،1، ص 95 -97، ص 245-244.

٦ – Philip .R .1993 ,.Turkey and the Middle East .Cairo :Al-Ahram Center for Studies.p .42-54

٧ – المرجع نفسه، ص ٨٣-٨٥

٨- Middle the and Turkey .1997 ,.S ,Sayari ,Studies Palestinan of Journal ,s'1990 the in East .p45-46.3 .no ,26.vol

التعاون الخليجي مع تركيا قبل «سقوط الشاه والتدخل السوفيتي في أفغانستان» كانت خاضعة لطبيعة السياسات الانعزالية التركية من الشرق الأوسط وقضاياه, مقابل الانخراط في التنظيم الأمني الغربي، سواء من خلال عضويته في الناتو، أو من خلال سعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو علاقاته العسكرية والاستخباراتية مع الولايات المتحدة، حيث تنتمي هذه السياسات إلى المؤسس الانعزالي للجمهورية التركية الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك٩.

وتوترت العلاقة التركية مع المنطقة الخليجية والعربية، بسبب تقاربها مع إسرائيل في الشؤون الأمنية والاقتصادية عام ١٩٩٦، فتركيا دائماً تسعى إلى مصالحها الخاصة وفقًا للفلسفة البراغماتية، والتي تحقق المصالح الخاصة بدون أو مع مراعاة قيم ومبادئ الآخرين، على سبيل المثال، دائمًا ما تساعد الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة بشكل روتيني في حماية تركيا من جهود الكونغرس لوصف عمليات القتل الجماعي للأرمن في أبريل ١٩١٥ بأنها إبادة جماعية ١٠.

المحور الثاني- العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عبر حزب العدالة والتنمية:

ففي سياق هذا المحور نسلط الضوء على أربع دوائر، المنظور السياسي لحزب العدالة والتنمية، والعلاقات التركية القطرية، والعلاقات السعودية والإماراتية مع تركيا، وأخيراً العلاقات التركية الإيرانية.

"ازدادت العلاقات التركية الخليجية تقارباً في ١٩٧٩ وذلك بسبب اعتراف مصر بإسرائيل، والذي هدم فكرة أن تركيا تتآمر على الدول العربية بسبب الخلفية التاريخية من الثورة العربية (تحالف الهاشميين مع الإنجليز ضد العثمانيين)، كما أن قيام الثورة الإيرانية ودخول الاتحاد السوفييتي أفغانستان قاد إلى تقارب أمني مع تركيا ضد النفوذ الشيوعي وضد الثورة الإسلامية الشيعية."

أولاً: المنظور السياسي لحزب العدالة والتنمية

شكلت انتخابات ٢٠٠٢ منعطفاً كبيرا في السياسة التركية، حيث فاز حزب العدالة والتنمية الذي قطع صلاته مع حزب السعادة الإسلامي بعد حظره٢٠٠١، بنسبة ٣٥٪ من مقاعد البرلمان، ولاشك بأن حزب العدالة والتنمية يرجع إلى الإسلام السياسي، إلا أن قادة الحزب غير مرتبطين بالأفكار الراديكالية لسلفهم الأيديولوجي نجم الدين أربكان، لذا يمكن وضع الحزب في إطار الديمقراطية المحافظة أو كما تطلق عليه الدوائر الأمريكية السياسية «الإسلاميين المعتدلين» أمريكيا١١. واتضح بأن حزب العدالة والتنمية أقوى من حركة فتح الله جولن "وهي شبكة تعمل منذ ١٩٧١ على تحريك المجتمع التركي نحو إدخال الدين

٩- Öztürk, A., 2009. The domestic context of Turkey's changing foreign policy towards the Middle East and the Caspian Region . [online pdf] available at: http://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/35264 [.

١٠- Cook, A. S., 2012. Turkish Relation with the for Centre Emirates The :Dhabi Abu .East Middle Researc and Studies Strategic .P4 -5..

١١ – كرم أوكتم، ترجمة مصطفى مجدي الجمال. تركيا:الأمة الغاضبة، القاهرة طبعة سطور الأولى ٢٠١٢، ص١٨٩-١٩١.

في حياتهم وعقولهم وكسب الناس والطلاب إليها، وتهدف إلى زج طلابها والمنتسبين إليها في أجهزة الدولة التركية، ولها قوة تعليمية واقتصادية وإعلامية" من خلال أنهُ وضع لنفسهِ إطاراً كبيراً للديموقراطية المحافظة، فعلى الرغم من أنه يرجع إلى الإسلام السياسي وتقاليد الرؤية الوطنية عند حزبي «الرفاه والفضيلة»، حيث يعتبر حزب «العدالة والتنمية» براجماتياً قوياً، فهو أقرب إلى السياسات الليبرالية الاقتصادية لحزب الوطن الأم «بقيادة أوزال» من الأيديولوجية الإسلامية لأربكان، إضافة لذلك يجمع الحزب الكثير من الخاصية للمحافظة التركية حتى في سياسته الليبرالية، التي بدورها جمعت تعاطف اليمين واليسار الليبرالي التركيين١٢. بينما دول مجلس التعاون الخليجي دول ملكية عربية إسلامية وذات مستويات منخفضة من الديمقراطية، في حين أن تركيا دولة ديمقراطية مسلمة علمانية، بغض النظر عن الدور العسكري في حماية مبادئ الدولة العلمانية. فمع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا برزت القوة الناعمة في سياساتها الخارجية, من منطلقات كون القوة الناعمة تشير إلى القدرة على تغيير سلوك المجتمعات والشعوب أو الدول الأخرى من خلال تأثير اللغة والسينما والمسرح والملابس والجامعات والكتب والأنظمة السياسية الديمقراطية، وما إلى ذلك١٣، فقد خلق نموذج النظام السياسي لتركيا عبر حزب العدالة والتنمية (JDP) تأثيراً كبيراً ومتفاوتاً على الدول العربية، ويعد سبباً محورياً لتوتر العلاقات بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا باستثناء قطر, وإلى حد ما سلطنة عمان والكويت.

وسبب التوتر يرجع إلى أن النظام التركي الحالي غير مقبول لبعض الدول العربية لأنه يهدف إلى قيادة بعض الدول العربية من خلال القوة الناعمة والحكم الإسلامي، حيث يذكرّ هذه الدول العربية بالخلافة العثمانية. على سبيل المثال، وفقًا لـ Steven Cook١٤، كان لصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تأثيراً مباشراً على النشطاء السياسيين في العالم العربي، ذلك لأن هناك دروسًا يمكن تعلمها من تراكم السلطة السياسية التركية الإسلامية في النظام السياسي العلماني رسميًا، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون نموذج حزب العدالة والتنمية في العالم العربي حلاً للمشكلة المركزية في السياسة العربية، والتي غالبًا ما تضطر فيها الشعوب إلى الاختيار بين الأنظمة الاستبدادية أو الثيوقراطية.

وفي هذا الشأن، اتبع حزب العدالة والتنمية التركي منظورًا جيوسياسيًا وضعه أحمد داود أوغلو، فالعديد من الدول الكبرى تعتمد على «الجيوبولتيكس» في استراتيجياتها في إطار البحث عن القوة وبسط نفوذها وتحقيق مصالحها في أنحاء العالم، ولكن من الخطأ القول بأن تركيا من الدول الكبرى، بل هي دولة إقليمية مهمة، فهي لا تمتلك القوة العسكرية والمعرفية والاقتصادية لتكون من الدول القوية أو الكبرى. واعتمد حزب «العدالة والتنمية» منذ وصوله للسلطة ٢٠٠٢ حتى بداية «الربيع العربي»، على رؤية جديدة لتركيا تحاول بموجبها تغيير الدور التركي الذي كان يعتبر جسراً بين الغرب والشرق مع كونه حليفاً غربياً من الدرجة الأولى، إلى دولة كبرى أو حاسمة في قضايا المنطقة، فرأت في نفسها دولة المركز في الشرق الأوسط، حيث اهتمت بجوارها كمحيط وهامش معتمدة على قوتها

١٢ – حميد المنصوري، تركيا لمن يمتطي السلطة، ١٦-٠٨-٢٠١٦.
https://bit.ly/3EUtgSi

١٣ – J,Nye ,.2000 Power Soft: the means of success in world politics. New York: Public Affairs

١٤ – Cook ,A .S ,.2012 Turkish Relation with the Middle East Dhabi Abu: The Emirates Strategic Studies and Research Centre.

الناعمة ودبلوماسيتها النشطة مع سياسة «صفر مشاكل» مع دول الجوار، وحتى دون الدول مثل «حماس» و«حزب الله»، مع أبعاد تاريخية وثقافية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما أن النمو الاقتصادي التركي ساعد على تخيل أن تركيا دولة كبرى وليست إقليمية فاعلة١٥.

مما لاشك فيه بأن تركيا في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي كانت ترغب في تنوع علاقاتها بين الغرب والشرق, والبحث عن الاستثمارات والأسواق وأيضاً التفاعل في قضايا المنطقة من التوترات في لبنان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي, ووضع العراق ومسار الملف النووي الإيراني وأهمية القضية الكردية وتمددها، لذا في عام ٢٠٠٨ أطلقت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى (HLSCC) ، والذي من شأنه أن يوفر الإطار الذي كان من المقرر أن تتم فيه العلاقة. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي كانت هذه المبادرة تمهد لرؤية تركيا كشريك استراتيجي، وتم الإعلان عن خطة عمل في عام ٢٠١٠ لتعزيز العلاقات الثنائية في العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار والنقل والاتصالات والزراعة والطاقة١٦.

حقيقةً في بداية الربيع العربي، كانت هناك توقعات بأن تركيا ودول الخليج العربي ستضع مواقف مشتركة لمواجهة هذا التحدي والمساعدة في استقرار المنطقة، لكن توقف تقدم علاقات تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأقامت تركيا علاقات متباينة مع لاعبين خليجيين فرديين، حيث شهدت أنقرة تباعداً مع المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات والبحرين، مقابل ذلك أقامت تركيا علاقة استراتيجية مع قطر، وهنا بدأت الرهانات المتضاربة حول مستقبل الربيع العربي في المنطقة العربية١٧.

ثانياً: الدائرة التركية القطرية

إن الهدف الأساسي لثورات الربيع العربي كان الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية التي فشلت في تلبية مطالب الشعوب من حيث الخدمات والتنمية والعدالة والمشاركة السياسية وتداول السلطة. ويمكن وضع الربيع العربي في مرحلتين، المرحلة الأولى، ثورة الإطاحة بالأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن (الثورة مستمرة في سوريا). وتجدر الإشارة إلى أن الربيع العربي كان له تأثيرات بدرجات متفاوتة على الدول العربية، بما في ذلك دول الخليج مثل البحرين وسلطنة عُمان. أما المرحلة الثانية، فهي الانتقال من الثورة إلى الدولة الديمقراطية المدنية، واتسمت بالتداخل غير المنضبط بين الجهات المدنية والجماعات الإسلامية والسلطات العسكرية, وفي العلاقات التركية القطرية وأثرهما في الربيع العربي، بينما كانت تركيا إلى جانب قطر، كداعم رئيسي للقوى الثورية في المنطقة، تبلورت رؤية بأن سياسة تركيا تقوم على تغيير للنظام العربي، وعلى الرغم من أن تركيا حاولت تبرير سياستها بالرجوع إلى المبادئ الديمقراطية، إلا أن دول الخليج الأخرى كانت ترى السياسة التركية مدفوعة بالتقارب الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية الحاكم مع جماعة الإخوان المسلمين، مما دفع دول الخليج إلى تفسير حزب العدالة والتنمية على أنه نسخة أخرى من الإسلام السياسي، خاصة مع وجود شعبية متزايدة لتركيا بين المجتمعات العربية، كما سعت الرياض وأبوظبي والمنامة إلى تفضيل الاستقرار الاستبدادي العسكري في الدول العربية، وهو ما حدث في رجوع

١٥ – انظر: Youssef, I., 2015. Turkey–Iran policy and strategy bitious geopolitical ,constrained for Center Emirates the :Dhabi Abu .approach ..Research and Studies Strategic

١٦ – KARDAŞ ŞABAN PAR, "Turkey's Rela-tions with the Gulf Countries: Drivers and Trends• 9 NOVEMBRE 2021. https://ovipot.com/index.php/org 15724

١٧ –المرجع نفسه.

"بينما كانت تركيا إلى جانب قطر، كداعم رئيس للقوى الثورية في المنطقة، تبلورت رؤية بأن سياسة تركيا تقوم على تغيير للنظام العربي، وعلى الرغم من أن تركيا حاولت تبرير سياستها بالرجوع إلى المبادئ الديمقراطية، إلا أن دول الخليج الأخرى كانت ترى السياسة التركية مدفوعة بالتقارب الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية الحاكم مع جماعة الإخوان المسلمين."

صفوف النظام السابق المصري للحكم عام ٢٠١٣[١٨].

يرى Başkan في كتابهِ "تركيا وقطر في الجغرافيا السياسية المتشابكة للشرق الأوسط"، بأن المتغيرات الإقليمية المهمة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق في عام ٢٠٠٣، وتزايد المخاوف من أن "الهلال الشيعي" وبسط إيران لنفوذها على المجتمعات الشيعية في دول الخليج، بعد أن سيطرت على العراق من خلال الجماعات الشيعية، كل تلك المتغيرات شكلت دوافع للدور القطري الإقليمي مع وجود دوافع مهمة وراء الدور القطر، كالخلاف الحدودي مع السعودية الذي أدى إلى مواجهة عسكرية حدودية محدودة ١٩٩١، وموقف السعودية من محاولة انقلاب القصر عام ١٩٩٥ لإرجاع أمير قطر الأب إلى الحكم، علاوة على تبلور رغبة قطر في لعب دور إقليمي مهم مع قرار استضافة قاعدة عسكرية أمريكية[١٩]، ناهيك عن أهمية العلاقة مع إسرائيل وقدرتها الاقتصادية. ويؤكد Başkan بأن دعم قطر وتركيا للشعوب العربية من أجل التحول السياسي والديمقراطي قاد إلى محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦، كما أن محاولات الضغط على قطر هي مجرد إجراءات انتقامية ضدهم لانحيازهم للثورات العربية ودور شبكة الجزيرة الإخبارية.

أدت التفسيرات والتصورات المتباينة للربيع العربي، إلى زيادة التنافس على القيادة الإقليمية، ففي عام ٢٠١٤، اندلعت الشرارة الأولى لأزمة بين قطر من جهة والإمارات والسعودية والبحرين من جهة أخرى، والتي تم فيها سحب السفراء، ثم أعيدت الأزمة حيث وصلت إلى مقاطعة قطر في عام ٢٠١٧ وتقدمت الدول الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصر بعدد من المطالب لقطر، مثل إنهاء العلاقات مع إيران "وهو مطلب غير واقعي فقطر تجاور إيران بحرياً وتشترك فيها في حقل الشمال البحري الضخم"، ووقف العلاقات الأمنية والدفاعية مع تركيا، بما في ذلك إغلاق قاعدة عسكرية تركية تحت الإنشاء في قطر، واتخاذ إجراءات صارمة ضد جماعة الإخوان المسلمين، وأمور أخرى متعلقة في بث الجزيرة وتمويلها لوسائل إعلامية أخرى، وفي ظل فرض الحصار/المقاطعة على قطر بعد أن رفضت الانصياع لهذه المطالب، تلقت قطر دعماً كبيراً من تركيا إلى جانب دعم إيران لها. هذا الدور التركي القطري في الربيع العربي قاد إلى ما يمكن أن يطلق علية المحور العربي، الذي يرتكز على المملكة السعودية والإمارات ومصر البحرين، ويحمل هذا المحور ثقلاً اقتصادياً وسياسياً وقانونياً وعسكرياً، ويسعى إلى

١٨ – المرجع نفسه.

١٩ – Başkan, B., (2016), Qatar and Turkey in the Geopolitics of the Middle East. Doha, Qatar: Qatar School of Foreign Service in Qatar, Georgetown University.

منع الدعم المادي والإعلامي ووقف تسخير التشريعات والفتاوى الدينية للجماعات السنية والشيعية المتطرفة. وإن مقاطعة المحور العربي لقطر تأتي لتحجيم الطموح القطري والتركي وتقويم وتصحيح السياسة الخارجية القطرية نحو إعادتها إلى فلكها العربي٢٠. وجدير بالذكر في ظل الأزمة الخليجية مع قطر أنه صوّت البرلمان التركي لصالح إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، ولأول مرة منذ الدولة العثمانية يكون لتركيا تواجد عسكري في منطقة الخليج.

ثالثاً: دائرة العلاقات السعودية والإمارات مع تركيا:

تنافست أنقرة مع كلّ من أبو ظبي والرياض في تشكيل النظام الإقليمي عبر ملفات عدة، من الحرب الأهلية في ليبيا، وسياسة أنقرة الحازمة ودعمها للإخوان المسلمين مع الدوحة، إلى جانب إنشاء القواعد العسكرية منها التي في قطر إلى جانب الموانئ وحضورها المتزايد في أفريقيا المنافس لفرنسا أيضاً، وملف الحدود البحرية في البحر المتوسط وبحر إيجا وتنامي العلاقات بين اليونان وكلّ من الإمارات والسعودية، ومسألة محاولة الانقلاب في تركيا ٢٠١٦ إلى جانب دعم حزب العمال الكردستاني، وإقامة علاقات دبلوماسية بين كل من الإمارات والبحرين وإسرائيل.

رغم كل تلك الملفات الشائكة، حضرت البراجماتية، حيث شهدت العلاقات بين تركيا والإمارات والسعودية انفراجة كبيرة، والتي ترجع إلى أسباب عدة منها اقتصادية وأمنية، ففي نوفمبر ٢٠٢١، استضافت أنقرة الحاكم الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد، وفي فبراير ٢٠٢٢ قام رجب طيب أردوغان بزيارة متبادلة إلى الإمارات العربية المتحدة، وهذا التقارب بين أبوظبي وأنقرة تجاوز اتهام أردوغان الإمارات بالوقوف وراء محاولة الانقلاب ضده في عام ٢٠١٦، وقد تعهد بن زايد باستثمار ١٠ مليارات دولار في تركيا، وفي يناير ٢٠٢٢ اتفق البلدان على مقايضة بقيمة خمسة مليارات دولار، وفي زيارة أردوغان المتبادلة إلى أبوظبي، تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات بين البلدين، بما في ذلك الاستعدادات للتعامل مع الكوارث الجماعية، وتغير المناخ، والتعاون الأولي في صناعة الدفاع٢١.

علاوة على ذلك، قررت السلطات القضائية التركية في أبريل / نيسان ٢٠٢٢، في قرار غير معتاد، تعليق الإجراءات القانونية المتعلقة بقتل الصحفي جمال خاشقجي وإحالتها إلى السعودية، جاء هذا القرار بعد حوار استمر لمدة عام بين أنقرة والرياض, فقد كان إجراءً تمهيديًا قبل زيارة أردوغان الأولى منذ عام ٢٠١٧ إلى المملكة العربية السعودية في ٢٨ أبريل ٢٠٢٢، ومن الدوافع الرئيسية لتحسن العلاقات بين أنقرة وكلّ من الرياض وأبوظبي، الحاجة إلى تحسين الوضع الاقتصادي التركي، وتغير الإدارة في الولايات المتحدة من ترامب إلى بايدن، واتفاق التسوية في الخليج بشأن مقاطعة قطر، وفرض أبوظبي قيودًا على زعيم المافيا التركية سيدات بيكر، الذي اختبأ في أراضيها وبث مقاطع فيديو أحرجت الحكومة في أنقرة، ومن الدوافع أيضاً لتحسن العلاقات بين الأطراف الثلاثة كان تنسيق المواقف بشأن الأحداث في اليمن، حيث أدت هجمات الحوثيين ضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في يناير ٢٠٢٢ إلى إدانة وزارة الخارجية في أنقرة لهما، ولأول مرة تسميها أعمالاً إرهابية، إلى جانب أهمية رغبة الرياض

٢٠ – حميد المنصوري، التّيه في السياسة الخارجية القطرية،٢٠١٧-٠٦-١٥، https://bit.ly/3Upw2EF

٢١ –Yoel Guzansky and Gallia Linden-strauss ,The Gulf Countries and Turkey) :Re(-Drawing the Map of Alliances in the Middle East. May.2022 ,2
https://www.inss.org.il/publication/gulf-turkey/ / states

في ضم أنقرة إلى المعسكر المناهض لإيران وخاصة مع الشكوك في إعادة الاتفاق النووي الإيراني من جديد, خاصةً وأن تركيا كانت قد أعلنت دعمها للسعودية في المراحل الأولى من الحرب في اليمن, كما قد انضمت تركيا إلى التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب الذي أنشأه بن سلمان في عام ٢٠١٥٢٢ . وتحسن العلاقات بين الأطراف الثلاثة مازال تعترضه بعض الملفات الشائكة مثل الوجود العسكري التركي في الخليج عبر قطر, وتدخلها في ليبيا ومدى توافق القوى السياسية في ليبيا, كما أن تركيا لا تقبل أي رفض لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا, وتواجدها في موانئ البحر الأحمر, وهناك سياسة أبوظبي في إعادة التأهيل السياسي لنظام الأسد في سوريا, وتتمتع دول الخليج «تحديداً الإمارات والسعودية» بعلاقات قوية مع اليونان وقبرص, بينما تواصل تركيا تقديم مواقف لا هوادة فيها تجاه قبرص واليونان في ترسيم الحدود البحرية.

ومن الأهمية بمكان ذكر أن أكبر شريك تجاري لتركيا بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى العربي هي الإمارات, نفس الأمر ينطبق على إيران والإمارات, بينما أقوى حليف استراتيجي هي قطر, بينما تعامل تركيا السعودية بعلاقة تعكس وزن السعودية الاقتصادي الضخم والديني والعربي, لذا فهي تنظر إلى علاقات أكثر ترابطاً على المستوى الاقتصادي والأمني.

رابعاً: دائرة العلاقات التركية الإيرانية

يمكن وضع العلاقات التركية الإيرانية تحت مسمى الردع الناعم, من منطلقات كون علاقات الدول المتجاورة جغرافياً غالباً ما تكون بها سمات التعاون والصراع والخوف والحذر من الجار الجغرافي, وهذه طبيعة العلاقات الدولية الواقعية, إضافةً إلى تنافس الطرفين لاعتلاء

٢٢ – المرجع نفسه.

مكانة إقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى, ولا ننسى البعد التاريخي المثقل بالصراع والتنافس باستثناء كون النظام العلماني التركي الحديث كان مدعاةً لنموذج حداثي لدى شاه إيران ومحاولة كلا النظامين ركوب الحداثة الغربية, وفي استثناء آخر كان هناك تقارب للبلدين محكوماً بانضوائهما تحت المظلة الغربية في الحرب الباردة.

ومن صور الردع الناعم بين الطرفين نضع هذه النقاط٢٣:

١. أنقرة وطهران تسعيان لأخذ مكانة إقليمية لها انعكاس دولي, فإن كلاهما تسعيان للحصول على المزيد من القوة بمفهومها الشامل, العسكرية والاقتصادية والأمنية والمعرفية, مما يقودهما لخلق حالات من الكبح والردع لبعضهما البعض. فرغم أن نظرية الردع هي إحدى نظريات إدارة الصراع التي تستند أساساً على الأدوات العسكرية للردع المتبادل, فإن الردع بمفهومهِ الدقيق يتكون بين الطرفين على محور منع الإتيان بتصرف أو سلوك معين يمكن أن يشكل تهديداً لمصالح الطرف الآخر أو موقعه أو أهدافه. هنا نجد تركيا وإيران بينهما حالات من الردع ليست واضحة كالردع العسكري بين الهند وباكستان, بل هو ردع في الأيديولوجيا والمذهبية وفي الدور الأكثر فعالية في استقرار الشرق الأوسط, وهو استقرار لا يعني استقرار الدول بل يتجاوز ذلك إلى استقرار المصالح الدولية الاقتصادية والأمنية. فأنسب تسمية معبرة لهذا الردع هي الردع الناعم في العلاقات المعاصرة التركية والإيرانية.

٢. تركيا بقيادة «حزب العدالة والتنمية» لعبت أدواراً مهمة في المنطقة مدفوعةً بقوة المصالح وهواجس استقرار المنطقة بعيداً عن التدخلات الخارجية (هاجسٌ تكوّن بعد احتلال العراق ٢٠٠٣), ومن تلك

٢٣ – حميد المنصوري، الردع الناعم. https://bit.ly/3Uvd9Ac

الأدوار المهمة علاقتها بإيران, فقد يظن البعض أن دعم أنقرة لطهران في الملف النووي نابع من طبيعة النظام الثيوقراطي الإيراني وعلاقته بـ«حزب العدالة والتنمية» عبر المكوّن الديني أو تأسلم الحكومتين. لكن الحقيقة أن تركيا تدعم طهران في الملف النووي بثلاثة دوافع: الأول أن لإيران حق امتلاك الطاقة النووية بما يتماشى ويتطابق مع الالتزامات الدولية، ومن هنا ينبع الدافع الثاني وهو أن تركيا تصبو لامتلاك الطاقة النووية السلمية، وذلك -حسب رؤيتها- حق غير قابل للجدال والصراع حوله. هذا علاوة على دافع العلاقات الاقتصادية والتجارية الإيرانية التركية، وكذلك كبح تمدد الحراك القومي الكردي في مناطقهِ التاريخية وإبقاء كردستان العراق كنموذج غير قابل للتكرار في تركيا وإيران وسوريا. ورغم ذلك، فمن الخطأ الاعتقاد بأن تركيا متقبلة لفكرة وجود إيران نووية، فتركيا تتفق مع حلفائها الغربيين على أن إيران ستدخل التكنولوجيا النووية في الجانب العسكري في حال اكتمال برنامجها النووي، بما سيضر باستقرار المنطقة ويدفع تركيا وربما دول الخليج إلى امتلاك التقنية النووية العسكرية، لتدخل المنطقة في سباق التسلح النووي.

٣. وفي زقاق دمشق تضيق طرق العلاقة التركية الإيرانية، فقد كانت سوريا معبراً للسلع التركية لدول مجلس التعاون الخليجي، كما كانت معبراً لتقوية العلاقات مع إيران. فسوريا لإيران إقليم مهم وحاسم فيما يتعلق بتمدد الهيمنة الشيعية الإيرانية في المنطقة العربية, فعند بداية الثورة في سوريا (مارس ٢٠١١) كانت لأنقرة وطهران مصلحة مشتركة في إقناع الأسد بإجراء إصلاحات كبيرة. ففي بداية الثورة السورية، كانت تركيا قلقة من أن يسمح حدوث تحول سياسي لحزب العمال الكردستاني بالحصول على موطئ قدم له على الحدود التركية السورية، لكن «حزب العدالة والتنمية» قلب موقفهُ في نهاية المطاف وانضم إلى الدعوات المتزايدة لتنحي الأسد.

"تدعم تركيا طهران في الملف النووي بثلاثة دوافع: الأول أن لإيران حق امتلاك الطاقة النووية بما يتماشى ويتطابق مع الالتزامات الدولية، ومن هنا ينبع الدافع الثاني وهو أن تركيا تصبو لامتلاك الطاقة النووية السلمية، وذلك -حسب رؤيتها- حق غير قابل للجدال والصراع حوله. هذا علاوة على دافع العلاقات الاقتصادية والتجارية الإيرانية التركية، وكذلك كبح تمدد الحراك القومي الكردي في مناطقهِ التاريخية."

العلاقات التركية الإيرانية أصبح يشوبها الخوف والحذر، فإيران ترى في سقوط «البعث» السوري مؤشراً على أنها ستكون في خطر مع احتمال تعرضها لضربة عسكرية مع انهيار مشروعها التوسعي المذهبي، وهذا جزء من خشيتها على نظامها الثيوقراطي الذي ربما يواجه ثورة شعبية من قبل مختلف هويات شعبه.

٤. إضافة إلى ذلك، يعتقد بعض القادة الإيرانيين بأن تركيا تستفيد من إيران تجارياً، وبصورة أكبر في ظل العقوبات الاقتصادية، وتستفيد سياسياً لكونها تبرز بسبب القضايا الإيرانية في التوسط بين طهران والغرب تارة، وكرادع لدور إيران في المنطقة تارة أخرى.

٥. ومن المصالح المشتركة بين طهران وأنقرة أن انهيار نظام ملالي إيران سيعطي الكُرد حراكاً عسكرياً وسياسياً وأمنياً بالغ القوة نحو تكوين حكم ذاتي مستقل قد يزعزع أمن تركيا واستقرارها. إذاً: قطعاً لإيران

وتركيا علاقة متوافقة ضد القضية الكردية وتمددها في أراضيها التاريخية، وتزداد العلاقة تعقيداً عندما نرى البعد الأيديولوجي، ففي الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٩، قدمت إيران دعمها لـ«حزب الدعوة» الذي يهيمن عليه الشيعة بقيادة المالكي، بينما دعمت تركيا «الكتلة العراقية» بقيادة علاوي، العلماني غير المذهبي.

٦. ولعل حالة الردع الناعمة تتضح من خلال تلاقي تركيا وإيران في علاقات تعاونية اقتصادية وأمنية جنباً بجنب مع علاقات صراعية أيديولوجية ومن خلال الوصول إلى دائرة الحصول على الدور الإقليمي الأهم في الشرق الأوسط. ولا نستغرب أن يكون هذا الدور الإقليمي سبباً لزيادة التنافس والصراع بين الطرفين في آسيا الوسطى، التي تنظر إلى النظام التركي على أنه نموذج رغم التوجس من أن تلعب تركيا دوراً أكبر في المنطقة من منطلقات تاريخية وعرقية.

الخاتمة:

مستقبل مسار العلاقات بين الطرفين "دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا":

نضع هنا مسارات مستقبلية استشرافية حول العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي:

١- يبدو أن قطر لن تتراجع عن أدوارها السياسية والأيدولوجية كدولة صغيرة فاعلة في الشرق الأوسط، وهي أيضاً داعمة لتركيا ودورها في المنطقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ العلاقات القطرية الاستثمارية في النفط والغاز في كردستان تعزز من قوة تركيا في الاستيراد والتصدير إلى أوروبا، وتجعل العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان أكثر تعاوناً وترابطاً في الجوانب الاقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية.

٢- مسار العلاقات الإماراتية التركية: رغم تحسن العلاقات وكون الإمارات أكبر شريك اقتصادي خليجي لتركيا، إلا أن هناك ملفات عالقة مثل دعم اليونان في ملف الحدود البحرية في البحر المتوسط وبحر إيجا وتطور العلاقة بين كلّ من أثينا وتل أبيب وأبوظبي، علاوة على الملف الليبي، فالملف الليبي يشكل أهمية لتطور العلاقات مع تركيا، حيث وقّعت أنقرة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة ليبيا لتغير مسار الحدود البحرية لليونان وقبرص، وهذه الحكومة الليبية لا تعترف بها الإمارات والسعودية اللتين تدعمان قوات حفتر والبرلمان الليبي المنفصل عن الحكومة الليبية، كذلك هناك التنافس التركي الفرنسي على العلاقات مع دول أفريقيا، إذ تبدو الإمارات داعمة لدور فرنسا في أفريقيا كحالة مالي مثلاً.

٣- من المحتمل تزايد فكرة أن تلعب تركيا دوراً أمنياً متزايداً في الخليج، خاصةً مع وجود قاعدة عسكرية لها في قطر، ومع ورود بعض المؤشرات والتصريحات الأمريكية بأن تركيا يمكن لها أن تخفف من عبء التواجد العسكري الأمريكي في الخليج، فهي حليف استراتيجي مهم لواشنطن في الشرق الأوسط، وهناك حديث يدور حول ربما تكون هناك قاعدة تركية في الكويت، يقابل ذلك تطور العلاقات بين دول الخليج تحديداً الإمارات والبحرين مع إسرائيل، ما فتح مجالاً لفكرة إنشاء حلف أمني عربي مع إسرائيل لاستقرار الشرق الأوسط بعيداً عن الدور التركي، إذاً ربما نشهد محورين يتنافسان على قيادة منطقة الشرق الأوسط.

٤- تطور الصناعة العسكرية التركية سيجعل مبيعاتها تتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع أفضلية الأسعار، إذ نجد على سبيل المثال سلطنة عمان تستورد أسلحة من باكستان وتركيا بسبب فارق السعر والجودة المقبولة.

٥- أصبح من الشائع الإشارة إلى أن النظام الثيوقراطي الإيراني على وشك الانهيار في الفترة الحالية والمعاصرة لهذا التقرير، حيث سقوطهُ سيكتب فصلاً جديداً من العلاقات وسيجعل لتركيا دوراً محورياً لمرحلة تحولات قد تحدث، مثلاً، من المحتمل أن تتحول إيران إلى دولة فدرالية أو كونفدرالية، حيث سيكون للقضية الكردية نصيبٌ في هذه التحولات والتي تمثل هاجساً أمنياً لتركيا. وهذا الأمر والتصور يدفعنا للتساؤل: هل الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد السعودية والإمارات وقطر، ستدعم حدوث واستمرار ما يشبه حالة الربيع العربي في إيران، والذي سيكون له قابلية التمدد إلى دول عربية؟ وهو تصوّرٌ قريب الحدوث مع مؤشرات فقدان النظام الثيوقراطي الإيراني لشرعية البقاء والاستمرار، علماً بأن الربيع العربي كان له تأثيرات وهواجس في إيران ودول آسيا الوسطى على حد سواء.

المراجع:

1 – أكرم أوكتم، ترجمة مصطفى مجدي الجمال. تركيا: الأمة الغاضبة، القاهرة طبعة سطور

2 – أوفرا بنجيو، وجنسر أوزكان: التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم.، دراسات عالمية :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 51.

3 – حميد المنصوري، التَّيه في السياسة الخارجية القطرية،15-06-2017، https://bit.ly/3Upw2EF

4 – حميد المنصوري، تركيا لمن يمتطي السلطة، 16-08-2016. الطبعة الأولى 2012.

5 – محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات. دارس الريس: لندن، ط1992،1.

المراجع باللغة الانكليزية:

Allaf, I. B., Khairallah, A., 2004. Gulf online pdf] available at:].1991-Rrelations 1973 http://www.iasj.net/iasj?Func=fulltext&aid=30299

1. Başkan, B., (2016(, Turkey and Qatar in the Tangled Geopolitics of the Middle East. Doha, Qatar: School of Foreign Service in Qatar, Georgetown University.

2. Cook, A. S., 2012. Turkish Relation with the Middle East. Abu Dhabi: The Emirates Centre for Strategic Studies and Research.

3. Khalil, M. A., 2013. The Security and Military dimensions of the Gulf – Turkish relationships. Abu Dhabi: The Emirates Centre for Strategic Studies and Research.

4. Nye,J., 2000. Soft Power: the means to success in world politics. New York: Public Affairs.

5. Öztürk, A., 2009. The domestic context of Turkey's changing foreign policy towards the Middle East and the Caspian Region . Http://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/35264.

6. PAR ŞABAN KARDAŞ, Turkey's Relations with the Gulf Countries: Trends and Drivers• 9 NOVEMBRE 2021. Https://ovipot.hypotheses.org/15724.

7. Philip. R., 1993. Turkey and the Middle East. Cairo: Al-Ahram Center for Studies.

8. Sayari, S., 1997. Turkey and the Middle East in the 1990's, Journal of Palestinan Studies, vol.26, no. 3.

9. Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, The Gulf Countries and Turkey: (Re-)Drawing the Map of Alliances in the Middle East. May 2, 2022. https://www.inss.org.il/publication/turkey-gulf-states.

10. Youssef, I., 2015.Turkey: an ambitious strategy, and policy constrained, geopolitical approach. Abu Dhabi: the Emirates Center for Strategic Studies and Research.

نشوء الدولة القومية المركزية والانتقال إلى الدولة متعددة الانتماءات

جميل رشيد

تمهيد:

تعد الدولة القومية شكلاً من أشكال التنظيم الإداري والمجتمعي للبشر والأقوام، وظهرت إلى الوجود مع تطور الحاجة الإنسانية إلى تشكيل كيانات متمايزة تعتمد على خصائص ومقومات محددة ومشتركة بين أفراد جماعة بشرية ما، وتطورت مع تطور العلوم الإنسانية والمعارف، واتخذت أنماطاً مختلفة، نسبياً، اعتماداً على عوامل نشوئها وتشكلها، حيث ارتبطت ولادتها مع مرحلة معينة من التاريخ البشري، تميزت بحدة الخلافات بين الدول الدينية، وخاصة في أوروبا التي شهدت حروباً دينية طويلة ودامية، لتنتهي بإقرار تشكيل الدول القومية المعتمدة على عناصر اللغة والتاريخ والإرادة في العيش المشترك ووحدة المصير.

ولأن كانت الدولة القومية وليدة الغرب، وتشكلت نواتها الجنينية في مؤتمر فيستفاليا بألمانيا عام ١٦٤٨، إلا أن الشكل البارز لها كدولة لإثنية معينة تبلور بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وتشكل السوق القومية، وبدء الثورة الصناعية في إنكلترا وعدة دول أوروبية أخرى.

تطور الفكر القومي في أوروبا على يد فلاسفة ومنظرين أسسوا لدولٍ ألغت نظام الإقطاعات وحكم الكنيسة، وانسجم مع تطور الصناعة، لتولد معها فكرة الاستعمار والبحث عن أسواق جديدة ومصادر للمواد الخام، إضافة للسيطرة على الطرق البرية والبحرية.

لم تنشأ الدولة القومية في سياق التطور التاريخي للمجتمعات والشعوب، بل كانت وليدة بنان أفكار بعض القادة العسكريين والسياسيين في الاستحواذ على السلطة وديمومتها، ولم تنتج، لا في الغرب ولا في الشرق، قيماً حضارية تشاركية إنسانية يُعتدُّ بها، بل ولدت معها الصراعات الإثنية والقوموية المعتمدة على العرق الواحد والعلم الواحد واللغة الواحدة، ولا تزال شعوب العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، أسيرة النظريات القوموية المنغلقة على نفسها، والتي تتناقض في أحيان كثيرة مع الموروث الحضاري الإنساني.

إن دراسة الظروف التي نشأت فيها الدولة القومية، وسياقات تطورها ووصولها إلى أعلى درجات العنصرية والفاشية، كما حصل في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وكذلك في بعض دول الشرق الأوسط، مثل تركيا وإيران وبعض الدول العربية، وكذلك مآلاتها في ظل التطورات المتسارعة التي تعصف بالعالم، وتشكل قيم إنسانية مغايرة، نسفت معها العديد من النظريات والتابوهات السابقة، وأسست لمرحلة أكثر تفاعلاً وتشاركاً بين شعوب العالم، من حيث الاعتماد على مقوّمات حضارية وديمقراطية في تأسيس الدول، وتجاوز التراكمات السلبية للدولة القومية، تعتبر جميعها مواضيع لدراسات من قبل الباحثين والفلاسفة وعلماء الاجتماع.

وصلت الدولة القومية في الشرق الأوسط إلى أعلى مراحل تشكلها وقوتها بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي؛ مستفيدة من حالة اللا حرب واللا سلم بينهما، لتأخذ مكانتها بين الحلفين «الناتو» و»وارسو»، وتشدد قبضتها بالتحكم في مجتمعاتها وتغلق كل مساحات الحرية، وبالتالي تتحول إلى دول قمعية وديكتاتورية (جمهورية كانت أم ملكية مونارشية أو أوليغارشية)، وتخلق صراعات وهمية لشعوبها، لديمومة سلطتها، عداك عن فشلها في حل مسائل التنمية والتعليم والصحة والبنى التحتية، وتطوير الصناعة والزراعة والثقافة.

فالحرب العراقية – الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، كانت مثالاً صارخاً عن توجهات الدولة القومية في الشرق الأوسط نحو الغطرسة وترسيخ أنظمتها عبر الاستثمار في الأزمات والحروب، فتعرضت هذه الدول إلى هزات عنيفة بفعل المتغيرات الدولية، ولم تتمكن من الصمود أمامها، فتصدعت وأضحت عبئاً ووبالاً على شعوبها.

إن الدول القومية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم ادعائها برفض الحدود التي رسمتها مسطرة سايكس – بيكو في تقسيم المنطقة، إلا أنها في ذات الوقت حريصة على عدم تغيير تلك الخارطة ولو قيد أنملة، بل تدافع عنها بكل ما أوتيت من قوة، وكأنها وضعت نفسها حارساً لحمايتها، وتعاقب كل من يحاول المساس بها أو التحدث عنها.

الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان في أحد أوجهه نتيجة لصراعات حول مصالح دولية بخصوص مصادر الطاقة من النفط والغاز، فإنه في ذات الوقت صراع

لتكوين حالة جديدة عمادها نضال الشعوب في الانتقال من الدولة القومية الضيقة المعتمدة على اللون الواحد، إلى دولة ديمقراطية تتعايش فيها جميع المكونات والإثنيات على قدم المساواة وتمارس ثقافاتها بكل حرية.

سنحاول في هذا الدراسة المقتضبة بحث الأسس التي نشأت عليها الدولة القومية ومراحل تطورها، وانتقالها إلى منطقة الشرق الأوسط، عن طريق المبشرين والاستعمار الغربي، خاصة بعد انهيار السَّلطنة العثمانية، ورسم خرائط المنطقة وفق أسس قومية ضيقة، وبناء على مصالح الاستعمار الغربي، كذلك سنحاول تسليط الضوء على بدء مرحلة زوال الدولة القومية بشكلها المعتاد، مع بدء ثورات ربيع الشعوب، وظهور بدائل أخرى تناضل شعوب المنطقة للوصول إليها.

"لم تنشأ الدولة القومية في سياق التطور التاريخي للمجتمعات والشعوب، بل كانت وليدة بنان أفكار بعض القادة العسكريين والسياسيين في الاستحواذ على السلطة وديمومتها، ولم تنتج، لا في الغرب ولا في الشرق، قيماً حضارية تشاركية إنسانية يعتد بها، بل ولدت معها الصراُعاتُ الإثنية والقوموية المعتمدة على العرق الواحد والعلم الواحد واللغة الواحدة."

ظروف نشوء الدولة القومية:

تكاد تجمع العلوم السياسية والاجتماعية على نظريات واحدة لتفسير نشوء الدولة القومية، مع تباينها بخصوص مفهوم «الدولة – الأمة». فالنظرية الماركسية تربط نشوء الأمم بعصر الرأسمالية، وتجد أنها إحدى موجبات توحيد الأسواق والسيطرة على مصادر المواد الخام، فيما تعزو النظرية الصناعية إلى مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى الصناعي، بينما سوسيولوجيا الحداثة الرأسمالية ترى أن الدولة القومية هي الشكل الحديث لتنظيم المجتمع.

لا يمكننا أن ننظر إلى ولادة الدولة القومية وفق رؤية بعض القوى الدينية التي تعتبر أن الغرب «الكافر» صدر لفكرته وشعوب الشرق ابتليت بها، وترى بأن «الدولة الدينية» هي البديل المناسب لها، على اعتبار أن الدولة القومية فكرة مستوردة ولا تتناسب مع القيم الحضارية لشعوب الشرق.

تنطوي هذه الفلسفة والرؤية على مخاطر بمعاداة كل ما هو حضاري، ولا تطرح بدائل واقعية تتناسب وتطلعات شعوب المنطقة، فإن كانت الدولة القومية قد أثبتت فشلها على كل الميادين، فهذا لا يعني بالضرورة أن الدولة الدينية المعتمدة على الدين الواحد أو المذهب الواحد، هي البديل المناسب، بل على العكس، هذه الفلسفة تحمل معها بذور صراعات مستدامة ودامية، قد تعيد شعوب المنطقة إلى نقطة الصفر، كما حصل في مراحل معينة من تاريخ الشرق في العصور الأموية والعباسية، وقد تكون شبيهة بمرحلة الحروب الدينية التي مرت بها أوروبا أيضاً.

الحروب الدينية في أوروبا وضعت أوزارها في معاهدة فيستفاليا عام ١٦٤٨، وأسست لفكرة نشوء الدولة القومية العلمانية المنفصلة عن الدين، فشكلت كل قومية دولة خاصة بها، ورسمت حدوداً لدولتها، لتعيد تقسيم أوروبا وفق التوزع والانتماء القومي الإثني، المعتمد بالدرجة على عنصر اللغة والانتشار الجغرافي

للإثنية، وكذلك على التاريخ والمصير المشترك.

ولدت الدولة القومية معها مشاكلها أيضاً، فالنزاعات والصراعات على الحدود والجغرافيا والانتماء القومي؛ كانت سبباً في اندلاع حروب لا نهاية لها بين الدول الأوروبية، وخاصة الحربان العالميتان الأولى والثانية، وما انفكت تندلع الحروب بسبب الخلافات القومية بين الدول. فحتى الصراع العربي – الإسرائيلي الذي يعود بجانب منه إلى الخلاف الديني، إلا أن الجوهر يعود إلى الخلاف بين القوميتين الإسرائيلية والعربية، والتي نفث فيها الغرب وشكل مادة دائمة ومستمرة للصراع والقلاقل في منطقة الشرق الأوسط.

إن الدولة القومية، وحينما تصل إلى ذروة تمثلها للفكر والإيديولوجية القومية، تنتج نماذج ديكتاتورية فاشية للأنظمة، وتغلق جميع مساحات الحرية والرأي الآخر، لتفكر إلى ما بعد «الحدود القومية»، حيث يسعى الديكتاتور الأوحد إلى فرض نفسه زعيماً أوحداً على الإقليم أو القارة، كما حصل مع هتلر وصدام حسين أيضاً.

فإن كان الاستقلال السياسي والتحرر من الاستعمار الغربي في منطقة الشرق الأوسط، منوطاً بمهام ما كان يطلق عليها «البرجوازية الوطنية»، التي من مصلحتها تأميم السوق المحلية وتنمية أوطانها؛ فإن البرجوازية الشرقية التي ولدت في أحضان الغرب الرأسمالي، لم تلعب هذا الدور الوطني المأمول، بل جعلت نفسها برجوازية كومبرادورية تابعة للغرب وتمثل مصالحه ضمن أوطانها.

إن الفترة الزمنية التي سادت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم اتسامها بنهوض حركات التحرر الوطنية بقيادة جبهات اليسار الثورية، وتحت مظلة الأممية الاشتراكية، وتحقيقها انتصارات تاريخية على الرأسمالية الإمبريالية في مناطق عديدة من العالم، إلا أنها في الشرق الأوسط أخذت منحى آخر، يخالف ما كان معهوداً في دول عديدة حققت استقلالها السياسي الناجز مثل فييتنام، لاووس، كمبوديا، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك المد الذي اكتسبته من انتصار الثورة الصينية، شكّلا حافزاً لدى العديد من حركات التحرر في المنطقة لخوض تجربة التحرر ومقارعة الاستعمار، وبناء دولها الفتية وتنمية مجتمعاتها وتطوير الزراعة والصناعة والتعليم والصحة وما إلى ذلك.

وبسبب غياب دور الطبقة البرجوازية الوطنية، حملت البرجوازية الصغيرة أعباء الاستقلال الوطني، لتقود حركات التحرر الوطنية في بلدانها، مستفيدة من مناخ الحرب الباردة الذي ساد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكل القطبين الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن الطبيعة البنيوية المركّبة لهذه الطبقة وازدواجيتها المعهودة، والتي لا تعرف الاستقرار والثبات، وسهولة الانقياد خلف المشاريع الغريبة، جعلتها أكثر ليونة للاندماج مع المصالح الغربية الاستعمارية في المنطقة، فحولت أوطانها إلى ساحة لصراع الثيران، بين فئات أوليغارشية تؤمن بالعمل العسكري الانقلابي، وترسخ دور العسكر في الحياة المدنية، وتعتمد عليه في تثبيت أسس وأركان حكمها، ولا تتوانى عن تصفية جميع خصومها بالحديد والنار، وبأبشع الصور وحشية، إلى جانب محاربتها أي صوت وتيار وقوة ديمقراطية تدافع عن حقوق شعوبها في وجه طغمة أو فئة صغيرة استأثرت بالحكم والسلطة وسخرتها لصالحها.

الأسس الفكرية والفلسفية لنشوء الدولة القومية في الشرق:

لم تعتمد الحركات التي قادت حروب الاستقلال

السياسي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية نظرية فلسفية إنسانية وحضارية معاصرة على غرار ما كانت حوامل ثورات التحرر الوطني في الغرب إبان تشكيل دولها القومية، بل حملت مزيجاً متناقضاً من الأفكار الدينية والقوموية المستنسخة بأسوأ أشكالها، لتعمد إلى إسقاطها إسقاطاً ميكانيكياً فظاً على واقعها المثقل بالتخلف والرجعية، فلم تنتج سوى مزيجاً من الأفكار والنظريات المبتورة والممسوخة، والتي لم تعبر بأي شكل من الأشكال عن طموحات وتطلعات مجتمعاتها، بل وفي أحيان كثيرة، فرضت عليها بشكل قسري، دون إرادة منها.

إن ولادة الطورانية التركية من بنان أفكار ضياء كوك آلب، والذي يعتبره بعض المتعصبين والعنصريين الأتراك «أبو القومية التركية»، نفخ في العنصر التركي وجعله يتسيد الأقوام الأخرى، فخلق معه نظرية لـ»الأمة – الدولة» التركية والتي لا تزال تعاني من تبعيات أفكاره الفاشية والإقصائية، وتعتبر العنصر التركي يتفوق على الجميع، بل وتخلق منه كائناً أسطورياً خارقاً.

كذلك فعل منظر القومية العربية ساطع الحصري، ومن بعده ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي، مؤسسو حزب البعث في سوريا، وظلوا يعتدون بالدولة القومية القطرية ويعتبرون كل من يعيش على «الأرض العربية» عربي الهوى والوجدان، فألغى التعدد الإثني في الدولة وسخر كل شيء لصالح القومية العربية.

حكمت منطقة الشرق الأوسط من قبل أنظمة ربطت مصيرها ووجودها بعجلة الغرب، وحولت شعوبها إلى مجرد قطيع يسير وراءها، بعد أن سلبت منها إرادتها في التغيير والبناء والتنمية، فكانت وبالاً عليها، وقيدت حرياتها الفردية والمجتمعية، وأعاقت كل تطور ذي شأن في بلادها، دافع الغرب عن هذه الأنظمة وسبغ

”إن الفترة الزمنية التي سادت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم اتسامها بنهوض حركات التحرر الوطنية بقيادة جبهات اليسار الثورية، وتحت مظلة الأممية الاشتراكية، وتحقيقها انتصارات تاريخية على الرأسمالية الإمبريالية في مناطق عديدة من العالم، إلا أنها في الشرق الأوسط أخذت منحى آخر، يخالف ما كان معهوداً في دول عديدة حققت استقلالها السياسي الناجز مثل فييتنام، لاووس، كمبوديا، ودول أمريكا اللاتينية.“

عليها الشرعية الموهومة، فكرست لواقع مريض ظل يتناقل عبر الوراثة، دون أن تتيح أي مجال للتغيير أو إحداث ولو طفرة مجتمعية صغيرة قد تفتح الأبواب للسير في طريق التغيير الديمقراطي المنشود.

يطلق الفيلسوف عبد الله أوجلان على هذه النماذج من الدول اسم «الدول المحافظة»، أي التي تحافظ على الأوضاع السائدة، وتعتاش عليها وتطيل من أمدها، ومعظم تلك الدول لاتزال مستمرة في تلك الصيغة، ولا تقبل بأن تغير من نهجها ولو قيد أنملة.

فإن كانت الدولة القومية «Nation State“، تعرف بأنها تلك الدولة التي ”تتشارك فيها الغالبية الكبرى نفس الثقافة والوعي بالدولة، وتعتبر ”مثالية“ حيث تتوافق حدودها الثقافية مع حدودها السياسية“، فإنها أيضاً ”دولة سيادية يتحد معظم رعاياها أيضاً بعوامل تحدد قوميتها مثل اللغة أو الأصل المشترك“.

ونسجت معظم الدول القومية أسس نظريتها اعتماداً على عنصر اللغة والتاريخ بالدرجة الأولى، وهو ما حدا بظهور اتجاهات عنصرية في الفكر والممارسة، عرضت وحدة الدولة لأخطار جمة، في حين زعم أصحاب تلك النظريات القومية في نشوء الدول، أنها الطريق الأنسب للوصول إلى "الأمة – الدولة" ذات العنصر النقي الصافي.

إن التراكمات السلبية التي خلقتها الدول القومية طيلة عمرها الممتد من انطلاقة الثورة الفرنسية، كما يحددها علماء الاجتماع والفلاسفة، إلى وقتنا الراهن، كانت كفيلة بأن تقسم مجتمعاتها المتعايشة حضارياً طيلة قرون طويلة من الزمن، إلى مجتمعات متناحرة على أسس قومية متمايزة، مضافاً إليها الانقسامات الدينية والمذهبية، والتي استفادت منها الأنظمة القوموية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، لتكرس سلطاتها وحكمها، وتسبغ على نفسها الشرعية الدينية والإلهية، وليبرر الحاكم المستبد لرجل الدين لأن يتلاعب بمشاعر الناس، فكل واحد منهما يمد الآخر بالشرعية المزيفة.

كما أن الحروب والنزاعات والصراعات الداخلية والخارجية التي افتعلتها أنظمة الدول القوموية، أهدرت من إمكانات وقدرات وطاقات شعوبها، كان يمكن أن توظف في مجالات التنمية وتطوير العلوم والبنى التحتية وبناء المدارس والمشافي وما إلى ذلك، بل نجد في معظم الدول القوموية ذات اللون الواحد عدد السجون يفوق عدد المشافي والجامعات والمدارس، ومستوى دخل الفرد فيها متدنٍ إلى أبعد الحدود، رغم توفر الإمكانات والثروات الباطنية والسطحية، ولو استثمرت ووظفت بشكل جيد في خدمة شعوبها، لوصلت إلى مصاف الدول المتقدمة. فهناك العديد من الدول لا تمتلك أدنى الثروات، ولكنها اعتمدت على بناء أنظمة غير قوموية، بل وتجاوزتها بعشرات السنين، وحققت مستوى لائقاً من التطور والتقدم في العلوم والإدارة، مثل إندونيسيا وماليزيا، أي ما تسمى بظاهرة "النمور الآسيوية".

لم يعد نموذج الدول القومية يتلاءم مع متطلبات عصرنا الحالي، من حيث مواكبة الكم الهائل من التطورات في مجالات الفكر والعلم والتكنولوجيا، بل يُعَدُّ عامل كبح لها، وما يشغل بال الفلاسفة وعلماء الاجتماع وحتى السياسيين هو إيجاد البديل المناسب لهذا الشكل المتهالك، الذي بات عبئاً على الإنسان والمجتمع.

فرغم أن الفيلسوف إنجلز طرح فكرة زوال الدولة، ولكنه ربطها بتقدم العلوم والوعي الإنساني والبشري، إلى جانب تحرير وسائل وأدوات الإنتاج، أي ربطها بحتمية انتصار الشيوعية.

إلا أن المفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان لم يلغِ الدولة بالشكل الذي تصوره إنجلز؛ بل قلل من دورها وأهميتها في حياة المجتمعات، وطرح نظرية إدارة المجتمعات؛ خارج سيطرة وهيمنة الدولة، وهو ما يعني زوال دور الدولة المركزي بشكل تدريجي، ودخولها في طور الضمور والاضمحلال رويداً رويداً، لتتمكن المجتمعات من إدارة نفسها في السياسة والاقتصاد والعلوم والمعارف والصحة والتربية بمعزل عن تأثيرات الدولة الهدامة. فهو يعتبر أن كل دولة تنتج معها سلطة، وسلطة قمعية، بشكل أو بآخر، وتغلق مساحات العمل السياسي أمام المجتمع، ولا تسمح له إلا بالقدر الذي يحقق لها شروط ديمومة سلطتها وقمعها. كما أنه يطرح آليات مراقبة الدولة من قبل المجتمع عبر نظام سوسيولوجي دقيق وديناميكي، يعتمد على كفاءة الفرد وتمتعه بالحرية السياسية والفكرية، ليكون قادراً على متابعة قرارات وسلوكيات الدولة ورجالاتها، ويضعها تحت مجهره الخاص، والذي يعبّر عن حقيقة ووجدان مجتمعه. فنظام الكومينات الذي طرحه أوجلان؛ يضع الدولة وأجهزتها ومؤسساتها

وكل إدارتها أمام المجتمع، وليس العكس، فهي من تقدم الحساب لمجتمعاتها، وليس كما درجت العادة في الدول القوموية أن يكون المجتمع هو المذنب والمطالب بدفع الحساب أمام الدولة وأجهزتها التي تحولت إلى أدوات للقمع والتنكيل، حيث تعتبر أن "مصلحة الأمن القومي للدولة فوق كل اعتبار"، وتهدر كرامة مواطنيها وفق هذه النظرية المبتدعة، وهذه بالذات خلقت معها إشكالات وصراعات لا نهاية لها، لانزال نعيش تبعاتها إلى يومنا هذا.

فكما أن نظرية التطور الداروينية وديالكتيك الحياة، يفرض حالة طبيعية ووحيدة من التطور، تبدأ من الأبسط إلى الأعقد، كذلك يبسط أوجلان ظاهرة تجاوز تأثيرات الدولة القوموية على الأفراد والمجتمعات، ويحررها من جميع القيود التي طالما كبلتها بها منذ نشأتها. فهو يربط حرية المجتمع بضعف تأثير الدولة القومية، وتنامي دور المرأة والشبيبة، أي بمنحها دينامية ودماء جديدة، فتغدو الدولة خائرة القوى لا تستطيع ممارسة قمعها على المجتمع.

السلطة والسيادة في الدول القومية:

يقسم فقهاء القانون وعلماء الاجتماع والفلاسفة والسياسة الدول إلى عدة أشكال، تتغير تبعاً لتكويناتها وبناها الإثنية والتاريخية، فيما يذهب الماركسيون إلى تصنيفها وفق المنظور الاقتصادي، وخاصة ملكية وسائل الإنتاج. غير أن الجميع يتفق بأن أحد العوامل الرئيسية في تحديد معالم الدولة هو اللغة والتاريخ المشترك. لكن شكلها وحجمها يتحدد وفق منطق السيادة والتحكم بقرارها الداخلي والخارجي.

بكل الأحوال ما يروج له دعاة النظريات القومية بوجود دولة قومية ذات لون واحد، إنما هي محض أكذوبة سوقوا لها في إطار فرض سيادة القومية الحاكمة، والتي تحولت مع مرور الزمن إلى قومية استبدادية ألغت معها كل أنواع التمايز والاختلاف.

إن الدولة متعددة القوميات والإثنيات، تعد مثالاً قابلاً للاستمرار إن تخلت القومية الكبرى عن تزمتها الإيديولوجي وانحيازها إلى خصائصها القومية، ويمكن أن تغدو عنصر إثراء وإغناء للدولة، تخلق مساحات واسعة من التلاقح الثقافي والحضاري بين مختلف القوميات المؤسِّسة للدولة، وهي ليست قوميات عابرة لها. ضمن إطار هذه الرؤية الحضارية التشاركية تتحول الدولة إلى دولة "متعددة الثقافات والانتماءات" أو ما بعد القومية أيضاً. وهذا لا يعني إلغاء أحد من القوميات أو الثقافات المكونة للدولة؛ بل إنصافها مع غيرها.

ففي الدولة متعددة الثقافات، تكون السيادة على الدولة مشتركة، ولا تأخذ بالانتماء العرقي والإثني، بل تعد المواطنة هي الأساس في الانتماء الوطني، وهي المحدد والمعيار الأول للهوية الوطنية، حيث لا توجد جماعة عرقية مهيمنة.

كما أن مفهوم "الأكثرية" و"الأقلية" الذي ولد مع الدولة القومية، يعد من أكثر الأمراض الاجتماعية التي فتكت بدول ومجتمعات الشرق الأوسط، وهو يستمد قوته من التاريخ الديني الذي كرس الخلافات المذهبية والطائفية والدينية، حينما كان الولاء للدين والعرق والمذهب بدلاً من الوطن.

فالصلاحيات التي منحتها "الأكثرية القومية" لنفسها؛ قمعت حقوق "الأقليات القومية"، وجعلتها تحس بالغبن ضمن الدولة التي هي بالأساس جزء مكون لها، ما ولد صراعات داخلية عميقة امتدت آثارها إلى يومنا هذا.

كما أن الدول تقوم على دعامتين أساسيتين؛ وهما السلطة والسيادة، وهما مكملان لبعضهما البعض.

فالسلطة كما يعرفها الكاتب "علي عادل"

"لم يلغِ المفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان الدولة بالشكل الذي تصوره، إنجلز؛ بل قلل من دورها وأهميتها في حياة المجتمعات، وطرح نظرية إدارة المجتمعات؛ خارج سيطرة وهيمنة الدولة، وهو ما يعني زوال دور الدولة المركزي بشكل تدريجي، لتتمكن المجتمعات من إدارة نفسها في السياسة والاقتصاد والعلوم والمعارف والصحة والتربية بمعزل عن تأثيرات الدولة الهدامة."

في مقالة له بعنوان "ما هي الدولة القومية الحديثة؟"، بأنها "اصطلاح النظرية السياسية، وهي علاقة النفوذ التي تكون من خلالها شرعية ممارسة القوة أمراً مقبولاً إلى حد ما، من قِبل الفاعلين الآخرين في الحالة، وتشتمل الشرعية في معظم الحالات السياسية على مبدأ الاحتكام إلى نظام قانوني راسخ".

وهذا يسبغ المشروعية على أفعال القمع التي تمارسها السلطة والمستمدة من الدستور المنبثق عن العقد الاجتماعي كما يصفها كل من "توماس هوبز" و"جان جاك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي"، ويبرر لها تلك الأفعال.

إلا أن الدولة القومية استخدمت هذا التفويض الدستوري والاستخدام المحدود للقوة في قمع كل الاتجاهات المعارضة لها، كنظام قوموي استلم زمام السلطة بطرق غير مشروعة، وفرض إرادته على مجتمعه بأساليب غير ديمقراطية. واستفحلت هذه الحالات في دول منطقة الشرق الأوسط، وغدت الدولة القومية المستندة إلى نظام حكم أقلياوي وممسك بتلابيب السلطة، لا تبدي أي إمكانية لإشاعة الحريات وفتح الطريق أمام إحداث تغييرات في بنية الدولة القومية، رغم يقينها أنها أصبحت جزءاً من الماضي، لكنها لا تزال تتبنى إيديولوجية القومية الواحدة، وتزداد إصراراً على أن دولتها مبنية على فكرها وإيديولوجيتها الواحدة.

وفي هذا الصدد أورد السياسي والباحث الكردي الراحل "ياشار قايا" في إحدى محاضراته: بأن الجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على أنها تضم أبناء القومية التركية فقط؛ فند تلك المزاعم التي يسوق لها أتباع النظرية القومية في تركيا اليوم، بالقول "تركيا وحركتها السياسية القوموية دائماً تسير عكس حركة التاريخ؛ ففي زمن انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية مع مطلع القرن العشرين؛ انبرى الأتراك ونخبهم السياسية والثقافية؛ إلى التمسك بالسلطنة العثمانية البائدة، وفي زمن انتصار ثورات حركات التحرر الوطنية في عدة بقاع من العالم، التفت الأتراك إلى بناء دولة قوموية متشددة معتمدة على العنصر التركي فقط، من حيث القوانين والتشريعات وبناء مؤسسات الدولة السياسية والثقافية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وتحت هذا الشعار ارتكبت عدة مجازر بحق الشعوب القاطنة في الجغرافيا المسماة بـ"الأناضول"، واليوم، وفي زمن سيادة نظام العولمة؛ وتحول العالم إلى قرية واحدة؛ يصر الأتراك على السير في نظام الدولة القومية الواحدة، وإنكار كل الإثنيات والقوميات داخل هذه الدولة".

لقد حول غُلاة القوميين في المنطقة، وفي مقدمتهم الأتراك، الدولة القومية إلى رمز مقدس يجب عدم المساس به، وكل من يحاول

تغييرها يعتبر خائناً، وفق قوانين الدولة القومية، ويتوجب إنزال أقسى العقوبات بحقه. ففيما تجاوز الغرب المؤسس لفكرة الدولة القومية كل تلك الأفكار والتابوهات؛ يظل الشرق عموماً غارقاً في بحر الأفكار والرؤى القومية ويدخل في صراعات لا نهاية لها.

ويرى الكاتب والمفكر اليساري الفلسطيني "سلامة كيله" بأنه لو لم يسبغ العرب صفة "القومية العربية على فلسطين في صراعها مع إسرائيل، ربما لم يكن وضع فلسطين والفلسطينيين كما نراه الآن". فما يسمى "الصراع العربي – الإسرائيلي" أشعل حروباً دامية في الشرق الأوسط لم تحصد شعوب المنطقة غير الدمار والتخلف الحضاري، علاوة على ترسيخ أسس أنظمة قومية مستبدة أحرقت الأخضر واليابس، وأغلقت كافة مسامات الحرية المجتمعية، حتى باتت عبئاً على شعوبها.

ففيما يصف المفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان بأن انهيار نظام صدام حسين في العراق يمثل انهيار آخر قلاع الدولة القوموية في الشرق الأوسط؛ فإن هذه الحقيقة تتجسد اليوم من خلال ثورات ربيع الشعوب التي أطلقت شعوبها ثورات ضد أنظمة الحكم القوموية المستبدة، وتتطلع لإيجاد بدائل أكثر حضارية وديمقراطية منها. أوجلان أفضل من حلل بنية الدولة القوموية في الشرق، واستخلص منها عبراً ودروساً تاريخية هامة جداً، لجهة صياغة مشروع نهضوي شرق أوسطي يقطع مع تاريخ هذه الدول، ويؤسس لمرحلة جديدة شبيهة إلى حد ما بالمشروع الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية. فإن كانت أوروبا قد مرت بحربين عالميتين أدت إلى دمار كبير وشامل، ومن ثم شرعت في صياغة مشروعها الحضاري الوحدوي المتمثل بالاتحاد الأوروبي، وتجاوز كل الاختلافات الإثنية والقومية والدينية والعقائدية وألغت الحدود السياسية بين دولها، لتغدو قوة عالمية يحسب لها حساب؛ فإن أوجلان يطرح مشروعاً شبيهاً بالاتحاد الأوروبي، عبر السعي لإنشاء كونفدرالية الشرق الأوسط وترسيخ أسس التعايش المشترك وتجاوز التباينات القومية والدينية والإثنية والمذهبية، إضافة إلى الابتعاد عن فكرة "الأكثرية والأقلية" القومية وحكمها، واستبدال الدولة ذات اللون الواحد بالدولة المتعددة الانتماءات يكون ولاء الفرد فيها للوطن وليس للعقيدة القومية والإيديولوجيا.

ضمن هذه الرؤية الحضارية والديمقراطية للدولة، يغدو مفهوم السيادة الوطنية، والذي يعني، كمصطلح، بأن الدولة حينما تكون ذات سيادة أي أنها "تمتلك هذا الفعل الإرادي وتستطيع التعبير عنه، وأن الغرض من الدولة هو كينونتها وتنفيذ إرادتها من خلال القانون أيضاً". ويكون هذا المفهوم منقوصاً ومبهماً إن لم يتكامل مع حرية الإرادة لدى مواطنيها، بمعنى ألا تكون السيادة على حساب تقييد حرية المواطن والانتقاص من حقوقه.

"إن مفهوم "الأكثرية" و"الأقلية" الذي ولد مع الدولة القومية، يعد من أكثر الأمراض الاجتماعية التي فتكت بدول ومجتمعات الشرق الأوسط، وهو يستمد قوته من التاريخ الديني الذي كرس الخلافات المذهبية والطائفية والدينية، حينما كان الولاء للدين والعرق والمذهب بدلاً من الوطن. فالصلاحيات التي منحتها "الأكثرية القومية" لنفسها؛ قمعت حقوق "الأقليات القومية".

فلاسفة الدولة القومية:

طرح العديد من الفلاسفة رؤى متباينة عن شكل الدول وأسس تكوينها، فلقد أطلق المفكر «غرامشي اسم الدولة على المعادلة التالية: الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني، واعتبر أن الدولة تتكون من طبقتين، طبقة مسيطرة وأخرى محكومة. والعلاقة بينهما تتمثل، وفق غرامشي، بإقناع الطبقة المحكومة بقناعات وأفكار الطبقة المسيطرة أو الحاكمة، وهذا يفترض وجود مؤسسات سياسية غير شخصية لها صفة الديمومة والاستمرارية، وهو ما درج إطلاق اسم «الدولة العميقة» عليها، أي التي تدير الدولة ومؤسساتها خلف الكواليس، وهي إحدى المصائب التي ابتليت بها شعوب الشرق الأوسط. فكل دولة قومية خلقت لنفسها كياناً موازياً، يفرض هيمنته على الدولة والمجتمع، ويضع نواميساً تحت اسم القانون والدستور، ليحمي ذاته من أي تغييرات جوهرية قد تطاله.

وفي هذا الصدد يحدد المفكر أوجلان وظيفة الدولة في الغرب والشرق، واختلاف مهامها، فيقول: «بعد أن تحررت أوروبا والغرب عموماً من سطوة الدولة القومية وإيديولوجياتها المكبلة لإرادة وحرية الفرد والمجتمع؛ انبرت إلى تنميط وتحديد وظائفها المتمثلة بحماية الفرد والمجتمع من عسف وقمع الدولة ومؤسساتها الأمنية والسياسية المختلفة، وبهذا تحولت تلك الدول إلى دول تمارس الديمقراطية وفق شروطها وظروفها، فيما تكثفت وظيفة الدولة في الشرق وتجلت في صورة واحدة فقط؛ وهي حماية الدولة من الفرد والمجتمع».

وفق هذه الرؤية الواقعية؛ حولت الأنظمة في الشرق الدولة إلى كيان خرافي وأسطوري مقدس، لا يجوز المساس بها أو توجيه النقد لها، وأن حمايتها واجب مفروض على كل فرد في المجتمع، وهي فوق الأفراد، واختلقوا ما يسمى بـ»نظرية الأمن القومي» والمستمدة شرعيتها من الإيديولوجية القومية المعتمدة على القومية والعنصر الواحد، وتحت هذا الشعار ارتكبت مجازر بحق المجتمع والأفراد، ولا نزال نعيش تفاصيل يومية في حياتنا، كانعكاس مباشر لهذا الفكر والتوجه.

يطرح أوجلان فكرة التحرر من مفهوم الدولة القومية، انطلاقاً من إدراكه بالتطور اللولبي للتاريخ، ومستنداً إلى حقائق الجغرافيا السياسية للمنطقة، وطبيعة الصراعات فيها. فيجد أن الحل يكمن في ترسيخ مبادئ العيش المشترك بين كافة الإثنيات، في سياق الفهم العميق للتاريخ، وإعادة صياغة وهندسة المنطقة وفق منظومة فكرية وسياسية واقتصادية، تتجاوز معها بنى الدول القومية، وتستمد قوتها من الإرث التاريخي لشعوب المنطقة.

ويعتقد الكاتب «علي عادل» أن الفيلسوف «هيغل» كان يرى أن «قوة الدولة تكمن في الجمع ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للفرد، والمجتمع كما له حقوق عليه واجبات تجاه الدولة، فالدولة عند هيجل ليست سلطة مطلقة كما عند «هوبز»، ولكن هي مفهوم منطقي قام بتركيبه من خلال التاريخ والعلاقات بين الفرد والمجتمع والسلطة، تلك العلاقة التي تؤول إلى أن الحرية متيسرة حينما يتمتع الشعب بوحدة قانونية داخل الدولة، ويُطلق عليها دولة إذا كان المجتمع والأفراد متحدين ومستعدين للدفاع الجماعي عن ممتلكاتهم».

عالج العديد من الفلاسفة مثل «جون لوك، سبينوزا، نيكولا ميكيافيللي، ماكس فيبر، كارل شميت»، وغيرهم الكثير من المفكرين فكرة الدولة، لكنهم جميعاً لم يتمكنوا من طرح أفكار جريئة يمكن لها أن تضع ضوابط لقمعها للمجتمع، وجميعهم اعتبروا أن الدولة هي فوق كل الاعتبارات القيمية للبشر، وبرروا لها

استخدام القوة في حماية مؤسساتها، وعلى ضوء هذا الفهم؛ أعدوا صياغات فكرية ونظرية هامة، ساهمت في تكريس سلطة الدولة، خاصة المونارشيات التي كانت حكمت أوروبا في القرون الوسطى، حتى ما قبل اندلاع الثورة الفرنسية.

اتجه العديد من المفكرين الإسلامويين إلى طرح فكرة «الدولة الإسلامية الجامعة» كبديل للدولة القومية، مستندين بذلك إلى تاريخ الإسلام في المنطقة وانتشاره في عدة بلدان، ويطرحون بالعودة إلى أيام «السلف الصالح»، متجاهلين الكم الهائل من التغييرات الفكرية والسياسية الحاصلة خلال الفترة الممتدة من نشوء أول كيان إسلامي، وحتى انهيار آخره، والتي يحددها البعض منهم بانهيار «السلطنة العثمانية».

يقع العديد من المفكرين الإسلامويين في خطأ منهجي وتحليلي كبير، إذ يعتبرون أن "السلطنة العثمانية" ممثلة لما أطلقوا عليه "الخلافة الإسلامية"، أي الدولة الإسلامية. فمن خلال دراسة تاريخ السلطنة العثمانية، يتبين أنها سعت إلى تغليب العنصر القومي التركي على باقي القوميات التي كانت محكومة من قبلها، وخاصة بعد أن دخلت مرحلة التراجع في أواسط القرن الثامن عشر. فالإصلاحات العديدة التي لجأ إليها السلاطين العثمانيين لم تفلح في منع الإمبراطورية من الانهيار الذي كان ينتظرها. فلم تمثل "العثمانية" تلك الهوية الجامعة التي يروج لها بعض المدافعين عنها.

يظهر من خلال تاريخ الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، أنها هي الأخرى تسعى إلى فرض فكرها وإيديولوجيتها على المجتمع عن طريق العنف، واعتبار أن الإسلام هو الحل الوحيد لمشاكل شعوبها، وغيرها من النظريات الفكرية في نشوء الدول لا ترقى إلى مستوى طموحات شعوب المنطقة، فلجأوا إلى تكفير كل مختلف معهم، تحت ذريعة أنهم يمثلون الشرعية المفترضة. هذه الأفكار تسببت بكوارث في المنطقة، ولا نزال نعيش وقائعها حتى الآن.

الخاتمة:

تعتبر معضلة الدولة القومية من أهم القضايا التي تعاني منها شعوب المنطقة في حاضرها، وقد بحث فيها الفلاسفة والمفكرون طيلة عقود طويلة، إلا أنهم لم يطرحوا حلولاً ناجعة للتحرر من آثارها، وبعضهم تحولوا إلى أدوات بيد الأنظمة الحاكمة وباتوا جزءاً لا يتجزأ من منظوماتها القمعية والإنكارية.

إن الخروج من عباءة الدولة القومية يتطلب بالدرجة الأولى الابتعاد عن الفكر القوموي الضيق، والتخلي عن مفاهيم الدولة الواحدة والعلم الواحد واللغة الواحدة، إن كان على مستوى النخب الفكرية والثقافية والسياسية، أو على مستوى عامة الشعب، فهي باتت عبئاً على شعوب المنطقة، خاصة بعد اندلاع ثورات ربيع الشعوب. وفي هذا الصدد يعتبر الكرد رواد حركة التغيير في المنطقة، وتعوّل شعوب المنطقة وحركاتها التحررية الوطنية والديمقراطية على نضالهم في تحقيق التغيير المنشود، والانتقال إلى صيغة كونفدرالية تجمع بين شعوب المنطقة.

المراجع:

1 – "علي عادل" مقالة له بعنوان "ما هي الدولة القومية الحديثة؟".

2 – السياسي والباحث الكردي الراحل "ياشار قايا" في إحدى محاضراته.

3 – الكاتب والمفكر اليساري الفلسطيني "سلامة كيله" في مفهوم الدولة القومية والصراع العربي - الإسرائيلي.

4 – المفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان مرافعاته لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية – المجلد الخامس.

مسيرة الهجرة وجنة أوروبا الموعودة

حسين عمر

الهجرة قديمة قدمَ الإنسان، ظهرت مع تشكّل التجمّعات البشرية الأولى وأصبحت أسلوباً ووسيلة للإنسان كي يحسّن وضعه المعيشي، ويستوطن أرضاً يحمي نفسه فيها من كوارث الطبيعة وكائناتها التي رفضت التأقلم في بداية ظهور الإنسان معه.

كانت الهجرة بالنسبة للتجمّعات البدائية قضية حياة أو موت, لأن البقاء في بقعة معينة (كهفاً كان أو ظلاً أو شجرة)؛ تعرّض هذه التجمّعات لفقدان متطلبات الحياة بعد فترة, كما كانت تتعرض للهجوم من المجتمعات الحيوانية وخاصة المفترسة آكلة اللحوم, بعد أن ينكشف أمر تواجدها, ولم تكن حينها أدوات الحماية وآلياتها متوفرة لدى المجتمع البدائي, فكان يعتمد على غريزة البقاء وحماية الذات من المخاطر التي تهدده. لهذا كانت الهجرة آلية إنقاذه كما هي حالها الآن, مع الفارق في تطور العقل البشري وتراكم تجاربه التي دفعته للتفكير واستخلاص النتائج من تجاربه, وابتكار أدوات يستطيع بها حماية وجوده وفرض سيطرته على البقعة التي يستوطن بها ضد الأحياء الأخرى. لقد كانت الاكتشافات المتتالية إحدى أهم التغيرات التي أدت إلى أن يفكر الإنسان بالاستقرار في بقعة معينة يرسم لها الحدود التقريبية ويحميها في مواجهة التجمعات البشرية الأخرى, وكذلك الخطر الذي كان يهدد حياة التجمع من قبل قطعان الحيوانات البرية وخاصة المفترسة منها, وفي تلك الشروط أيضاً كانت بعض التجمعات لا بل أغلبها بحاجة إلى تحسين حياة أفرادها, من خلال الانتقال أو الهجرة إلى مناطق أكثر وفرة للغذاء والصيد والماء. ومع تزايد أعداد البشر في التجمعات ازدادت معها الحاجة إلى الهجرة من مستوطنة إلى أخرى. وظهرت حاجة بعض المجموعات داخل التجمعات الكبيرة إلى ترك التجمع والهجرة لتأسيس مستوطنة جديدة خاصة بها. ومع تراكم التجارب التي ساهمت في تحفيز الخلايا العقلية /المخ/في توثيق أولوية الحاجات التي تتطلبها معيشة الإنسان؛ وبالتالي التفكير في الأساليب الممكنة استناداً إلى تراكم التجارب المتكررة لتامين تلك المتطلبات؛ كانت هذه بداية عهد الهجرات المنظمة والتي بدأت تحصل ليس فقط لتامين لقمة العيش, بل لتخفيف المخاطر والمصاعب التي كان يعانيها الإنسان من أجل استمراريته في الحياة.

لم تبدأ الهجرات المنظمة من العبث أو الرفاهية كما يمكن نعتها, بل كانت حاجة وما زالت لتحسين الأوضاع المعيشية في البداية, ومن ثم بعد ظهور تراتبية «السلطة, الزعيم , الشيخ, القائد, ... إلخ» والتي بدورها أسست لبداية صراع مخطط له بين التجمعات, فإن نتيجة تلك الصراعات قد كدّست عند بعض التجمعات مستلزمات الحياة أكثر من تجمعات أخرى, ما أدى إلى ظهور الصراع التناحري الذي أدى بدوره إلى نوع جديد من الهجرة وهي الهجرة من أجل الأمان, وتطورت لتتحول بعد ذلك أشكال السلطة إلى الهجرة السياسية والثقافية, وهو ما نعيشه في المرحلة الحالية والتي تحصل فيها أكثر الهجرات كثافة من الدول والمناطق الفقيرة والتي ترزح بالصراعات الداخلية والحروب, التي تجبر السكان الذي يعيشون ويلاتها للبحث عن طريقة يستطيعون فيها الهروب إلى دول ومناطق تنعم بالاستقرار والسلام والأمان والعمل, أو ما يمكن تسميته «مصادر العيش المريح».

مع تطور ملكة التفكير لدى البشر وتراكم التجارب على مرّ القرون, بدأ الإنسان يختار وجهته نحو الأماكن الأكثر خصباً وأمناً من جهة, ومن جهة أخرى بدأت الهجرات نحو المناطق المجهولة رغبةً في تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الثروة ولو على حساب التجمعات البشرية الأخرى, والتي لم تحصل من دون حروب وحشية, بل راح مئات الآلاف من البشر ضحية نهم وجشع الزعماء أو القادة الذين ظهروا في تلك المراحل. لا بل تشكلت على مراحل مختلفة اتحادات بين تجمعات /قبائل - عشائر/ للزحف نحو مناطق مسكونة لتستولي عليها وتبيد أغلبية سكانها, ومنها الهجرات المغولية نحو الجنوب والجنوب الغربي وهجرات الأوربيين نحو أمريكا اللاتينية.

في الوقت الراهن أوروبا الوجهة الأكثر بريقاً للمهاجر, فهي غنية بما فيه الكافية من جهة, إضافة إلى وجود قوانين تحمي الإنسان, ولم يكن

سكان الشرق الأوسط بمنأى عن الهجرة, فقد جرى فيها كما بقية المناطق المأهولة بالبشر, لكنها برزت على الساحة الدولية كأحد أهم المناطق التي تستمر عملية الهجرة فيها بوتيرة عالية, بسبب حالة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية والحروب البينية التي أدت في السنوات العشر الأخيرة, إلى حصول هجرات داخلية وخارجية بعشرات الملايين.

إنّ البحث عن الأمان ومصادر العيش أحد أهم أسباب الهجرات في العصر الحديث, وتأتي بعدها الأسباب السياسية, وهي حالات فردية غالباً, لهذا استغلت الدول الاوربية موجات اللجوء للرفع من منسوب ادعاءاتها بخصوص الدفاع عن حقوق الانسان, واستغلال قضية الهجرة نحو تلميع صورتها الاستعمارية والاحتكارية الحالية, وقد نفع استقبال المهاجرين أنفسهم الذين وجودوا بيئة آمنة وإحساس بالاستقرار على الرغم من الضغوط النفسية التي يتعرضون لها يوميّاً؛ لأسباب تتعلّق باختلاف الثقافة والسلوك والتقاليد والعادات التي تتناقض في معظمها مع ما يجب أن يعايشه في المجتمع الجديد الذي قرّر الانضمام إليه, وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام العديد من المهاجرين في التأقلم مع الحياة الجديدة, لهذا يتذمرون ويشتكون من نظرة المواطنين لهم, أو بعض التصرّفات العنصرية التي يبديها البعض ضدهم, وهو ما يشكل ثقافة جديدة لديه وهي ثقافة محاولة مقاطعة المجتمع, والتقوقع ضمن مجتمعه الصغير الذي تتشكّل من العوائل المهاجرة, والتي تشبهه في القيم والأخلاق كما يتم الادعاء.

وحديثنا حتى هذه اللحظة عام, يخصّ المهاجرين ذوي الأفكار والميول الدينية وخاصة الإسلامية منها, أمّا بالنسبة للمهاجرين الكرد, فمعظمهم يتأقلمون في المجتمعات الجديدة, وينخرطون في الحياة الاجتماعية, وكذلك في سوق العمل دون وضع عوائق دينية أو أخلاقية - إذا شئتم تسميها - وهم الأقل عرضة للمشاكل في المجتمع مقارنة

"كانت الاكتشافات المتتالية إحدى أهم التغيرات التي أدت إلى أن يفكر الإنسان بالاستقرار في بقعة معينة يرسم لها الحدود التقريبية ويحميها في مواجهة التجمعات البشرية الأخرى، وكذلك الخطر الذي كان يهدد حياة التجمع من قبل قطعان الحيوانات البرية وخاصة المفترسة منها، وفي تلك الشروط أيضاً كانت بعض التجمعات لا بل أغلبها بحاجة إلى تحسين حياة أفرادها"

مع بقية المهاجرين المنتسبين إلى مختلف الأقوام الشرقية والإفريقية, وهذا ما يخلق لدى المهاجر الكردي ازدواجية في الشخصية, فهو متناقض في الداخل بين الانتماء القومي الذي يدغدغ مشاعره ويحرك عقله, وبين الانتماء المجتمعي والوطني الجديد الذي وجد فيه نوعاً من الاعتراف بكينونته الإنسانية والقومية, ولهذا يحاول الانطلاق في حياته الجديدة التي تتطلب منه اهتمامات تبعده عن ارتباطاته بموطنه الأصلي.

يجدر بنا هنا أن نستعرض حالة الاغتراب التي يعيشها اللاجئ في دول اللجوء وخاصة الأطفال والشباب, والتي تدفعهم إلى أن يعيشوا وهم يمارسون حياتهم الشخصية بأسلوبين: أسلوب يتقاطع مع الأهل في البيت, والأسلوب الآخر هو أسلوب المجتمع الذي يعطيه مجالاً أوسع نحو تحقيق رغباته دون قيود, وهذا ما يدفعه الى اللامبالاة, وعدم الإحساس بالمسؤولية, وحتى عدم الاهتمام بتحصيل العلوم أو إكمال الدراسة الجامعية, وخاصة إذا عرفنا أنّ المجتمعات

التي يعيش فيها تحتاج الى اليد العاملة أكثر من أصحاب الشهادات. ويلاقي الطالب في مراحله الأولى كمية كبيرة من مفردات التشجيع على العمل وتصعيب الاستمرار في تحصيل الشهادة. لا بل يتم دفع طلاب المرحلة الثانوية إلى العمل. وهو مسموح به عندما يبلغ الشاب/ة السادسة عشرة من عمره/ها. وعند انخراطهم في سوق العمل. وحصولهم على أموال أكثر مما يحصلون عليه من الأهل يزدادون تمسكا بالعمل. ونفوراً من إتمام التحصيل العلمي. ولهذا ترى نسبة قليلة من الأطفال في المجتمعات الغربية يتمّون دراستهم؛ لأنّ سوق العمل بحاجة إليهم أكثر. وهذا باعتقادي أحد أساليب الرأسمالية التي تعمل دائماً على تحويل المجتمع الى أدوات إنتاج تزيد من أرباحها.

هناك المئات من أصحاب المواهب العلمية تسوقهم التربية الرأسمالية هنا الى آلات لتنفيذ رغبات صاحب العمل وتنفيذ أوامره مع إعطاء بعض الحوافز التي يعتقد الشاب/ة بأنها تحقّق أمنياته. والحقيقة هي عكس ذلك. فهي تحقّق رغبة صاحب العمل على دفعه للانخراط أكثر وأكثر في العمل والاقتناع بأنّها فرصته الوحيدة في الحياة. وهو ما يفرغه من طاقاته الإبداعية. وحتى ارتباطاته القومية والوطنية والعائلية / هذا الموضع شائك ويحتاج الى مادة خاصة/.

والسبب الأهم لاستقبال أوروبا اللاجئين / المهاجرين / هي حاجتها الدائمة الى اليد العاملة بشكل دائم لأسباب تتعلق بطبيعة مجتمعاتها قليلة النمو. والذي يشكل كبار السن والمتقاعدين نسبة كبيرة منهم. ولهذا لا ينتهي نهمها لليد العاملة. ولن يتمكن من إيجادها إلا عن طريق المهاجرين. ولهذا ترى أبواب الهجرة مفتوحة. ألمانيا التي استوعبت منذ عشر سنوات أكثر من خمسة ملايين لاجئ ما زالت حسب وزاراتها المختصة بحاجة إلى مليون ونصف من العمالة الماهرة في السنوات القليلة القادمة. إنّ أطفال المهاجرين الذي وصلوا مع أهاليهم. أو ولدوا في أوروبا تعتبرهم الحكومات الاحتياطي المهم وأدوات مهمّة لسوق العمل في السنوات القادمة. ولهذا تستوعب الدول الأوروبية الهجرات المتتالية من الشرق الأوسط. وأفريقيا نحو بلدانها ضمن خطة مدروسة بسبب حاجة سوق العمل إليهم.

هؤلاء المهاجرون يتحوّلون كما السكان الأصليين إلى أدوات إنتاج تحرّك اقتصاديات الدول, كما أنها تشارك في تصريف المنتجات أيضاً من المردود الذي يحصلون عليه لقاء عملهم, وبذلك يتحرك دولاب الاقتصاد إنتاجاً واستهلاكاً. ويجدر هنا أن نذكر أن المهاجر والمواطن في الاتحاد الأوربي على سبيل المثال, لهم نفس الحقوق والواجبات ضمن الأطر القانونية. ويستفيد المهاجر في بداية وصوله إلى أوروبا من مساعدات اجتماعية تعادل راتب عامل. إذ تساعده الدولة في إيجار البيت وكذلك في دفع الفواتير والتي تُعتبر في أوروبا ضخمة نسبة إلى رواتب العمال. ولهذا ترى العديد من المهاجرين يحاولون التملص من الدخول إلى سوق العمل لأنه يفقدهم الكثير من الامتيازات الاجتماعية.

من الناحية القانونية لا فرق بين المهاجر والمواطن ولكن هناك بعض المنغّصات الاجتماعية التي يتعرض لها المهاجر من الجماعات المناهضة للجوء, وكذلك الشخصيات الفاشلة في المجتمع والأحزاب اليمينية المتطرفة, والتي ترى أنّ اللاجئين هم سبب المشاكل التي تظهر في مجتمعهم.

لقد استوعبت أوروبا خلال عشر السنوات الماضية أكثر من عشرة ملايين مهاجر من مختلف أصقاع العالم. وأغلبيتهم العظمى من دول الشرق الأوسط وأفريقيا. ولكن الأوكرانيين أيضاً بعد الهجوم الروسي دخلوا إلى أوروبا بالملايين, وحسب الإحصاءات الرسمية فقد هاجر أكثر من أربعة عشر مليون أوكراني, واستقر معظمهم في دول الاتحاد الأوربي الذي قدّم لهم تسهيلات كثيرة بحجة أنهم مؤقتين وسيعودون إلى

بلدهم حين انتهاء الحرب, لكنهم بدؤوا ينخرطون في الحياة اليومية الأوربية بسبب تقارب العادات والتقاليد والبنية الفكرية, وانخرط قسم منهم في سوق العمل ولاقوا سهولة أكبر في التعامل والاستقبال وتقديم الخدمات من المهاجرين الآخرين, وهذا يعود إلى سبب واحد هو أنهم حسب الرأي الرسمي أنهم أوروبيين, ولكن السبب الرئيس يعود إلى أنهم ينتقمون من روسيا.

لقد خلق وصول الأوكرانيين إلى الدول الأوروبية والاهتمام الرسمي والشعبي بهم ومساعدتهم, حالة من النفور بين المهاجرين الآخرين بسبب إحساسهم بالفروقات الشاسعة في عملية التعاطي معهم ومع الأوكران, ولكن هذا الأمر - أمر الاهتمام الزائد - تراجع مع ازدياد أعدادهم وظهور بعض المشاكل التي سببوها, ولهذا انطفأ بريق شعلة الأوكران في المجتمع الأوربي, وأصبحوا مثل بقية اللاجئين في الشارع, ولكن من قبل الجهات الرسمية بقيت لهم امتيازاتهم الخاصة.

هناك ملاحظة مهمة وهي أن الأحزاب المناهضة للهجرة في أوروبا قد رحّبت بقدوم الأوكرانيين ودعمت الجهات الرسمية والشعبية في استيعابهم, وهذا بعكس بقية المهاجرين الشرقيين والجنوبيين . وهذا أيضاً شكّل أحد المنغصات التي تعانيها المجتمعات الغربية والتي تدفع المهاجر إلى التراجع إلى الخلف قليلاً في قضية الاندماج المجتمعي. إن مسالة الاندماج مهمة جداً لا بل مطلوبة في الأدبيات الرسمية للدول كهدف أولي في مسالة اختلاط المهاجرين بالمواطنين, ولكن لا يتحقق ذلك الهدف إلا في أحوال نادرة, وهناك جاليات مهاجرة منذ عشرات السنين ترفض الاندماج بل تحاربه, وهنا نقصد النسبة الأكثر منهم مثل الجالية التركية التي لا تنخرط إلا بأعداد تعدّ على الأصابع في المجتمعات الأوربية, ثم تأتي الجالية المغاربية, وهاتان الجاليتان تشكلان أكثر من أربعين بالمئة من نسبة المهاجرين في دول الاتحاد الأوربي.

"أن المهاجر والمواطن في الاتحاد الأوربي لهما نفس الحقوق والواجبات ضمن الأطر القانونية، ويستفيد المهاجر في بداية وصوله إلى أوروبا من مساعدات اجتماعية تعادل راتب عامل، إذ تساعده الدولة في إيجار البيت وكذلك في دفع الفواتير والتي تُعتبر في أوروبا ضخمة نسبة إلى رواتب العمال، ولهذا ترى العديد من المهاجرين يحاولون التملص من الدخول إلى سوق العمل لأنه يفقدهم الكثير من الامتيازات الاجتماعية."

هناك شرخ يحصل في المجتمعات الأوربية مع تصاعد الخطاب الشعوبي واليميني المتطرّف, وخاصة الخطاب الموجّه ضدّ اللاجئين والذي يلاقي صدى لدى الشارع الأوربي, وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود الذين يرون في المهاجرين عالة يعيشون على الضرائب التي يدفعونها للدولة, والتي تقوم بدورها ـ أي الدولة ـ بتقديم المساعدات العينية على شكل رواتب ثابتة لهم دون أن يبذلوا جهداً أو يعملوا, ولهذا تصاعدت الحملة المعادية للمهاجرين الذين لا يرغبون بالعمل, وترتفع المطالبات بعدم قبول دفعات جديدة منهم على الرغم من الحاجة الماسّة لليد العاملة, ويبدو أن موجة الأحزاب الشعبوية تزداد قوة وتستولي على الحكومات الأوربية واحدة تلو الأخرى, ولهذا هناك توقعات بأن يزداد ما بين أعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٥ انتشار الحكومات الشعبوية في أغلبية الدول الأوربية, ما يعني إمكانية تغيّر التعامل مع المهاجرين وتغيير القوانين المسهلة لمساعدتهم أو قبولهم, كما ستكون هناك إمكانيات واقعية لطرد وإعادة

المئات من المهاجرين الذين لم يحصلوا على الجنسيات الأوروبية إلى بلدانهم, وهو مطلب لتلك الأحزاب الآن حتى قبل أن تستلم الحكم.

وهنا من المفيد التذكير بان الشعوب الاوربية ليست مهتمة بالأخبار اليومية ولا بما يتعرض له بقية الشعوب وخاصة المهاجرة إلى دولهم, فهم لا يفكرون بذلك بل كل تفكيرهم منصب على حياتهم اليومية والمخططات الفصلية أو السنوية التي يقررونها للترفيه عن أنفسهم وهو ما يدفعهم إلى التشكيك بأحقية اللجوء من رفضها وهذا ما يناسب الأحزاب الشعبوية المناهضة للهجرة وتستغل هذه الخاصية بشكل كبير من خلال البروبوغاندا التي ينشرونها عن اللاجئين وتأثيرهم السلبي -حسب مزاعمهم- على الوضع الاقتصادي.

إنّ وضع اللجوء إلى أوروبا يتعرّض للعديد من النقاشات داخل البرلمانات والأحزاب والحكومات هناك, وثمة موجة شعبية تناهض اللجوء, وهذه الموجة تكبر سنة بعد أخرى وتجد أتباعاً ضمن صفوف مختلف فئات الشعب, وما يزيد من حدّة هذه الموجة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول, ولهذا تقوم الحكومات بتقليص الامتيازات التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق الحكومات الاشتراكية الديمقراطية التي وصلت إلى الحكم في أغلبية الدول الأوربية, ونفذت خططاً اقتصادية واجتماعية لتحسين الوضع المعيشي للطبقات الفقيرة, وتقديم المساعدات الاجتماعية لهم وهو ما تحقق في فترة صعود المدّ الثوري والاشتراكي العالمي, وكانت تلك الإصلاحات سبباً رئيساً في منع التحركات الجماهيرية الثورية في أنحاء أوروبا حتى انهيار الاشتراكية المشيّدة, والتي ارتدّت على الوضع العام في أوروبا, فبدأت الحكومات بسبب الإجراءات الرأسمالية العديدة إلى محاولة تقليص تلك الامتيازات لإزالة خوف القوى المتحكمة بالاقتصاد والسلطة من التمرّد الجماهيري, كما أن فترة السبعين سنة الماضية قد غيرت الشخصية الأوربية من شخصية فاعلة اجتماعياً إلى شخصية سلبية ذاتية التفكير والنفع, وهو ما خططت له باعتقادي الليبرالية ومن ثم تتوّجت المرحلة بـ "النيو ليبرالية» التي حولت الإنسان إلى آلة يتحرك حسب البرنامج الموضوع له, دون معارضة تذكر, لا بل أصبح يردد ما تقوله السلطة دون أن يعارض أو أن يحاول فهم الحقيقة. ولهذا فإن السنوات القادمة ستكون صعبة على المهاجرين في أوروبا, وخاصة الذين لا يحصلون على جنسية تلك الدول التي استوطنوا فيها, وقد يؤدي هذا إلى ظهور مشاكل اجتماعية تؤدي لصراعات لا يمكن التنبؤ بها حالياً.

خلاصة القول: صحيح أنّ الدول الأوربية تحاول الإظهار بأنّها ضد الهجرة, ولا تقبل المهاجرين, لكن ولأسباب إنتاجية كما ذكرنا لا تستغني عن قبول المهاجرين, بل هي بشكل ما تشجّع على الهجرة لاستمرارية تشغيل المعامل والمصانع, ليس حبّاً في اللاجئ, ولا خوفاً على حياته, لكن أعتقد أنّ السنوات القادمة, وبسبب الركود الاقتصادي والتضخم ووصول الأحزاب المناهضة للهجرة الى الحكم سيلاقي المهاجرون الجدد صعوبات كبيرة في قبولهم, خاصة كما ذكرنا منذ الآن أغلبية الدول الأوربية تلغي القوانين القديمة التي كان المهاجر يستفيد منها في بداية وصوله, تلك القوانين التي ستصبح عائقة أمام الهجرة الواسعة كما الآن, وهناك بعض الدول تحاول وتفكر في إعادة قسم من المهاجرين إلى دولهم, أو دول أخرى تتفق معها مع حالة بريطانيا التي اتفقت مع دولة بروندي لنقل المهاجرين غير المرغوبين إليها, او كما الدنمارك التي وضعتهم في جزيرة منعزلة. لن تبقى أوروبا الجنة التي يحلم بها المهاجر بعد سنوات قليلة, والمؤشرات على ذلك بادية ظاهرة, من خلال الأزمة الاقتصادية التي ستدوم, والصراعات العالمية التي تستنزف مواردها, وسيطرة الاحتكارات على كامل مفاصل مؤسساتها.

الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط

مصطفى شيخ مسلم

لطالما كانت صراعات الدول الكبرى ذات أهدافٍ مختلفة منها ما هو علني وعلى مرأى ومسمع العالم، ومنها ما هو مخفي يضمر في غالب الأحيان النوايا الحقيقية التي أدتْ بنتيجة الحال لتغذية هذه الصراعات وتطورها لتصبح حرب بشعارات مختلفة لعل أبرزها في الحرب الروسية الأوكرانية، بحسب رواية موسكو، هو حماية الأقليات وتلبية لنداء القوميين الروس الذين لم يترددوا للتعبير علناً عن رغبتهم للانضمام إلى روسيا.

كما وتعتبر هذه الحرب امتداداً للأزمات المتتالية فيما بين روسيا واكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي إلى اليوم، علاوةً على لنوايا الروسية التوسعية التي بدتْ تطفوا على الساحة الدولية بداء من العمليات العسكرية التي نفذها الجانب الروسي في العام ٢٠١٤ والتي انتهتْ وقتذاك بالسيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم ومن ثم ضمها إلى روسيا الاتحادية، مروراً بالحرب الروسية في أوكرانيا.

يبرر الروس ـ وهو التفسير الأكثر منطقية-

هجومهم على أوكرانيا على انه بمثابة ضربة استباقية في وجه حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي باتت مطامعه التوسعية غير خافية على احد، مما يشكل خطورة على الأمن القومي الروسي الذي يرى بأن توسع (الناتو) في كل حدبٍ وصوب من حولها، هو استكمال للمساعي الأمريكية والغربية القديمة الجديدة الرامية لتطويق روسيا من كل حدبٍ وصوب، لتأتي الصين فيما بعد روسيا علىً قائمة الأهداف الغربية، وكل هذا يأتي لتدعيم نظرية الغرب القائمة على أساس التفرّد بالنظام العالمي الجديد الذي باتت تتضح معالمه والذي لا مكان لكل من روسيا والصين فيه, بحسب مهندسي هذا النظام, وبالتالي يمكن القول بأن الحرب الروسية هي بمواجهة حلف شمال الأطلسي على الأراضي الأوكرانية.

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية منذ أيامها الأولى عن مدى تداخل وتشابك المصالح الدولية بكل المجالات، لا سيما السياسية والاقتصادية والأمنية وتحديداً تلك التي تجمع طرفي الحرب، أي كلاً من روسيا وأوكرانيا بدول الشرق الأوسط.

إذ أنّه سرعان ما حاولت دول الخليج وإسرائيل تأكيد بقائها في الحلف الروسي في وجه أوكرانيا لمواجهة التهديد النووي الإيراني المستدام، وهذا ما كان واضحاً منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، فيما شكّلت احتياطيات النفط لدى دول مجلس التعاون الخليجي ورقة مساومة لا تقدّر بثمن لتغيير أولوياتها الاستراتيجية وتوجيهها بعيدًا عن الغرب, فعلى سبيل المثال، رفضت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بزيادة إنتاج النفط لمواجهة ارتفاع أسعار موارد الطاقة, بل على النقيض من ذلك، أجرت الدولتان الخليجيتان محادثات مع روسيا وأبدتا كامل الاستعداد في سبيل حماية مصالحهم المتبادلة، ولا سيما على مستوى الطاقة.

كما وتسبَّبت الحرب الروسية الأوكرانية أيضاً بارتفاع حادّ للأسعار العالمية للطاقة والقمح، إذ تجاوزت أسعار النفط الخام (١٠٠) دولار للبرميل، بحسب خبراء في مجال النفط الخام، ما ينذر بالتأثير المدمّر لهذا الارتفاع في الدول الهشّة بالفعل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تجد الدول الإقليمية التي كانت تكافح من الناحية الاقتصادية نفسها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية. هذه الديناميكيات خطيرة بشكل خاص في منطقة يكون ارتفاع أسعار الخبز في كثير من الأحيان مؤشراً على الاضطرابات السياسية.

نستخلص من الأحداث المزامنة للحرب الروسية الأوكرانية بأنه لا يمكن أن يكون هناك رابح من هذه الحرب المدمرة، لكن البلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر، قد تشهد تحسناً في أرصدة المالية العامة لديها وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو. ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز، على وجه الخصوص، زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا، حيث أعلنت حكومات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة.

أمَّا البلدان غير المنتجة للنفط فسوف تتعرض لتداعيات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، وفيما يتعلق بالتحويلات - لاسيما

تلك التي يرسلها المغتربون في دول مجلس التعاون الخليجي - فإنها لن تُعوِّض إلا عن جزء يسير من صدمة الهيدروكربونات (مثل الأردن ومصر). وأمَّا البلدان الأكثر تأثراً بحركة السياحة مثل مصر (التي يُشكِّل الروس والأوكرانيون على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها) فمن المتوقع أن تشهد ركوداً في هذا القطاع، وما يرافق ذلك من تداعيات سلبية على معدلات التشغيل وميزان المدفوعات.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية من حيث مواقف الدول العربية والإقليمية

وجدت الحكومات العربية والإقليمية التي كانت تراهن في المرحلة الأخيرة على استرضاء كل من الولايات المتحدة وروسيا, وجدت نفسها مضطرةً لأخذ موقف ما من الحرب الروسية الأوكرانية, فعلى سبيل المثال في ٢ آذار٢٠٢٢، صوتت ١٥ حكومة عربية لقرار إدانة روسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة (مصر، والبحرين، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات، واليمن، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال)، فيما امتنعت ثلاث حكومات عربية عن التصويت لهذا القرار (الجزائر، والسودان، والعراق)، في حين اعترضت سوريا على إدانة روسيا، وفضّل المغرب ألّا يتخذ أيّ موقف بهذا الصدد.

أما على صعيد شركاء روسيا الإقليميين، فقد صوَّتَتْ تركيا بالإدانة، فيما امتنعت إيران عن التصويت. قد تبدو هذه الإدانة لروسيا بأغلبية كبيرة دليلًا على حجم الضغوط الأميركية، لكن الحكومات العربية والإقليمية المعنيّة تنازلت للولايات المتحدة من حيث الشكل في بيانات الإدانة التي لا تأثير فعليًّا لها، وتمسكتْ بالمضمون، ما يعني عدم تحدي روسيا، وعدم اتخاذ إجراءات ضدها. ولهذا الحياد الإقليمي حساباته وحيثياته ودوافعه.

"كانت صراعات الدول الكبرى ذات أهدافٍ مختلفة منها ما هو علني وعلى مرأى ومسمع العالم، ومنها ما هو مخفي يضمر في غالب الأحيان النوايا الحقيقية التي أدتْ بنتيجة الحال لتغذية هذه الصراعات وتطورها لتصبح حرب بشعارات مختلفة لعل أبرزها في الحرب الروسية الأوكرانية، بحسب رواية موسكو، هو حماية الأقليات وتلبية لنداء القوميين الروس الذين لم يترددوا للتعبير علناً عن رغبتهم للانضمام إلى روسيا."

رفضت السعودية طلباً أميركيّاً متعلّقاً بضخّ المزيد من النفط للمساعدة في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام. لكن في الوقت نفسه، لم تَرُدّ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي تقودها السعودية، على قرار الولايات المتحدة وحلفائها في وكالة الطاقة الدولية بشأن ضخّ ٦٠ مليون برميل من النفط من مخزونات الطوارئ لديها، لإمداد الأسواق العالمية بالنفط الخام، من أجل احتواء ارتفاع الأسعار. أمّا الإمارات العربية فقد امتنعت عن التصويت لمشروع قرار أميركي يندّد بغزو أوكرانيا، ويطالب روسيا بالانسحاب، مقابل دعم روسيا لمشروع قرار إماراتي يصنّف الحوثيين جماعة إرهابيةً، ويوسّع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن. كانت الإمارات أكثر وضوحاً في أخذ مسافة من الموقف الأميركي، وهي تتمايز في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة منذ انتخاب بايدن، وقد تعزز هذا المسار في ظل التقارب الأميركي - القطري في عهد بايدن.

بعد التقارب الأميركي - الإماراتي في عهد سلفه دونالد ترامب. من ناحية أخرى، برزت انقسامات داخلية في تونس والعراق ولبنان، حيث تزداد الضغوط على هذه الحكومات لتخرج من حيادها وتدين الغزو الروسي من جهة،

أو حتى لا تنحاز إلى الموقف الأميركي من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، كان موقف لبنان الرسمي مع إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا نتيجة الضغوط الأميركية في ظل اعتراضٍ خجول من حزب الله وحلفائه، وهكذا، كان هذا الأمر بمنزلة تذكيرٍ جديد مفاده أنّ نفوذ روسيا في لبنان يبقى محدوداً. لقد أخذت كلّ من تركيا وإيران وإسرائيل مسافةً من روسيا، ولكن من دون تحديد هذه المسافة، ووجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي استفاد من تأزّم العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات الأخيرة، وجد نفسَه أمام فرصة استفادةٍ استراتيجيةٍ من هذا النزاع مقابل عدم الإفراط في استفزاز الرئيس بوتين، مع ما قد يعنيه ذلك من تبعات وإجراءات روسية عقابية محتملة قد تستهدف أسس الاقتصاد التركي. إنّ تركيا تؤيد أوكرانيا في خطاباتها العلنية، وتوفر طائرات مسيّرة يستخدمها الجيش الأوكراني ليصدّ بها - بفعالية - الهجومَ الروسي، لكنّ تركيا نفسها، في الوقت ذاته، ترغب في تفادي ارتدادات الحرب على حدودها الشمالية، وترفض من ناحية أخرى - مقابل دعمها الضمني والعلني لأوكرانيا - فَرْض عقوبات على روسيا مثلما رفضت سابقًا الالتزام بالعقوبات الأميركية على إيران. ومن ثمّ، يحاول أردوغان تَرْك خطوط التواصل مفتوحة مع روسيا؛ إذ قال بعد اجتماع الحكومة التركية: (نقول إننا لن نتخلى لا عن أوكرانيا ولا عن روسيا)، في موقف قد يكون من الصعب ترجمته سياسيّاً على وقع المواجهات العسكرية.

كانت إيران في حيادها واضحةً أيضاً لسببين رئيسَين:

أوّلهما أنّ روسيا لم تَقِف معها موقفًا حاسماً في مواجهتها لإدارة ترامب والضغوط الأميركية التي مُورست عليها، أمّا ثانيهما فهو متمثّل بأنّ الأولوية الإيرانية فوق كل اعتبار، وهي في الوقت الراهن إعادة إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية عليها، وهكذا فإنها لا تحتاج إلى مواجهة «مجانية» مع إدارة بايدن في مِثل هذا التوقيت الذي قد يعكّر صفوَ مفاوضات فيينا. إنّ رفض إيران محاولات روسيا تعطيل مفاوضات فيينا يُظهر مرةً أخرى المصالح والأولويات المتناقضة بين الطرفين، ويُظهر انعدام الثقة أيضاً، وذلك على الرغم من الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بينهما. لقد برز تخبّط وانقسام داخلي في الموقف الإيراني بين توجيه اللّوم بشأن الأزمة الأوكرانية إلى الولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة من جهة، ومطالبة رسمية بوقف الهجوم الروسي وبيانات دعمٍ لأوكرانيا، مثل تغريدة الرئيس الإيراني الأسبق، محمود أحمدي نجاد، من جهة أخرى.

ثمّ إنّ روسيا وبعد أن دعمت الحكومة الإسرائيلية في بيان (وحدة وسيادة أوكرانيا وأراضيها)، أعلنت عدم اعترافها بالاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان, وعلى الرغم من أنّ هذه المواقف العلنية من الطرفين لا قيمة فعلية لها، فإنّ إسرائيل لم تذهب بعيدًا في إجراءاتها، ورفضت طلبًا متعلّقًا بإرسال أسلحة ومعدات عسكرية إلى أوكرانيا، وهو رفضٌ يعود إلى أسباب داخلية إسرائيلية, لكن الهاجس الرسمي الإسرائيلي هو أنّ إسرائيل إن صارت طرفًا مع أوكرانيا فإنّ روسيا قد تَرُدّ عبر الحدّ من حركها الجوي فوق الأراضي السورية لردع إيران وحلفائها.

ومن جانب آخر، فقد أظهر الهجوم الروسي على أوكرانيا هشاشة تحالف (أستانا) في سوريا الذي يضم روسيا وتركيا وإيران. وقد تستفيد تركيا وإيران من عزلة روسيا

الاقتصادية، لأنّ الأخيرة ستضطر إلى الشراكة التجارية معهما، وستضطر أيضًا إلى التسوية معهما في مناطق النزاع التي تتشارك فيها هذه الدول، على امتداد الجغرافيا السورية. وسقوط حكومة الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي هو عمليًّا سيطرةٌ لروسيا على كامل الشاطئ الأوكراني، ما يعني إحكام سيطرتها على البحر الأسود، فضلًا عمّا في هذا الأمر من تحدٍّ لتركيا. وفي هذه الحال، ستكون تحت سيطرة روسيا قواعد بحرية في سيفاستوبول وشبه جزيرة القرم وطرطوس.

تتعاون تركيا مع روسيا في أكثر من ملف إقليمي، لكنها تنافسها في سوريا وليبيا وأذربيجان، وفي الوقت الراهن أصبحت تركيا فاعلةً في أوكرانيا أيضًا، وربّما لا يتجاوز بوتين بسهولة قرار أردوغان المتمثّل ببيع طائرات مسيّرة للجيش الأوكراني، وبعد انتهاء الهجوم العسكري على أوكرانيا، قد يكون موقفُه أقل مرونةً مع تركيا فيما يتعلق بإدلب، لكن روسيا غير قادرة حاليًّا على فتح جبهتين، وأصبحت وضعيتها الدولية أكثر هشاشة من ذي قبل. بيد أنّ هذا لن يثني بوتين عن تحقيق أهداف تضرّ بالمصالح التركية، على غرار مَنْعه ١٦ سفينةً تركية محمّلة بزيت دوار الشمس الخام من العبور من خلال البحر الأسود، ما قد يؤدي إلى نقصٍ من هذه السلعة في السوق التركية، وهو ما قد ينعكس حتى على المناطق السورية التي تخضع للسيطرة التركية. لكن بشكل عامّ، أصبح بوتين يحتاج إلى أردوغان أكثر من احتياجه إليه من قبل، على اعتبار أن تركيا لم تفرض عقوبات على روسيا، ثمّ إنّها قد تساعدها لكسر عزلتها الدولية، لا سيما مع احتمال هجرة رؤوس الأموال الروسية والسُّياح لتركيا هربًا من العقوبات. ولذلك، من المستبعد أن يؤدي التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا لإعادة تموضع تركي كامل إلى جانب الغرب.

وإذا فشلت جهود إعادة إحياء الاتفاق النووي في الفترة المقبلة، فسيتعزز تقارب إيران مع روسيا، وفي حال التوصل إلى تسوية ستأخذ إيران - على الأرجح - مسافة من روسيا. أمّا الولايات المتحدة في هذه الحال، فقد تكون مضطرة إلى أن تردع كلًّا من روسيا وإيران على نحو متوازنٍ، ذلك أنهما قد يمارسان الضغوط على إدارة بايدن في مناطق النزاع في الشرق الأوسط لدفعها إلى طاولة المفاوضات، ولهذا السبب قد يعطي الهجوم الروسي على أوكرانيا إدارةَ بايدن حافزًا لإنجاز اتفاق نووي مع إيران بحدٍّ أدنى؛ على نحوٍ لا يفتح معركةً داخلية أميركية في حالِ تنازل الولايات المتحدة لإيران «أكثر مما يلزم» ضمن معايير التفاوض الأميركي. أمّا إذا لم يحقق بوتين أهدافه في أوكرانيا، فإنّ هذا الأمر قد يدفع تركيا وإيران وإسرائيل لاختبار روسيا في سوريا عند الضرورة، لا سيما في ظل الترابط المتزايد بين الساحتين السورية والأوكرانية.

"تسبّبت الحرب الروسية الأوكرانية بارتفاعٍ حادٍ للأسعار العالمية للطاقة والقمح، إذ تجاوزت أسعار النفط الخام (١٠٠) دولار للبرميل، بحسب خبراء في مجال النفط الخام، ما ينذر بالتأثير المدمّر لهذا الارتفاع في الدول الهشّة بالفعل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تجد الدول الإقليمية التي كانت تكافح من الناحية الاقتصادية نفسها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية."

التداعيات على الأمن القومي والغذائي للشرق الأوسط

الصراع المسلح بين روسيا وأوكرانيا، من شأنه أن يؤثر سلباً في الأمن والاستقرار الإقليمي بطرق أخرى, حيث أجّلت روسيا مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وذلك في وقت كان الاتفاق قاب قوسين أو أدنى، لتطالب بعدئذٍ بضمانات بأن العقوبات الغربية على روسيا لن تمنعها من التجارة مع إيران بمجرد إبرام صفقة جديدة، وهو ما يصعب على واشنطن والعواصم الأوروبية منحه، لتبقى المسألة خاضعة إلى ما إذا كان يمكن لروسيا بالفعل إفشال الاتفاق أم لا, ومن ثم المخاطرة بمزيد من التصعيد لبرنامج إيران النووي، وربما اندلاع صراع إقليمي أوسع كاختبار لمدى استعداد موسكو للذهاب في تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة.

كما ستؤثر الحرب آنفة الذكر بالفعل في اقتصادات كثير من دول الشرق الأوسط، حيث تُعدّ روسيا وأوكرانيا من بين أكبر منتجي القمح في العالم، فيما تتربع منطقة الشرق الأوسط على قمة المستهلكين. وتعاني بلدان مثل اليمن، وسوريا، ولبنان، بالفعل انعدامًا في الأمن الغذائي، وتقول منظمة الأغذية والزراعة (فاو) إن الجوع سيضرب ٥٥ مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، على سبيل المثال مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، فبين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ حصلت على ٨٥٪ من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. وسوريا أيضاً تستورد نحو ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية والنفط، ويأتي معظم وارداتها من القمح من روسيا. ولبنان كذلك يستورد من أوكرانيا وروسيا أكثر من ٩٠٪ من احتياجاته من الحبوب، واحتياطاته من الحبوب لا تكفي إلا لمدة شهر تقريباً. ويستورد اليمن نحو ٤٠٪ من احتياجاته من القمح من هذين البلدين المتحاربين، وعدد من يعانون من الأزمة أو - الأسوأ- من نقص حادّ في الأمن الغذائي في اليمن قفز من ١٥ مليوناً إلى أكثر من ١٦ مليوناً في ثلاثة أشهر فقط في أواخر عام ٢٠٢١. وستؤدي الحرب في أوكرانيا حتماً إلى تفاقم هذه الدينامية القاتمة بالفعل في اليمن، كما يمكن أن يكون لارتفاع الأسعار أو اضطرابات سلاسل التوريد، أثرٌ مدمّر في كثير من البلدان، سواء على مستويات المعيشة، أو على مستوى الاستقرار السياسي، فغالبًا ما كان القلق الشعبي من ارتفاع أسعار الخبز حافزاً رئيسيّاً للاحتجاجات والاضطرابات الشعبية في جميع أنحاء المنطقة.

وقد تكون للصدمات المُضاعَفة للحرب في أوكرانيا تداعيات مفجعة على بعض بلدان المنطقة إذا لم يتم تعزيز المساعدات الإنسانية والإنمائية إليها في ٢٠٢٢. وللإحساس بضخامة الأزمة وهول الخطب، على الصعيد الإقليمي، فلننظر إلى أن المنطقة وإن كانت تُمثِّل ٦٪ فقط من إجمالي سكان العالم، فإن بها أكثر من ٢٠٪ من الذين يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي في العالم.

أخيراً من وجهة نظر موسكو، إن عدم استقرار الشرق الأوسط مشكلة أكبر لأوروبا مما هي لروسيا، مع استثناء جزئي لسوريا، حيث أصبحت القواعد العسكرية التي تحتفظ بها روسيا في سوريا أكثر أهمية لموسكو من الناحية الاستراتيجية بعد قرار تركيا تقييد وصول السفن الحربية الروسية إلى مضيق البوسفور والدردنيل.

ومن ناحية أخرى، فالاستجابة للتطورات في أوكرانيا شكلت تحدياً لكثير من الدول العربية لمحاولتها عدم تقويض علاقتها مع موسكو، خاصةً أن البلدان العربية دائماً هي من الدول المؤيدة صراحةً لمبادئ السيادة وعدم التدخل، وهي أعراف اتهمت إيران بتجاوزها خلال العقدين الماضيين، تماماً كما تفعل روسيا الآن في أوكرانيا. وعندما يتعلق الأمر بالعلاقات العربية مع القوى العالمية، فإنها تخشى أن يتم إجبارها على الانحياز إلى أحد الجانبين

(روسيا أو الغرب). صحيح أن كثيرًا من القادة العرب كانوا بارعين في الإبحار في تنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة، على الرغم من كونها سياسة صعبة، إلا أن فقدان العلاقات مع روسيا قد لا تكون له عواقب وخيمة على المدى القصير، ومع ذلك، تمامًا مثل صانعي السياسة الغربيين الذين يخشون أن تحذو الصين حذو روسيا وتهاجم تايوان، تخشى الدول العربية أنها قد تواجه يوماً ما اختياراً صعباً بين الولايات المتحدة (أهم شريك أمني لها) والصين (الشريك التجاري الأكبر للمنطقة)؛ لذلك تدرك الدول في جميع أنحاء المنطقة تمامًا أن إيجاد طريقة للموازنة بين القوى العالمية مهما كانت غير مريحة، هو أمر يجب أن تعتاده.

كما يمكن للصراع الروسي الأوكراني أن يوفر لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفوذًا جديدًا مهمّاً على الولايات المتحدة وأوروبا، فمن المرجح أن تسعى كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر إلى استخدام سياسة الطاقة لتقوية مواقفها، وقد يكون تصنيف الولايات المتحدة لقطر حليفًا رئيسيًّا من خارج الناتو، مطلع عام ٢٠٢٢، تأكيدًا لهذا الاتجاه.

أمّا أبرز التداعيات على المدى الطويل،

فهي متعلّقة بقطاع الغاز، فمع توقّف مشروع (نورد ستريم٢)، وهو مشروع يربط الغاز الروسي بألمانيا عبر أوكرانيا بسبب العقوبات الأميركية، وسحب الولايات المتحدة دعمها لمشروع أنبوب (إيست ميد) الذي عارضته تركيا، وينقل غاز شرق المتوسط من إسرائيل عبر قبرص - اليونان إلى إيطاليا، قد يفتح الهجوم الروسي على أوكرانيا احتمالات جديدة لأنابيب الغاز إلى أوروبا. ثمّ إنّ من دوافع التزام تركيا الحياد بين روسيا وأوكرانيا إبقاء جسور التواصل مع الأوروبيين، ومحاولة ضمان سيناريو عبور غاز شرق المتوسط إلى أوروبا عبر تركيا بدلاً من اليونان، أمّا في حال كَسْب بوتين رهانه وسقوط مشروع (نورد ستريم٢) نهائيّاً فهناك أيضاً خط (تورك ستريم) الذي يربط روسيا بتركيا، والذي يمكن وصله بأوروبا.

وعن إيران فهي جاهزة أيضًا لملء فراغ الغاز الروسي في حال ازدياد عزلة بوتين الدولية وتحوّله إلى عبْءٍ على حلفائه. وبعد أن استفادت روسيا، على امتداد فترة طويلة، من العقوبات الأميركية والدولية على إيران، قد تنعكس الأمور، فتصبح إيران هي المستفيدة من عزلة روسيا المستجدة في حال إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وإذا صحّت تقديرات احتياط الغاز في حقل (تشالوس) للغاز في بحر قزوين، فإنّ إيران ستكون قادرة على المدى الطويل، على نزع أوراق ضغط قوية من أيدي روسيا في تعاملها مع تركيا والاتحاد الأوروبي، إنْ قررت التنافس مع روسيا في تصدير الغاز، ما قد ينعكس سلبيًّا على العلاقات الثنائية بينهما. لكن إيران تحتاج إلى ترتيبات لوجستية ودبلوماسية قد تستغرق وقتًا لنقل الغاز إلى أوروبا التي لا يمكن أن يصمد اقتصادها طويلًا في حال توقّف إمدادات الغاز الروسي. وفي المدى المنظور، لا يبدو أنّ إيران راغبة في إعلان هذا التحدي، في ذروة المعارك الروسية، أو أنها قادرة على ذلك. وحتى تركيا، ستُبقي - على الأرجح - سياسة استيراد الغاز من روسيا وإيران؛ حتى تنوّع مصادر الطاقة، وحتى لا تصبح معتمدة على أيّ طرف منهما بشكل كامل.

المراجع

- مركز الدراسات العربية الأوراسية.
- وكالات.
- ويكيبيديا.

الظواهر الطبيعية في منطقة «الجزيرة»، براكين «الرقة» نموذجاً

محمد العزو

تُعرف الجزيرة» الفراتية اليوم بمحافظات «الحسكة»، «الرقة»، و»دير الزور»، وفي الواقع، فإنّ «الجزيرة» الفراتية، هي تلك الأرض القديمة، التي أوت الإنسان الأول منذ القدم، وفي هذه البقعة التاريخية نشأت حضارة متناغمة وموحدة، حيث صالت جيوش الأوائل فيها، وفوق سهولها اصطرعت جيوش كثيرة، وفي أجوائها تعالت ترانيم «السومريين» و»البابليين»، و»الحوريين»، وفي القرون الثلاثة التي سبقت الفترة الإسلامية وطأتْها أقدام «المضريين» و»البكريين» وغيرهم. تتكون أرض «الجزيرة» من سهل فسيح واسع، يبدأ شرقاً من «اليعربية» (تل كوجر) عند الحدود العراقية - السورية، وينتهي عند الشواطئ الغربية لنهر «الفرات»، وعلى امتداد هذه المسافة الطويلة من الشرق إلى الغرب، والتي تقدر بـ/600/كم تقريباً،

ليس هناك من عائق جغرافي غير جبل «عبد العزيز»، وهو جبل صغير نسبة لحجم السهول الواسعة في أرض الجزيرة. وفي الشمال من جهة الشرق، يبدأ هذا السهل عند سفوح القسم الشرقي من سلسلة جبال «طوروس»، حيث ينحدر انحداراً هادئاً حتى ينتهي في الجنوب الشرقي عند جبال «سنجار». وفي الجنوب من جهة الغرب ينتهي هذا السهل عند جبل «عبد العزيز»، حيث تبدأ إلى الغرب منه سهول منطقة «الرقة». وتتكون تربة هذا السهل من الرواسب الخصبة التي تجرفها إليه مياه السيول، والجداول، والأنهار من الجبال المجاورة.

وتنقسم الجبال المحاذية لسهول "الجزيرة" إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:** يقابل منطقة «رأس العين» حتى بلدة «الدرباسية»، ويعرف باسم «مازي باغ»، أي جبل «البلوط»، لكثرة هذا النوع من الشجر.

- **القسم الثاني:** وهو القسم الذي يمتد من مدينة «ماردين» حتى جزيرة «ابن عمر»، ويسمى جبل «الطور»، أو «طور عابدين»، وكان اسمه في العهد الروماني «ماسيوس».

- **القسم الثالث:** هو جبل «جودي»، ويتكوّن من قمم كثيرة وشاهقة، تطل مباشرة على حوض نهر «دجلة». أما جبال «سنجار» التي ورد ذكرها فيما سبق من كلام، فهي تمتد من الغرب إلى الشرق، ويقع القسم الأكبر منها داخل الأراضي العراقية، ويُشاهد في وسطها فجوة كبيرة، تقسمها إلى قسمين، وطول هذه السلسلة /٥٥/ كيلو متراً تقريباً، وأعلى قمة فيها تصل إلى /١٦٥٠/ متراً فوق سطح البحر، ويرجع تكوينها الجيولوجي إلى الزمن الثالث. هناك جبل آخر مرّ ذكره ألا وهو جبل «عبد العزيز»، الذي يقع غرب مدينة «الحسكة»، حيث أنه يمتد غرباً حتى مسافة قريبة من مدينة «الرقة»، وترتفع أعلى قمة في هذا الجبل بحدود /٦٠٠/ م، ويرجع تكونه إلى القبة الزمنية الثالثة، وطوله من الشرق إلى الغرب نحو /٧٠/ كم. وفي هذا الجبل وديان كثيرة تمتد باتجاه الشرق والشمال الشرقي، وبعضها يمتد نحو الشمال الغربي، بحيث أنها تشكل روافد طيبة لنهر «الفرات» في منطقة «الرقة». وهناك مرتفعات جبلية أخرى في منطقة «الجزيرة» مثل، «الجريبة» الواقع إلى الغرب من جبل «سنجار»، ويصل ارتفاعه إلى /٧٠٠/ م تقريباً، ومنها أيضا جبل «كراتشوك» المطل على وادي «دجلة» في الشمال الشرقي من منطقة «الجزيرة»، وهذا الجبل في الواقع يتكوّن من تربة سوداء أصلها بركاني، ويبدو أنّ هذا البركان قد هدأ في الأزمنة القديمة. وهناك أيضاً بركان «كوكب» المعروف بـ»تل كوكب» بالقرب من مدينة «الحسكة»، وله شكل مخروطي، ويقع ضمن سهل فسيح، حيث تبدو من على بعد فوهته على شكل بركان خامد. وعلى ما يبدو أنّ حمم هذا البركان أثناء ثورانه، قد وصلت إلى مسافات بعيدة، وعلى بعد /١٠/ كم إلى الجنوب الغربي منه يقع تل «تنينير» الأثري الذي غطته حمم هذا البركان أثناء اندفاعاتها في الماضي السحيق. أما منطقة «الرقة»، فهي في الغالب منطقة سهلية خصبة تشمل مناطق كبيرة من حوض «الفرات»، و»البادية» ويزداد ارتفاع التضاريس فيها كلما اتجهنا شمالاً، وترتقي صخور منطقة «الرقة» إلى الزمن الثالث، وأغلبها صخور هشة رملية المنشأ. وفي «الرقة» يوجد جبل يسميه أهل «الرقة» جبل «الحوار» المحاذي لمجرى نهر «الفرات» من الجهة اليمنى، وقد أُخِذ هذا الاسم من نوع صخوره الحوارية. وإلى الجنوب الشرقي من هذا الجبل وعلى مسافة تقدر بـ/٥٠/ كم تبدأ سلسلة جبال «البشري» التي يقع قسم كبير منها في منطقة «الرقة». عدا ذلك فإنّ أغلب مناطق «الرقة» سهلية كما نوهنا سابقاً، لكن الملفت للنظر، أنه في وسط هذه السهول الواسعة من منطقة «الرقة»، توجد بعض البراكين العملاقة، وأهمها بركانا «المناخر» الواقعان على /٢٠/ كم إلى الشرق من مدينة «الرقة»، وعلى ما يبدو أنّ هذه التسمية مأخوذة

من شكليهما اللذين يشبهان شكل مناخر أنف الإنسان. وهناك تفسير آخر يقول: إنّ التسمية مأخوذة من أن صخور هذه البراكين تبدو وكأنها منخورة من الداخل. البركان الأول، أو كما يسميه أهل «الرقة» المنخر الأول أو «المنخر» الغربي له شكل إهليلجي في وسطه تقع حفرة عظيمة وعملاقة، وفي الجهة الغربية وضمن ساتر دائري مكون من الحمم والصخور الاندفاعية، تقع قمتان متجاورتان، ارتفاع الواحدة منها بحدود /١٠/ م تقريباً وكلها سوداء اللون، ويلاحظ وجود طبقات كبيرة من الرماد بعضها يصل إلى ستة أمتار. هذا وقبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمان قام بعض الخبراء الألمان بزيارة هذين البركانين، وقاموا بإجراء تحليلات مخبرية، أكدوا فيها أنّ البركان الغربي، قد خمد قبل أكثر من /٦٥/ ألف سنة من الآن. أما البركان أو «المنخر» الثاني، فهو الآخر يقع إلى الشرق من «المنخر» الغربي بحدود /١٠/كم، وعلى استقامة واحدة، ولهذا البركان شكل إهليلجي مثل جاره الغربي، وله ساتر شبه دائري مكوّن في الغالب من الرماد، وفي وسط هذا الساتر تقع مجموعة من المرتفعات الشاهقة أكبرها المرتفع الشرقي، ويلاحظ في وسطه أيضاً حفرة عظيمة وتكوينات طبيعية لها أشكال فنية بديعة، تشكلت بفعل عوامل الطبيعة عبر عشرات الآف من السنين، كما يلاحظ وجود طبقات عملاقة من الرماد، وعلى عمق أكثر من /٢٠/ كم في جميع الاتجاهات تكون الأراضي المحيطة بهذين البركانين كلها مغطاة بالحمم السوداء، التي تفتت عبر العصور على شكل تربة سوداء نتيجة لتعاقب الليل والنهار، وعوامل الطبيعة التي تتمثل بالأمطار، وتشكل الظل في أوقات الصباح شتاءً وسطوع ضوء الشمس عليها. وتظل هذه البراكين في وسط سهول «الرقة» تشكل حالة فريدة، ومن الممكن إدراجها ضمن أماكن السياحة البيئية.

واليوم يتحدث الطاعنون في السن من أهالي القرى المجاورة لهذه «البراكين» عن قصص وحكايات شعبية جرت في محيط هذين البركانين, منها أنّ أحد سكان القرى المجاورة كان ملاحقاً من قبل قوات الاحتلال الفرنسية في أربعينيات القرن العشرين، ولما ضاق به المطاف لجأ إلى أعلى قمة في «البركان» الشرقي، حيث أنه عاش هناك فترة من الزمن بين الضباع والذئاب متوارياً عن الأنظار، ويقال إنه أوصى بدفنه ضمن الساتر الإهليلجي، وبالفعل قبره مازال هناك مع مجموعة صغيرة من القبور، وعلى ما يبدو أن أصحابها كان لهم حكايا مع هذا البركان، وخلال زيارة قمت بها بمعية رئيس مكتب جريدتي «الثورة» و«الفرات»، وكذلك السيد مدير موقع eRaqqa إلى هذين البركانين، شاهدنا الكوخ الصخري الذي عاش فيه طريد قوات الاحتلال الفرنسي قبل أكثر من سبعين عاماً مضت. كما شاهدنا قبوراً أخرى ولكنها قليلة العدد. كما أنّ الذاكرة الشعبية الرقية خزّنت بعض الأشعار الشعبية التي تتحدث عن قصص الحب والبطولة التي حدثت وهي مقرونة بهذين البركانين، وخاصة في سنوات الربيع الزاهر، حيث تحط مضارب الكوجرية الجوالة بين هذين البركانين، وما يحدث في رحاب هذا الفضاء الواسع من قصص بطولية، وذكريات الحب الجميلة مازالت ترددها الأجيال.

وتقول رواية أخرى أن حمامات السلام قامت منذ زمن بعيد بنقل قبر "جعفر الطيار"، وحطت به فوق القمة الجنوبية الغربية من "المنخر" الغربي، ومنذ ذلك اليوم الناس يقولون عنه أنه "منخر جعفر الطيار". وفي محيط هذين البركانين كانت تعيش الكثير من عانات الغزلان، وكذلك الوحوش الضارية، أما اليوم فلم يعد وجود لحيوان الغزال، بل تعيش فيه بعض الذئاب والثعالب والأرانب، وبعض الحيوانات الزاحفة مثل "الأرول" والأفاعي المعمرة. وفي أيامنا هذه أصبح هذان البركانان محاطين بمزارع الدولة التي خضعت قبل نصف قرن لمشاريع الري والاستصلاح.

الواقع البيئي في سوريا قبل وبعد العام 2011م

لقمان أحمي

تمهيد

ترمز البيئة (Ecos) بشكل عام، إلى المركّبات الحية النباتية والحيوانية والمركّبات غير الحية، فلكل جرم في الكون بيئة، ولا يرتبط ذلك بوجود البشر.

أما البيئة (الأرضية): فتشير إلى المركّبات الحية وغير الحية التي تعيش على كوكب الأرض وما يحيط به، و التي توفر ظروف الحياة التي نعرفها، والاستمرارية للبشر وللمركّبات الأخرى.

أما علم البيئة (الإيكولوجيا، Ecology) فهي الدراسات التي تؤدي إلى معرفة العلاقة أو التفاعلات بين هذه المركّبات الحية وغير الحية من جهة، وبينها وبين البشر من جهة أخرى، كما تشكل العلاقات بين المركّبات الحية وغير الحية النظام البيئي.

البيئة توفر الثروات الطبيعية إضافة إلى وظائف النظام البيئي التي تعتمد عليها لإنتاج الغذاء وتوفير المواد الأولية وتوفير الطاقة. وتُدوِّر البيئة جزئياً مخلفات المنتجات والنفايات الناتجة من النشاطات البشرية. وتمثل البيئة للبشر المصدر الأساسي للغذاء والاستجمام والقيم الروحية.

التلوث البيئي

التلوث البيئي مصطلح يُعنى بكافة الطرق التي يتسبب النشاط البشري في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية. وهو أحد أكثر المشاكل خطورة على البشرية. وعلى أشكال الحياة الأخرى التي تدبّ حالياً على كوكبنا, ففي مقدور هواء ملوّث أن يسبب الأذى للمحاصيل. وأن يحمل في طياته الأمراض التي تهدد الحياة.

وتهدد ملوّثات الماء والتربة قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء الضروري لإطعام السكان. كما تهدد الملوّثات البحرية الكثير من الكائنات العضوية البحرية.

وللتلوث أنواع عديدة منها: تلوث الهواء, تلوث الماء, تلوث التربة, التلوث بالضجيج, التلوث بالنفايات السائلة والصلبة, التلوث البصري, التلوث بالإشعاعات وغيرها.

نظرة عامة على البيئة في سوريا قبل وبعد العام ٢٠١١م كونه لا يمكن الفصل بينهما من ناحية التأثير المتسلسل:

كان وضع البيئة في سوريا حتى قبل بداية الحرب الأهلية سيئاً بشكل عام. للأسباب التالية:

- سوء إدارة الموارد الطبيعية. والإصرار على الإنتاج الكثير بأي طريقة كانت.

- ازدياد الجفاف.

- غياب المعايير والتشريعات البيئية لقطاع الصناعة المتنامي. تحديداً في مجالات البتروكيماويات. الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية.

- غياب نظم إدارة النفايات الفعالة للحدّ من تلوّث التربة بسبب النفايات المنزلية والصناعية.

- ازدياد صناعة التنقيب المتنامية وخاصة النفط.

- الإنتاج النفطي المعتمد على الغزارة الإنتاجية في أقل وقت ممكن. دون الالتفات إلى النتائج المدمرة للبيئة المحيطة بمناطق الإنتاج.

كان لكلّ ذلك أثر جدّي على مستويات التلوّث المائي والهوائي. والتي كانت ترتفع باستمرار قبل عام ٢٠١١, وأضعف جودة التربة والهواء.

إن الحرب الدائرة في سوريا إثر سنوات من القصف والتدمير. وصوت الحرب العالي والذي يطغى على كل صوت. لا يلغي كثرة أضرارها المتراكمة في البلاد. و سيكون لها بالتأكيد تداعيات طويلة الأمد على البيئة.

الوضع البيئي:

الهواء

حسب إحصاءات دولية. فلقد عانت سوريا من مستويات عالية من تلوث الهواء حتى قبل اندلاع الحرب, هذا المستوى المرتفع من تلوث الهواء نتج عن الانبعاثات الصناعية وعوادم المركبات. وحرق النفايات. والتلوث الموسمي, فقد ساهمت الجسيمات الخطرة في الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة ومشاكل التنفس والإعاقة, ففي بداية الأزمة في ٢٠١١. انخفضت نسبة السكان المعرّضين للجسيمات الدقيقة وذلك نتيجة هروب السكان من المدن بأعداد كبيرة وانخفاض النشاط الصناعي واستهلاك الطاقة, ولكنها ازدادت نتيجة المعارك بين الأطراف المتحاربة. والتي تسببت بحرق الغابات والآبار النفطية. واستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً. وتكرير النفط بالطرق البدائية, حيث بلغت ثلاثة أضعاف النسب

المسموحة بها، وهذه المستويات العالية من "الجسيمات الدقيقة" أيضاً تؤثر على الإنتاجية الزراعية وتقلل من غلّة المحاصيل، لا سيما بذور القمح والبذور الزيتية التي تتأثر أكثر من غيرها.

لقد تشكلت موادّ خطرة بسبب قصف مصافي تكرير النفط، وإنشاء مصافٍ بدائية جديدة, و أدى انسكاب النفط من المصافي والآبار والشاحنات وخطوط الأنابيب والصهاريج المتضررة - التي تستخدم في عمليات التكرير- إلى تلوث الأرض والمياه السطحية والتربة، الأمر الذي أدى إلى تلوث مياه الشرب والأراضي الزراعية. وقد أدى التلوث والآثار الناجمة عن حرائق النفط إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي المزروعة.

الغابات

فقدت سوريا ربع الغطاء الشجري، وقد تأثرت محافظتا اللاذقية وإدلب ومقاطعة عفرين بقدر كبير من هذه الخسارة. وقد ارتبط نضوب الغطاء الحراجي بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة المرتبطة بالصراع، منها حرائق الغابات المتكررة، وقطع الأشجار بشكل جائر وخاصة في منطقة عفرين المحتلة من قبل تركيا والمجموعات الإرهابية المرتبطة بها، والتوسع الزراعي، وإنتاج الفحم النباتي، وضعف مؤسسات الدولة والمؤسسات الناشئة في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية البيئية.

تُعتبر حرائق الغابات من الأسباب الرئيسية لاجتثاث الغابات، وقد ازداد تواتر اندلاعها وشدتها بشكل كبير خلال سنوات الصراع في سوريا. من الجدير بالذكر أن أحد الأسباب الرئيسية وراء اندلاع هذه الحرائق هي حملات القصف التي شنتها مختلف أطراف الصراع التي تتحصّن في الغابات الكثيفة وتتخذها درعاً للحماية والتخفّي عن الطائرات المسيَّرة والطائرات القتالية.

ومن الأسباب الأخرى لاجتثاث الغابات, اعتماد السكان الكبير على الأشجار من أجل الحصول على التدفئة والمأوى, حيث تعرضت خطوط

"التلوث البيئي مصطلح يعنى بكافة الطرق التي يتسبب بُها النشاط البشري في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، وهو أحد أكثر المشاكل خطورة على البشرية، وعلى أشكال الحياة الأخرى التي تدب حالياً على كوكبنا، ففي مقدور هواء ملوث أن يسبب الأذى للمحاصيل، وأن يحمل في طياته الأمراض التي تهدد الحياة. وتهدد ملوثات الماء والتربة قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء الضروري لإطعام السكان."

الكهرباء في البلاد للتخريب، وتعطلت المحطات الحرارية وخرجت السدود عن الخدمة نتيجة سيطرة المجموعات الإرهابية عليها وتخريبها، أو نتيجة قطع تركيا مياه نهر الفرات عندما تم تحريرها من المجموعات الإرهابية، فصارت الأشجار ضرورية للتدفئة. تضرّ عملية اجتثاث الغابات بجودة الهواء والتربة وتنزف المياه السطحية وتقلل نسبة الأمطار، وتؤدي إلى تدمير المحميات الطبيعية.

المياه

قبل اندلاع الحرب كانت موارد المياه في سوريا بالفعل تحت ضغوط جدية، نتيجة محدودية الاحتياطي الطبيعي ومعدل النمو السكاني المرتفع في البلاد. حيث بدأت المياه الجوفية بالنضوب في بدايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتفاقم الوضع مع التوسع في الزراعة المعتمدة على الريّ التقليدي. إضافة إلى هذا، لعب التغيّر المناخي دوراً بارزاً في انتشار الجفاف

وتفاقمه.

كما أن عدم إطلاق تركيا حصة سوريا من مياه الأنهار(دجلة والفرات) وقطع مياه أنهار الخابور وجغجغ والبليخ وغيرها، ساهم بالضغط بشكل كبير على مخزون المياه السطحية واستنزاف المياه الجوفية.

النفايات

عانت سوريا بالفعل في فترة ما قبل الأزمة، من مشكلة تتعلق بالنفايات الخطرة، نتيجة الافتقار إلى نظم ولوائح مناسبة لإدارة النفايات. أدّى سوء الإدارة على المدى الطويل للنفايات الخطرة - وفي المقام الأول النفايات الصناعية والطبية ـ إلى توليد مستوى عالٍ من الديوكسين وغيره من الغازات الأخرى، وإلى زيادة تلوث الهواء، وخصوصاً في حلب ودمشق، وجلب هذا الأمر معه مخاطر صحية جسيمة مرتبطة بالنفايات الخطرة.

ومع الإغلاق التام لخدمات إدارة النفايات التي تديرها حكومة دمشق، أحدثت الحرب مشكلة كارثية فيما يتعلق بالتخلص من النفايات، وأسهمت في إنتاج المزيد من النفايات الخطرة عبر عمليات حرق النفايات وإلقائها بدون ضوابط أو رقابة. وقد أدى تدمير المصانع المختلفة والمستشفيات والمدن إلى انبعاث مستويات عالية من السموم في الهواء، وإلى تسرّب كميات من المواد الكيماوية إلى التربة ومنابع المياه الجوفية. تجتذب تلك النفايات البلدية والمنزلية غير المجمّعة القوارضَ والحشرات التي تحمل وتنقل الأمراض المعدية، الأمر الذي يعرّض الأطفال وجامعي القمامة للمخاطر، ويؤدي أيضاً إلى تلويث التربة والمياه والهواء.

التربة

تسبّبت سنوات الجفاف الطويلة التي شهدتها البلاد في جدب التربة وتدهورها وانحسار الغطاء النباتي؛ وهي مشكلات تفاقمَت مع اندلاع الحرب، وتمثّل تهديداً لإنتاجية الأراضي والتنوع الحيوي والإنتاج الزراعي في فترة ما بعد الحرب. وقد أدى القصف المتواصل إلى خلخلة التربة، مما سهّل انتقالها عبر الرياح والمياه وزاد من فرص حدوث العواصف الترابية. تسارعت أيضاً وتيرة تآكل التربة نتيجة التغيرات المقلقة في الغطاء النباتي, وذلك لزيادة الطلب على الموارد الطبيعية والتوسع الحضري خلال الصراع بسبب حركة وتنقلات السكان, فغالبية الأراضي الزراعية في سورية أصبحت عرضة لتآكل التربة، وقد انخفض استخدام الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة كبيرة. لقد أدى الاستغلال الكثيف للأراضي الهشّة، وخصوصاً في منطقة زراعة المحاصيل الأساسية التي كانت أيضاً مسرحاً للأعمال القتالية العنيفة إلى مزيد من التدهور, وإلى جانب تلوث الأراضي والتربة بالذخائر والمتفجرات الحربية، فإن ذلك يؤدي أيضاً إلى تفاقم عملية تآكل التربة.

إن استخدام الأسلحة الكيماوية والمتفجرات يتسبب - التي تحتوي على عناصر من المعادن الثقيلة والوقود والمذيبات والمواد النشطة التي أدت إلى تلوث المياه الجوفية والتربة- في مشاكل بيئية خطيرة، ستؤدي إلى تفاقم أشكال أخرى من التداعيات السلبية على البيئة في المستقبل، كالجفاف والعواصف الرملية وانخفاض نسبة هطول الأمطار، إلى جانب تلوث التربة والمياه.

الوضع البيئي في روجافا

الهواء:

لقد أصبح الهواء أكثر تلوثاً من ذي قبل بسبب تكرير النفط البدائي، وتدمير المساحات الخضراء مثل قطع أشجار سدّ جل آغا وتربه سبيه، وكذلك تجريف وقلع الأشجار من قبل النظام الفاشي التركي في مقاطعة عفرين وكذلك في سري كاني، وتدمير المحميات الطبيعية كمحمية جبل كزوان (عبد العزيز) على يد المجموعات الإرهابية كداعش وغيرها، وزيادة عدد السيارات العاملة على المازوت، ومولدات الكهرباء الأهلية،

وحرق التنظيمات الإرهابية للمواسم الزراعية عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، إضافة إلى ازدياد أعمال حرق الفرازات بعد جني المحصول من قبل المزارعين.

المياه:

إن قلة الأمطار وقطع تركيا لمياه نهر الفرات على فترات متوالية قد أثّر في مخزون السدود، وكذلك على المساحات الزراعية، وأيضاً على بيئة الكائنات الحية، وأيضاً قطع مياه محطة علوك عن سكان مقاطعة الحسكة أدى إلى عطش السكان وأصبحوا عرضة للأمراض، ناهيك عن نضوب مصادر المياه السطحية نتيجة استجرارها للشرب بشكل استنزافي اضطراراً لمساعدة السكان للبقاء على قيد الحياة.

إن حفر الآبار بشكل غير مدروس من فترة ما قبل العام ٢٠١١ أثّر بشكل سلبي على الينابيع وعلى مخزون المياه الجوفية واستنزافها.

كما تتعرض المياه السطحية للتلوث نتيجة صبّ مخلّفات المجارير في مجاري الأنهار دون معالجتها، وكذلك وضع القمامة بشكل عشوائي، مما يفزر نواتج سائلة تنزل إلى باطن الأرض بعد هطول الأمطار.

التربة

لقد تأثرت التربة كثيراً نتيجة ما تلقّتْه من إجهاد في سنوات ما قبل العام ٢٠١١ واستخدام الأسمدة بشكل عشوائي من قبل المزارعين، وكذلك الأدوية التي تكافح الأعشاب الضارة، كما أن استخدام مياه المجارير في زراعة الأراضي القريبة من المدن أثّر بشكل سلبي على جودة التربة، وكذلك أثّرت على صحة السكان. الحرق المستمر لمخلفات المزروعات أيضاً ساهم بشكل كبير في إفقار التربة، كذلك الحرب على الإرهاب ساهمت في تآكل التربة وتعريتها نتيجة المقذوفات الحربية، إضافة إلى المساحات الشاسعة من الإنتاج الزراعي نتيجة الاحتلال التركي لها وتحويلها إلى خطوط جبهة، ناهيك عمّا تخلفه ذخائر النظام التركي الفاشي من تأثير ضار بالبيئة وخاصة الذخائر المحرمة دولياً منها.

> **"عانت سوريا من مستويات عالية من تلوث الهواء حتى قبل اندلاع الحرب، هذا المستوى المرتفع من تلوث الهواء نتج عن الانبعاثات الصناعية وعوادم المركبات، وحرق النفايات، والتلوث الموسمي، فقد ساهمت الجسيمات الخطرة في الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة ومشاكل التنفس والإعاقة، ففي بداية الأزمة في ٢٠١١، انخفضت نسبة السكان المعرضين للجسيمات الدقيقة وذلك نتيجة هروب السكان من المدن بأعداد كبيرة.**"

الرعي الجائر من الأسباب المهمة، حيث أصبحت المناطق المستهدفة أكثر تعرية وإثارة للغبار، ورمي المخلفات البلاستيكية (الأكياس البلاستيكية) بشكل عشوائي أيضاً له تأثير ضار لانتشارها في الأراضي الزراعية.

كما أن إنتاج النفط المستمر منذ اكتشافه في روجآفا، وعدم اهتمام حكومة دمشق بالأثر البيئي السلبي للإنتاج، وعدم معالجته حسب الشروط البيئية، ساهم بشكل كبير في تدهور جودة الهواء والتربة والمياه السطحية في مناطق استخراج النفط.

إدارة النفايات

كانت إدارة النفايات الصلبة والسائلة في مناطقنا شبه معدومة لعدم اهتمام حكومة

دمشق سابقاً بهذا الجانب، ولم يتطور هذا الجانب حالياً بالشكل المأمول، مع وجود بعض التحسّن في ذلك من ناحية تجميع القمامة في مكان واحد ولكن من دون معالجة أو إعادة تدوير، ومازالت النفايات الخطرة تضرّ بالبيئة بشكل كبير، كما أن معالجة مياه الصرف الصحي وعدم صبّها في مجاري الأنهار أو منع الزراعة عليها ما يزال مهملاً، والجميع يعلم ما تسببه من أضرار هائلة على البيئة.

الخاتمة:

هذا هو بشكل مختصر الوضع البيئي في سوريا، ولأجل عدم تدهور البيئة بشكل أسوأ في روجآفا ومناطق شمال وشرق سوريا، وسوريا ككل، يجب على الإدارة الذاتية وكذلك حكومة دمشق القيام بما يلي:

ـ نشر الوعي البيئي بين السكان، وإلزامهم بتنفيذ التعليمات البيئية الخاصة بالنشاطات المضرة بالبيئة.

ـ التركيز على تنفيذ القوانين الصادرة من المجلس التشريعي بخصوص حماية البيئة وتنميتها.

ـ إصدار القوانين المكمّلة لحماية البيئة في حال لم تفِ القوانين الموجودة بالغرض.

ـ الاهتمام الكافي بزيادة المساحات الخضراء، ونشر ثقافة الاعتناء بها.

ـ وقف نزف المياه الجوفية، وتلوث السطحية منها، والحد من هدر المياه بشكل عام.

ـ إنشاء محميات طبيعية كبيرة المساحة متنوعة الغطاء النباتي، وحماية المساحات الموجودة من التعديات التي تطالها من زراعة ورعي وصيد وغيرها من الأعمال المضرة بها.

ـ الضغط على المؤسسات الدولية لكي تطلق تركيا حصة سوريا من المياه، وكذلك منع مياه الصرف الصحي من المدن في شمال كردستان (التركية) من أن تصب خارج حدودها.

ـ على القطاع النفطي الاهتمام الكافي بحماية البيئة، وصرف موازنة خاصة لذلك.

ـ الإصرار على تنفيذ تعليمات البيئة بخصوص مصافي النفط.

ـ رفع عوادم مولدات الكهرباء المدنية والرسمية بشكل كاف وحسب القوانين الصادرة بذلك.

ـ معالجة النفايات الصلبة والسائلة وإعادة تدويرها.

وضع اللاجئين السوريين في تركيا

جيهان عبدو

بدأت الناس في بداية الحرب في سوريا في عام 2011 تفرّ من بيوتها باحثة عن أماكن آمنة للمكوث فيها. عند تصاعد الحرب الأهلية في سوريا، واندلاع العنف لجأ العالم إلى الهروب إلى تركيا، لبنان، العراق والأردن أي الدول القريبة من الحدود السورية بسبب ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية في البلاد، باحثين عن مأوى لأولادهم ولقمة عيش تعوضهم عن مرّ الأيام التي عاشوها في الحرب الدائرة في سوريا. لهذا السبب بدأت تركيا في استقبال اللاجئين، وأصبحت هي الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وفقاً للمديرية العامة لإدارة الهجرة في تركيا.

فإنّ متطلبات الشعب السوري من عيش حياة كريمة قابلتها العنصرية، وقمع من قِبَل نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يستغلهم تارة وقت استحقاقاته الانتخابيّة، ويلوح بورقتهم تارة أخرى في المحافل الدولية، لتحقيق مكاسب لنظامه، ويقمعهم تارة أخرى وينشر الكراهية تجاههم من خلال الشعب التركي.

تحريض وعنصرية بحق اللاجئين

بلغ عدد اللاجئين السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا اعتبارًا من ابريل ٢٠٢٢ قرابة ال ٤ ملايين سوري موزّعين على مختلف الولايات التركية في حين يعتقد أن العدد الحقيقي يتجاوز ذلك. على إثر هذا أصبحت تركيا تتلقى مساعدات مالية كبيرة من الاتحاد الاوروبي لمساعدة اللاجئين السوريين في تركيا، وأن تساهم أنقرة من خلاله بتقليل تدفق اللاجئين على الحدود الأوروبية، حيث أنّ تركيا لم تفصح عن كمية المبالغ المالية التي تلقتها، بالإضافة إلى أنّها لم تفصح عن كيفية إنفاقه، وتدّعي أنّها تنشئ مخيمات للاجئين السوريين، لكن لم يتم تنفيذ أيّ مشروع يخصهم في تركيا. هذا أنّ عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين في حالة يرثى لها، ولم تتمّ تلبية احتياجاتهم الأساسية، وإنّ المخيمات ممزقة، وغير صحية، وغير صالحة للعيش.

لقد أصبحت قضية السوريين في تركيا معقدة بحجم تعقيدات القضية السورية ذاتها، وبات الملف السوري ورقة بيد اللاعبين الكبار وورقة ضغط سياسي في ساحة تصفية الحسابات، إذ ازداد في السنوات الاخيرة تأجيج خطابات الكراهية ضد السوريين بشكل خاص، والأجانب بشكل عام في تركيا حول امتيازات يحصل عليها السوريون دون غيرهم، وأنّهم سبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وقد تم تنظيم بعض الحملات من خلال بعض السياسيين الأتراك وعلى رأسهم رئيس حزب النصر التركي، الذي تبنّى خطاباً معادياً للأجانب واللاجئين، حيث السلطات التركية تتجاهل عن هذه الأفعال ولم تقم بمحاسبة المسؤولين عنها.

هذه الاعتداءات العنصرية باتت تتكرّر بسرعة

اعتقال وترحيل وعنصرية .مصير صعب للسوريين في تركيا

كبيرة في تركيا، حيث أنّه كما ذُكر سابقاً أنّ رئيس حزب النصر التركي وهو حزب قومي متطرف، بالإضافة الى أحد أقدم الأحزاب التركية حزب الشعب الجمهوري، ورئيس بلدية بولو قاموا بتحريض ناخبيهم بإعادة اللاجئين السوريين في ظرف عامين الى سوريا، وهذا من خلال الصلح مع نظام الأسد، وإعادة افتتاح السفارة السورية في أنقرة، بالاضافة الى نشر خطابات أو كتابات، أفلام ومناشير تحريضية ضد اللاجئين هدفها حشد الرأي العام ضد الأجانب في استقطاب انتخابي محموم لكسب الأصوات والوصول إلى السلطة في الانتخابات القادمة. علاوة على ذلك رفع فواتير المياه الخاصة بالسوريين وتدوير النفايات وكذلك منعهم من الزواج، إنّهم لايفوتون أيّة فرصة لمهاجمة اللاجئين السوريين. فهذه الإجراءات العنصرية أدّت الى نجاح هذه الأحزاب المعارضة في دفع السلطات إلى تشديد قبضتها، حيث بدأت بتوقيف طلبات اللجوء الموجهة إلى مدينة إسطنبول، إضافة إلى إنشاء مشاريع تمنع السوريين من تقديم طلبات الإقامة في ٥٢ ولاية تركية، وذلك لأجل منع تركز اللاجئين في أمكنة معينة.

لقد تجاوزَ التحريض ضدّ اللاجئين الحياة السياسية ليصلوا إلى الحياة العامة، حيث وثّقت الكاميرات العديد من المواقف العنصرية؛ منها أعمال شغب وهجوم على المحلات التجارية التي يديرها السوريون، بالإضافة الى رمي الأحجار على منازلهم التي يقطنونها. هذا علاوة على ذلك تمّ اعتقال العديد من السوريين على خلفية نشرهم صوراً ومنشورات مستفزة، وكانت إحدى هذه المنشورات هي أكل الموز منتقدين فيديو منتشراً لشخصيين تركيين انتقدا استمتاع طالبة سورية بالحياة في إسطنبول وأكلها الموز «بينما يعاني الأتراك لتغطية نفقاتهم». هذا يشير إلى أنّ الأتراك منتظرين أيّة حجة سخيفة من أجل القضاء على اللاجئ السوري لقتله أو اعتقاله.

"بلغ عدد اللاجئين السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا اعتبارا من ابريل ٢٠٢٢ قرابة ال ٤ ملايين سوري موزعين على مختلف الولايات التركيّة في حين يعتقد أن العدد الحقيقي يتجاوز ذلك. على إثر هذا أصبحت تركيا تتلقى مساعدات مالية كبيرة من الاتحاد الاوروبي لمساعدة اللاجئين السوريين في تركيا، وأن تساهم أنقرة من خلاله بتقليل تدفق اللاجئين على الحدود الأوروبية."

وكانت إحدى الأعمال الأخرى هي عدم تأجير منازل إلى اللاجئين فقط لأنهم سوريون، حيث يضطر الناس الى الاستعانة بأشخاص لديهم الجنسية التركية، ويطلبون مساعدتهم في استئجار منزل يقطنون فيه.

بات السوريون يلازمون منازلهم أكثر خوفاً من التعرّض لأيّ موقف في الشارع قد يتسبب لهم بمتاعب أكبر، خصوصاً أنّ السلطات التركية لا تحرّك ساكناً، وتغضُّ البصر عمّا يحدث للاجئين. هذا ما عدا عمليات القتل والهجمات المستمرة عليهم كضرب امرأة بركلة على وجهها من خلال شاب تركي، وهي عديمة الحيلة في الدفاع عن نفسها، وسرقة اغراضهم المنزلية وأموالهم عبر مراقبة ما يملكون منذ مدة طويلة، وإضرام النار فيهم وهم نيام، كالقصة التي انتشرت بشكل كبير في أزمير التركية عن أنّ مواطناً تركيّاً أقبل على إضرام النار في غرفة يقيم بها ثلاثة لاجئين سوريين يعملون معمل

لتصنيع البلاط بعد أن سكب البنزين بداخلها وهم نيام، والتنمر على أطفالهم وكبارهم، و نشر تعليقات وفيديوهات سيئة للغاية ضد اللاجئين السوريين، كلّ هذا ليوصلوا رسالة إليهم في أنّهم غير مرغوبين بهم في الأراضي التركية، أي بدافع عنصري.

فأنا أيضاً واجهت العنصرية عندما كنت أعيش في تركيا سنة ٢٠١٣- ٢٠١٦، على الرغم من أنني كنت أعمل اكثر من ١٤ ساعة في اليوم الواحد فكنت أجني راتباً قليلاً جداً مقارنة بالمواطنين الأتراك، وعند حديثي في ذلك كانوا يواجهونني في عدم وجود أوراق ثبوتية تأخذ حقي منهم، بالإضافة الى جملة أنتِ لست مثلنا. علاوة على ذلك كنت أعيش في بناء مؤلف من أربعة طوابق مع وجود بوابة للبناء، حيث كنا في الطابق الثالث. كانت هناك عائلة تركية تسكن في الطابق الاول تقفل البوابة من الداخل عن قصد، فقط لإبقائنا في الخارج؛ حيث كانوا يراقبوننا ويعرفون وقت رجوعنا إلى المنزل في المساء. مع العلم أن اللاجئين العرب والكُرد السوريين كانوا أحد الأسباب الرئيسة في ارتفاع اقتصاد البلاد بشكل ملحوظ، حيث يعملون مدة ١٤ ساعة متواصلة، وأكثر بأجور جداً رمزية مقارنة بأجر المواطن التركي. على الرغم من كل هذه الصعوبات هم مجبرون على الرضوخ لأجل عيش حياة كريمة خالية من المشاكل والحروب والفتن.

أردوغان ومشروع (العودة الطوعية)

لا يعارض الرئيس التركي أردوغان أبداً عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا، بل على العكس فإنه يساهم في مغادرة السوريين من خلال تصريحه في احدى القنوات التركية. حيث أن انقرة تعدّ مشروعاً بتنسيق مع منظمات غير حكومية سيتيح لما يصل إلى مليون لاجئ سوري بحجة العودة الطوعية للتأكيد على أن الحكومة التركية لن تنهج عملية الطرد للسوريين المقيمين على أراضيها. ففي الأراضي التركية طغت أصوات المنادين بترحيل اللاجئين السوريين إلى بلادهم بعد إصدار هذه القرارات في أنقرة، وذلك اعتماداً على متابعة العديد من المقاطع المصورة التي تستضيف أناسا بشكل عشوائي في الشوارع، وما ينشر من تعليقات لأتراك على منصات التواصل الاجتماعي حول ملف "السوريون في تركيا".

كما هو المعروف أنّ تركيا كانت الداعم الرئيس لثورة السوريين ضد حكم الرئيس بشار الأسد

معاناة بعض السوريين من فقدان عملهم فقط لانهم اجانب

عام ٢٠١١، إذ استضيف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية منذ سنوات، كما كانت الراعي الأساسي لـ»الجيش الوطني السوري» أو ما عرف في البداية بـ»الجيش السوري الحر». فمنذ بدء العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري، تم عودة حوالي ٥٠٠ ألف سوري وفق أردوغان إلى المناطق المدعوة بالآمنة التي أنشأتها أنقرة على طول حدودها. كلّ هذا بحجة أنه يريد محاربة الإرهاب في سوريا، وأنّه داعية إسلامي ينفذ شرع الله في مكافحة الكفار بأخذ اراضيهم وتنفيذ مشاريع تركية على أراضيهم، حيث أنه الراعي الرسمي ومؤسس تنظيم داعش الإرهابية، وهذه المعلومة يعرفها المجتمع الدولي، لكن لا أحد يحرك ساكناً.

إنّ اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا متنوعون، أي أنّهم ينتمون إلى خلفيات اجتماعية، اقتصادية، عرقية ودينية مختلفة. فكان للنظام التركي لعبة انكشفت، وكانت سبباً للاعتداءات والإهانات العنصرية، حيث كان للنظام التركي دورٌ أساسيٌّ في الأزمة السورية التي تسبّبت في تشريد الملايين من السوريين في العالم، من خلال تدفق الآلاف من المقاتلين والجماعات الإرهابية المسلحة عبر بوابات بلاده «الحدود السورية» لإشعال الحرب الدائرة، ودعم ومساندة هذه المسلحين ماليًا ولوجيستيًا. فترك الأتراك لصوصهم في عفرين يمارسون أبشع أنواع الظلم من اعتقال وقتل ونهب على الأهالي.

إنّ إحدى أكبر أنواع العنصرية التركية هي ضد الكُرد أيضا، حتى الذين أتوا من سوريا. فقد صرح أردوغان في إحدى المقابلات على أنّه إذا كانت هناك خيمة كردية في إفريقيا، فلن يترك لهم العيش فيها بسلام، وسيحرقها حسب قوله. فهذا أصبح قانونا ينفّذه أي رئيس تركي جديد يستلم الحكم في تركيا. بالأخص عند اقتراب الانتخابات التركية كلّ أربعة أعوام،

"يظهر الرأي العام التركي ردود فعلُ السكان المحليين تجاه اللاجئين السوريين أوجه تشابه مع الخطابات الشعبية المعادية للأجانب حول المهاجرين في معظم البلدان مثل "سيأخذون وظائفنا" و "ارتفاع معدل الجريمة" و "سوف يستنزفون مواردنا". يجد المجيبون الأتراك الذين هم من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة أنه من الصعب منح الجنسية للسوريين؛ اقترح البعض أن هذا يجب أن يحدث فقط إذا كان اللاجئون السوريون يستوفون معايير عالية معينة."

حيث أنّ الانتخابات الجديدة تكون في منتصف عام ٢٠٢٣ القادم، لذلك يبدأ بافتعال أعمال شغب في وسط تركيا متهما فيه الكُرد لكي يقوم بشن الحرب على الكُرد موهماً المجتمع الدولي بأنّه يكافح الإرهاب، ويريد حماية دولته من الدمار. ينشر الفتن بين الشعب الكردي لأجل القضاء عليهم لعدم إنشاء دولة كردية. إنشاء دولة كردية يعني إخفاء أو هدم الدولة التركية.

الحصول على الجنسية التركية لتفادي الاهانات العنصرية

بالنسبة للسوريين، يعملون بجد لأجل الحصول الجنسية التركية لأنّ الجنسية التركية ستوفر لهم الحصول على ميزات مماثلة كالمواطن التركي بالإضافة إلى وسيلة للوصول إلى وضع قانوني آمن واستقرار، لأنهم يخضعون للحماية «المؤقتة» ولا يتم قبولهم قانونيًا

”إن اللاجئين السوريين المتوّاجدين في تركيا متنوعون، أي أنّهم ينتمون إلى خلفيات اجتماعية، اقتصادية، عرقية ودينية مختلفة. فكان للنظام التركي لعبة انكشفت، وكانت سبباً للاعتداءات والإهانات العنصرية، حيث كان للنظام التركي دورٌ أساسيٌّ في الأزمة السورية التي تسببت في تشريد الملايين من السوريين في العالم، من خلال تدفق الآلاف من المقاتلين والجماعات الإرهابية المسلحة عبر بوابات بلاده لإشعال الحرب الدائرة.“

كلاجئين. فمواجهة العنصرية والتمييز والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية تشجعهم على العمل والسعي إلى الحصول على الجنسية التركية. وبالتالي، فإنّ الحصول على الجنسية التركية مهم للوصول إلى الأمان وتحقيق «الأمن الوجودي». أيضًا للوصول إلى المزيد من فرص العمل القانونية والقبول من قبل المجتمع الأوسع، ممّا يجعل من الممكن التخلّي عن دولتهم الأصلية. لقد تم الإدراك أنّ اللاجئين السوريين يختارون أيضًا في كثير من الأحيان الجنسية المزدوجة أو المواطنة عبر الوطنية، بشكل أساسي للحصول على الحقوق والاحتفاظ بالامتيازات في كلا السياقين.

في الواقع، بدأت تركيا في إجراء تغييرات وإصلاحات في سياسات الهجرة ليس لمعالجة القضايا الملحة الناجّة عن العدد الكبير من التدفقات على مدار السنوات السبع الماضية، ولكن لأجل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

يُظهر الرأي العام التركي ردود فعل السكان المحليين تجاه اللاجئين السوريين أوجه تشابه مع الخطابات الشعبية المعادية للأجانب حول المهاجرين في معظم البلدان مثل «سيأخذون وظائفنا» و «ارتفاع معدل الجريمة» و «سوف يستنزفون مواردنا». يجد المجيبون الأتراك الذين هم من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة أنه من الصعب منح الجنسية للسوريين؛ اقترح البعض أن هذا يجب أن يحدث فقط إذا كان اللاجئون السوريون يستوفون معايير عالية معينة. أعرب البعض أيضًا عن اعتقادهم بأنّ الحكومة ستستخدم السوريين الحاصلين على الجنسية التركية ككتلة تصويت. وأثاروا مخاوف من بقاء الفقراء وغير المهرة في حين أن المهرة سيغادرون في نهاية المطاف عندما تنتهي الحرب

كان ينبغي للحكومة ألا تستقبل عددًا كبيرًا من اللاجئين.

يقال: إن التمييز والعنف ضد اللاجئين السوريين آخذان في الازدياد في مدن غازي عنتاب وشانلي أورفا وكيليس وانتشر إلى مدن أخرى، مثل اسطنبول وإزمير وسكاريا وقونيا. وقد اعترف المشاركون السوريون أيضًا بأنهم أصبحوا هدفًا لملاحظات تمييزية وسلوكيات غير مرحب بها. ويخلق الافتقار إلى الكفاءة اللغوية حواجز أخرى في إقامة علاقات جيدة مع أفراد المجتمع المستقبِل، مما يتركهم يشعرون بالإقصاء. فهم أيضا ينظرون إليهم بازدراء لأنهم لاجئين حيث أنّ لديهم تحيز ضد السوريين.

وعلى مدار سنوات ذاق اللاجئون السوريين مرّ العيش فى الأراضى التركية، فالهجوم الممنهج على السوريين داخل تركيا يقابل دوماً بتعتيم من قبل إعلام النظام، وقد كشف النشطاء

أنّ النظام التركي قام باستئجار هؤلاء للقيام بأعمال شغب في إسطنبول، وتهريب ممتلكات السوريين، بتوجيهات من النظام لإحراج رئيس البلدية الجديد الذي صعد من رحم المعارضة التركية، وفاز في الانتخابات الأخيرة على منافسه مرشح الحزب الحاكم المقرب من أردوغان. يستخدمون السوريون من أجل مصالحهم الاقتصادية، السياسية، الشخصية، والحكومية فقط، وليس من أجل حمايتهم من الحرب ومساعدتهم في تأمين الحياة الكريمة لهم، ويسعى النظام التركي لتوسيع نفوذه في سوريا بذريعة محاربة تنظيم داعش، ودخل بدباباته الأراضي السورية لأول مرة، ويسعى إلى احتلال عدّة قرى في المحافظات السورية المتاخمة للحدود التركية بدعوى أحقيته لها.

المصادر

Akcapar, K. S. & Simsek, D. (2018). The Politics of Syrian Refugees in Turkey: A Question of Inclusion and Exclusion through Citizenship. 2018, Volume 6, Issue 1, Pages 176–187. https://www.cogitatiopress.com/socialinclusion/article/view/1323/1323

Deutsche Welle. (2022). تحريض وعنصرية.. اللاجئون السوريون كحطب لانتخابات تركيا.
https://p.dw.com/p/4B5ER

مصدر الصور

BURCU KARAKAS. (2021). بينما تستمر الحياة بشكل عادي بالنسبة لبعض السوريين باسطنبول، يعاني آخرون من فقدان عملهم لأنهم أجانب.
https://www.infomigrants.net/ar/post/31004/%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%82%D9%86%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86

محمد طاهر أوغلو. (2021). بذور العنصرية ضد السوريين في تركيا.. الأسباب والحلول.
https://www.syria.tv/%D8%A8%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81-%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84

الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ ليست أيَّ شكلٍ إداريٍّ يخصُّ يومَنا الراهن مثلما يُعتَقَد. بل هي نظامٌ يحتلُّ مكانَه في سياقِ التاريخِ بكلِّ ثِقَلِه. والتاريخُ بهذا المعنى كونفدراليٌّ وليس دولتياً مركزياً. لكنّ شكلَ الدولةِ معروفٌ كونَه بات رسمياً للغاية. في حين أنّ الحياةَ الاجتماعية أقرب إلى الكونفدرالية. أما تهافُتُ الدولةِ الدائمُ على المركزيةِ المُفرِطة، فهو لأنها تَتَّخِذُ من مصالحِ احتكاراتِ السلطةِ التي تَرتَكِزُ إليها أساساً لها. وإلا، فلا يمكنها صَون هذه المصالح إلا بمركزيةٍ مُشَدَّدةٍ للغاية. بينما العكسُ يَسري في الكونفدرالية. إذ على الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ تَجَنُّبُ النزعةِ المركزيةِ قدرَ المستطاع، بحُكمِ اتخاذِها المجتمعَ أساساً لها. ونظراً لأنّ المجتمعاتِ ليست نمطية، بل تتألف من عددٍ جَمٍّ من المجموعات والمؤسساتِ والتبايُنات؛ فهي تَشعُرُ بضرورةِ تأمينِ وصَونِ تَكامُلِها جميعاً ضمن تناغمٍ وتآلُفٍ مُتَّسِقٍ مشتَرَك. بالتالي، فالإدارةُ المُفرِطةُ في المركزيةِ تفسح الطريق مِراراً أمام الانفجارات في ظلِّ هذه التعدديات. أما الكونفدرالية الديمقراطية، فتُعاشُ أكثر، نظراً لتَناسُبِها مع مقدرةِ كلِّ مجموعةٍ ومؤسسة واختلافٍ على التعبير عن ذاته. أي أنّ المجتمعاتِ كونفدراليةٌ أساساً في التاريخ، وإداراتُ جميعِ العشائر والقبائل والأقوام تَسمَحُ دائماً بالكونفدارليةِ المتميزةِ بالعلاقاتِ الرخوة. بل حتى أنّ الإمبراطورياتِ تستند في بُناها الداخلية إلى عددٍ لا محدودٍ من الإداراتِ المختلفة. إذ قد تَتَّحِدُ شتى أنواع الإدارات القَبَلية والعشائرية والقومية والسلطات الدينية والمَلَكِيّات، بل وحتى الجمهوريات والديمقراطيات، تحت مِظَلّةِ إمبراطوريةٍ واحدة. بهذا المعنى، فمن المهم بمكان الإدراكُ أنّ هذه الإمبراطورياتِ التي يُعتَقَدُ أنها مركزيةٌ أكثر من غيرِها، تُعتَبَرُ ضرباً من ضروبِ الكونفدرالية. أما نموذجُ الحكمِ المركزيّ، فهو نموذجٌ إداريٌّ يحتاجُه الاحتكار والدولة، لا المجتمع

فصلية فكرية تحليلية حرة تعنى بشؤون الشرق الأوسط
رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين 148
رقم الإيداع
دار الكتب و الوثائق في بغداد 868 لسنة 2005

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب و الوثائق في القاهرة
رقم 24217